

" تاريخ قوة بوليس السودان "

١٨٩٨ - ١٩٥٦ "

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ

اعداد : عمر صالح أبنيكر  
شعبة التاريخ - كلية الاداب  
جامعة الخرطوم

ابريل ١٩٨٦

## المحتويات

تقديم	.....
اختصاصات	.....
مقدمة	..... أ - م

### الفصل الأول

"المحاولات الأولى لخلق جهاز لحفظ الأمن

في السودان ١٨٩٩ - ١٩٢٧"

تعميد	.....
دور المستر هـ. بلومبيرج في تنظيم قوة البوليس	..... ٨
المستر جون ايوارث وتحديث قوة البوليس	..... ١٦
نشأة كلية البوليس	..... ٢١

### الفصل الثاني

"قانون البوليس لعام ١٩٢٨"

تقديم	..... ٣٤
تكوين قوة البوليس	..... ٣٥
قوة بوليس السكة حديد	..... ٣٨
أهداف وواجبات ومسئولية قوة البوليس	..... ٤١
أسس التجنيد والتعيين وإداء اليمين	..... ٤٥
عهد وزي البوليس	..... ٥٢
المرتبات والعلاوات	..... ٥٧

- ٦١ - إخضاع البوليس للقانون العسكرى .....
- ٦١ - الجرائم والمخالفات والجزاءات .....
- ٦٤ - سمات من قواعد تنظيم أعمال البوليس .....
- ٦٥ - تنظيم وإداء القوة .....
- ٦٧ - اسكان البوليس .....

### الفصل الثالث

#### " قوة البوليس بين المركزية واللامركزية "

- ٧٣ - ادارة البوليس فى فترتى الحكم المباشر وغير المباشر ..... ( ١٨٩٩ - ١٩٣٧ )
- ٧٨ - ادارة قوة البوليس بعد عام ١٩٤٠ .....
- ٨١ - انشاء منصب مدير البوليس .....
- ٨١ - مكتب حكمدار الأمن .....
- ٨٢ - مكتب حكمدار المباحث .....
- ٨٣ - مكتب حكمدار الهجرة .....
- ٨٥ - مشروع قانون جديد للبوليس .....
- ٩٢ - ثنائيات الحاكم العام .....
- ٩٣ - ثنائيات مدير المديرية .....
- ١٠٥ - د . أ . هـ . مارشال والبوليس .....
- ١١١ - وضع البوليس فى الهيكل الادارى العام للحكومة .....

### الفصل الرابع

#### " اضراب البوليس فى عام ١٩٥٢ "

- ١١٥ - الوضع السياسى قبيل اعلان الاضراب .....
- ١١٦ - المجلس الاستشارى لشمال السودان .....

السودنة	١١٩
الجمعية التشريعية	١٢٠
العمل النقابي السرى فى البوليس	١٢٣
وقائع تنفيذ الاضراب	١٢٦

### الفصل الخامس

#### " قوة البوليس قبيل الاستقلال "

آثار الاضراب على قوة البوليس	١٤٧
الوضع الاجتماعى للبوليس بعد عام ١٩٥١	١٥٥
وضع البوليس بعد عام ١٩٥٣ وسودنة وظائف البوليس	١٦٠
الجنسية السودانية	١٦١
تقرير المصير	١٧٢

### خاتمة

فترة ما بعد الاستقلال	١٧٤
خلاصة البحث	١٨١

الملاحق ..... أ ب ج د هـ و

المصادر والمراجع

## اختصارات

CIVSEC: Civil Secretary  
G.G.R.: Governor General Report  
N.R.O.: National Records Office

## تصديسر

جاءت فكرة هذا البحث بعنوانه الحالى ، بعد مناقشات طويلة مع  
أستاذنا الدكتور عمر عبد الرازق النقر ، ليشمل البحث فى شتى جوانبه  
بالدراسة والتحليل نشأة وتكوين قوة بوليس السودان منذ الفتح الانجليزى  
المصرى عام ١٨٩٨ وحتى استقلال السودان فى عام ١٩٥٦ .

لقد قصد من هذه الدراسة تبيان وتبجهاز حفظ الأمن فى السودان  
وتطوره بعد قيام دولة الحكم الثنائى • ولا جدال فى أن هذه الفترة ، تعتبر  
من أهم فترات تاريخ السودان الحديث • فهى قد عاصرت أحداثا هامة  
وتغييرات كبرى على المستويين الاقليمى والدولى • وشهدت تأثر السودان من  
حيث مؤسسات الحكم فى الدولة بجيرانه ، إذ أن ذلك لم يكن ممكنا فى فترة  
المهدية •

ولعل مما شجع كثيرا فى طرقى هذا الباب للدراسة والبحث ، هو  
ندرة ما كتب فى مجالى الأمن والبوليس لهذه الحقبة طوال سنوات حكم دولة  
الحكم الثنائى • فالدراسات التى تمت لم تكن مفصلة ، كما وأن معظمها لم يكن  
علميا وأكاديميا فى منهاجه الشئ الذى جعل من هذه الدراسة فى بدايتها

ضربا من المستحيل ، وذلك فيما يتعلق بالحصول على المادة المتكسبة ، وثائق كانت أم بحوث ، لما تنطوي عليه تلك المعلومات والحقائق من سرية وحظر .

بعد أن نال السودان استقلاله في عام ١٩٥٦ ، برز جهاز البوليس ضمن تلك المؤسسات التي منعتها الاستعمار وسخرها لخدمة أغراضه ، ولكن تعاضل دورها بعد قيام أول حكومة وطنية ولعب جهاز البوليس دورا مختلفا عما خطط له ، مما جعل منه مثلا يحتذى لكثير من الدول المجاورة والتي كانت تزج وقتها تحت نير الاستعمار ، خاصة والسودان يُعد من طلائع الدول التي نالت استقلالها في جنوب الصحراء من دول القارة . وهذا الدور المختلف لجهاز البوليس لم تظاله بعد جهود الدارسين ولم يؤرخ له بعد من قبل الباحثين .

تضمن البحث خمسة فصول ، وخاتمة . وقد جاء الفصل الاول خاصا بالمحاولات الأولى التي بذلت - بعد استعادة السودان وقيام دولة الحكم الثنائي - لإنشاء جهاز أمن جديد يحفظ للدولة هيبتها وكيانها وسلطانها ، كذلك شملت تلك المحاولات بعض الجهود التي شملت محاولات لتقنين القوة والاستعانة بخبراء أجانب ، مختصين في هذا المجال ، لتطوير القوة واعمالها بفعالية .

فى الفصل الثانى تعرضت بشئ من التفصيل الى قانون البوليس الصادر فى عام ١٩٢٨ . وقد شرحت فى صدر الفصل الثانى خليصات ومسببات صدور القانون مع ذكر ماسبقها من تشريعات قانونية لتنظيم عمل قوة البوليس واجهزته . ثم فصلت فى هذا الفصل ، أهم مواد القانون ولوائحه ونوده والقواعد الملحقة به والتي تنظم عمل قوة بوليس السودان فى كـل أقسامها وكافة أنواعها الادارية والعقابية والفنية .

شمل الفصل الثالث ، دراسة قوة البوليس - ومنذ نشأتها - من وضع ادارتها بين المركزية واللامركزية . وقد تتبعمت علاقة القوة داخل المديرية الواحدة وكيفيةها ، ثم العلاقة التي تربط كل مديرية وقواتها مع الحكومة المركزية فى الخرطوم . وكذلك أوضحت فى هذا الفصل محاسن ومساوى كل من النظامين المركزى واللامركزى لقوة البوليس وآثارهما السلبية والايجابية على أداء القوة ، وما أفرزته التجارب المتعددة من نتائج تركت بصماتها على قوة البوليس الى ما بعد الاستقلال .

أما الفصل الرابع فقد اختتم بدراسة اضراب البوليس لعام ١٩٥١ . وقد سردت فى بداية الفصل ماسبق الاضراب من تمهيد وترتيب داخل قوات البوليس ، وظهور بعد التنظيمات السرية داخل قوة البوليس ، ثم نتائج مذكرة البوليس





## المقدمة

يقع السودان فى شمال شرق القارة الافريقية ضمن الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء • وقد تضافرت عدة عوامل هى الطقس والتربة والأقطار على تقسيم السودان الى صحارى فى الشمال ومساحات المساقط اليابسة وأراضى مروية بين النيلين الأزرق والأبيض • وتقل فيه المرتفعات عدا جبل مرة وجبال النوبة ومرتفعات البحر الاحمر فى شرق السودان •

يعتبر نهر النيل شريان الحياة للسكان • وهو يجرى من الجنوب الى الشمال فى مسافة طولها ١٤٠٠ ميل تقريبا • بينما تشكل أرض الجزيرة الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق قلب البلاد النابض لخصوبة أراضيها وتوفر مصادر المياه فيها • ومنذ القدم كانت هذه البقاع المتاخمة للنيل مهدا للممالك والسلطنات القديمة كما كانت تشكل مراكز للتجارة ومعاقل المدنية •

فى شمال شرق البلاد تمتد مناطق شبه صحراوية يسكنها البدو من رعاة الابل كالبيانيين والهندود • بينما فى الغرب تمتد مناطق البادية الصحراوية الجافة ويقطنها بعض الرعاة بابلهم كالكبائش وتعقبها غربا مناطق سكن الفور والجوامعة • وإلى الجنوب من هذه المناطق تقع أراضى المرعى

/ب/

التي يسكنها رعاة الماشية من بقارة وحبائل نيلية أخرى . (١)

وفي أقصى الجنوب يحتوى السودان على حزام من منطقة الغابات الاستوائية التي يعيش سكانها على الصيد وزراعة السافانا في المساحات الخالية من الغابات .

سكان السودان خليط تماما كجغرافيته وتعد فترة دخول العرب السودان من أهم الفترات التي شكلت سكان البلاد مستقبلا . وكانت ثمة صلات متواجده بين السودان والجزيرة العربية سابقة لظهور الاسلام . وقد سلك العرب في هجرتهم الى السودان طرقا ثلاث هي : (٢)

- ١- من الجزيرة العربية عبر سيناء ومصر .
- ٢- من جنوب الجزيرة العربية عبر باب المندب .
- ٣- مباشرة عبر البحر الأحمر .

وباستقرار المهاجرين وسكن على ضفاف النيل خليط من السكان تخللوا من الروابط القبلية وأصلهم عرسى امتزج بالدم النوى والزنجرى الحامى . ونجد من هؤلاء الجعليين والشايفية والدناقلة والمحمى وتجمع جل هؤلاء الثقافة العربية الاسلامية . وفي المنطقة الوسطى جنوب الخرطوم سكن خليط

---

(١) M.Barrier, Republic Of Sudan, (london 1961), P.73

(٢) Y. F. Hassan, The Arabs And The Sudan, (Edinburgh 1967),



من العرب وبعض القبائل الزنجية الذين غالباً ما استعربوا رغم احتفاظ بعضهم بلغاتهم الأصلية وثقافتهم المميزة . (٣) إلا أنه في الجنوب لا نجد للثقافة العربية الإسلامية أثراً عميقاً . فالزنج يشكلون غالبية السكان والثقافة الزنجية هي السائدة في هذه المناطق . ومن القبائل النيلية نذكر الديفكا والملك .

نشأت في السودان الشمالي عدة ممالك ودويلات منذ عهد الفراعنة ، وقد اضمحل بعضها وقبت آثاره وشواهد ، ومن أهم تلك الممالك مملكة نبتة ومصرى . وفيما بين القرن السادس والخامس عشر الميلادى تعاقبت على بلاد النوبة في الشمال عدة ممالك مسيحية عقدت تحالفات مع مملكة المقررة وعلوة ، وفعل أفواج المهاجرين العرب والمسلمين سقطت تلك الممالك وظهرت دولة الفونج على أرض الجزيرة وحاضرتها سنار . كذلك أسس هؤلاء : الغزاة المهاجرون مملكة الفور . (٤)

خسوم حفظ الامن في دولتي الفونج والتركية السابقة :

ومنذ أقدم العصور عرفت المجتمعات البشرية في تطورها البعيد نوعاً من الأجهزة غايته فرض النظام وتنظيم العلاقة بين الناس . ومظهر

H.A.Macmichael, Ahistory Of Arabs In The Sudan, (Lond- (٣)  
on 1922), Vol. 1, P. 95

A.J.Arkel, Sudan History To 1821, (London 1961), P. 40 (٤)



فكرة الدولة عسرف التاريخ "وظيفة الشرطة" فمع انتقال المجتمعات مسن طور البداوة الى طور الحضرة والتعدن نشأت الدول ومعها وجدت الشرطة . وهذا أصبحت الشرطة جزءاً أساسى من مقومات سلطة الدولة تعيينها فى تنفيذ مهامها وتعمل على صون الأمن وإقرار النظام وتنفيذ القوانين .

الأصل فى كلمة "شرطة" لغة ،الالتزام . وقد أطلقت فى صدر الاسلام على رجال الأمن بما كان يميزهم من شرط أو أشراف أى علامات ظاهرة تميزا لهم عن غيرهم من الناس . وقد أسماها العرب "العسس" لأن الجريمة تنشط فى جنح الليل ويتربص الجناة بضحاياهم اذا عسس الليل . "فالعسس" هم فرسان الليل . ومن كل ذلك يتضح أن كلمة شرطة عربية الأصل . وقد كان العرب يختارون أفراد الشرطة من خيرة الرجال . (٥)

أما كلمة بوليس POLICE فهى أجنبية ومشتقة من الكلمة اليونانية Politea وتعنى الدولة أو المدينة . وكان قديماً ،الاعريق قد خصصوا فئة من الرجال "بوليس" عهد اليهم بحفظ الأمن والنظام فى المدينة .

---

(٥) د . عمر بلال صديق ، نظرة تاريخية لتطور نظام الشرطة فى المجتمع

العربى ، مقال ، مجلة المركز العربى للدراسات الأمنية

الرياض ، ١٩٨١ ، ص ٤٤ .





رموع السودان حتى الغزو المصري التركي في عهد محمد علي باشا والسى  
مصر فى عام ١٨٢١ .

لقد بدأ الفتح التركى - المصرى للسودان بحملة اسماعيل ابن محمد  
على باشا . ومنذ الوهلة الاولى ، بدأ مفهوم حفظ الامن يقلق الحكام الجدد .  
ففى دنقلا رفض الشايقية تسليم خيولهم وسلاحهم لاسماعيل باشا بالرغم من  
استجابتهم لطلباته الأخرى وهى : دفع الجزية وفلاحة الارض . (٧) وعلى  
اثر ذلك الرفض وقعت معركة كورتى الشهيرة حيث انجلى القتال بين جيش  
اسماعيل باشا وقوات الشايقية التى اتحدت تحت جيش واحد ، عن حوالسى  
ستائة مصاب من بين قتيل وجريح ووقع كثيرون فى الأسر . بينما تلى ذلك  
عدة معارك صغيرة انتهت بتسليم الشايقية فى مايو ١٨٢١ ، بعد أن قبل  
اسماعيل باشا طلب ملكهم شاوس الا يجردهم من سلاحهم وخيولهم ان أنهم

- 
- (٦) رائد محبوب ناصر ، الخلفية النفسية والاجتماعية للجيش السودانى ،  
المجلة العسكرية ، الخرطوم ، العدد ٢٩ ، ١٩٨١ ، ص ٩٨ .
- (٧) د . عوض محمد الهادى ، الشايقية تاريخهم وثقافتهم حتى العهد التركى ،  
مجلة الدراسات السودانية ، العدد ٢ ، أبريل ١٩٧١ ، ص ٢٥ .



العرلى ولان لها دور بارز فى معارك اسماعيل باسا وبنى حصنها فى سن  
من كسلا وسنار . كما استقرت مجموعات كبيرة بعد تسليم الشايقية فى  
مديرية الخرطوم ، كالسواراب فى حجر العسل ، وظلوا يناصرون الأتراك حتى  
أصبحوا من العناصر التى يعتمد عليها فى المحافظة على الأمن ، إضافة  
الى ذلك فقد استخدموا فى جمع الضرائب . ( ٨ ) وكان راتب الفارس منهم  
ستون قرشا شهريا كما منحوا علفا مجانا لخيولهم ووافق الخديوى محمد على  
باشا على منحهم عسلاوة مقدارها خمسة عشرة قرشا لشراء ورعاية الجياد . ( ٩ )

بعد استكمال الفتح قسمت البلاد اداريا الى ست مديريات هى :  
دنقلا ، بربر ، سنار ، فازوغلى ، كردفان والخرطوم . وعين لكل مديرية مديس  
مختص بشئون ادارتها وتمركزت فى يديه كل السلطات . ولما كان أغلبية  
المديرين من الجيش فقد أولكت مهمة حفظ الأمن الى الجيش ، مما دفع

---

H.A.Macmichael, A The Arabs In The Sudan, P.218

( ٨ )

( ٩ ) بروفسير / أحمد إبراهيم ، الى أي حد نجح محمد على فى تحقيق أغراضه  
بفتح السودان عام ١٨٢١ ، رسالة ماجستير ، الخرطوم ١٩٦٥  
ص ١٨٢ .



مصر ليتم تدريبهم ومن ثم إرسالهم الى الحجاز وارجاء الامبراطورية الأخرى  
لتوطيد حكم محمد على باشا . ولكن لاسباب صحية بفعلها مات اكثرهم  
أُعيدوا الى السودان ليشرفوا على مهام حفظ الأمن .

وعلى عهد الخديوى سعيد ( ١٨٥٤ - ١٨٦٣ ) أُعيد ترتيب  
الجنود لكل مديرية ، واختصرت اختصاصاتهم على حفظ الأمن وحراسة مبانى  
الحكومة . كما كونت أول قوة خيالية " سوارى " من عرب كردفان للمساهمة  
فى حفظ الأمن أثناء الليل . ( ١٠ )

ويمكن القول بأن المحاولات الجادة لخلق جهاز مقتدر لحفظ الامن  
فى السودان التركى - المصرى ، لم تكن مواكبة للتطورات التى حدثت فى  
مصر فى ذلك المجال . فالتطور الحديث لجهاز الشرطة فى مصر وخاصة

---

( ١٠ ) د . شوقى الجمل ، تاريخ سودان وادى النيل ، الجزء الثانى ، ( القاهرة )  
ص ٧٥ .



- (١) ديوان الجالى : والذي كانت مهمته الاشراف على أمن المدينة،
- (٢) ديوان الخديوى : وكان النواة لوزارة الداخلية ،
- (٣) ديوان المحافظة : والذي انبثقت به شئون العاصمة ،
- (٤) الضبطية : والتي كان يرأسها ضابط لقيادة شرطة العاصمة وتتبع للضبطية فرقة الحريق وقلم التذاكر والمعنى باستخراج جوازات السفر .
- (٥) الاثمان والقره قولات وهى معسكرات أعدت خصيصا لسكن الجنود .

ولقد أراد التنظيم الجديد لحفظ الأمن فى مصر اشراك الجمهور فى تلك المهمة ، فخلقت وظيفة " شيخ الثمن " و " شيخ الحارة " ويشغلها المدنيون لمساعدة أجهزة الأمن الاخرى فى مهمتها .

وفى عام ١٨٦٣ حصل بعض الجنود النظاميين على تدريبات عملية ونظرية لتنظيم الشرطة الأوربية الحديثة . وأطلق على هؤلاء الجند اسم

---

(١١) عقيد د . فوزى عبد الفتاح ، الموسوعة الشرطة القانونية ، (القاهرة ١٩٧٧)  
ص ١٣٣ .



• البولينس" (١٢) وكان ذلك أول العهد بتلك التسمية الأفرنجية • وغلب هذا اللفظ على الأصل العربي •

أدى عدم خلق جهاز شرطى مستقل ومماثل فى السودان  
التركى - المصرى الى تدهور الحالة الامنية وخاصة فى السنوات الاخيرة  
من حكم الاتراك ، اذ أن قوات الجهادية والباشبوزق وفرق العبيد والمولدين ،  
كانت تؤدى خدمات كبيرة ومختلفة ، اضافة الى الاعباء العسكرية ، وفى مقابل  
ذلك كانت مرتباتهم ضئيلة وشحيحة اذا ما قورنت مع مرتبات الجند المصريين  
كما وكانت معاملة الاتراك لهم سيئة للغاية ، مما جعل النارق اللونى أو  
العرقى والقبلى والاجتماعى دافع كبير وكاف للتذمر والسخط • فقد تمرد الجنود  
السود فى مدنى بالجزيرة بعد الفتح بقليل ، وكذلك تمردت أورطة الجهادية  
فى كسلا عام ١٨٦٥ • (١٣) وقد نتج من هذا التمرد الاخير تصريح بعض  
الجند باعدام آخرين •

لقد كانت الامبراطورية المصرية هى أول من حقن الوحدة للسودان  
الحديث على عهد الباشا محمد على ، واقام النظام فى جميع أرجائه حتى بحيرة  
فكتوريا جنوبها وذلك فى القرن التاسع عشر • ولأول مرة فى التاريخ تنظم

(١٢) عقيد د • فوزى عبد الفتاح • المصدر السابق • ص ١٣٤ •  
(١٣) رائد محبوب ناصر ، الخلفية النفسية والاجتماعية للجيش السودانى ، ص ٦٩ •

تحت حكم واحد كان من بلاد النوبة وسنار وكردفان وحيال البحر الاحمر ومناطق بالجنوب . ولكن فقدت هذه الامبراطورية انشاء جهاز يحفظ الأمن وكيان وجودها ، وفقدت بذلك أهم مقومات البقاء ، مما سهل كثيرا نجاح الثورة المهدية . وقد أجمع المؤرخون أن من أهم أسباب سقوط دولة الاتراك المصرية ، المظهر المرزى والسلوك المشين لقوات جند الاتراك (الباشيزق) تجاه الاهالى .

### الدولة المهدية ونظام حفظ الأمن:

بدأت دعوة الامام المهدى فى عام ١٨٨١ ، ومعد عدة اشتباكات مع قوات الاتراك وتطورات أخرى لايتسع المجال لذكرها ، انتصرت لثورة بمسقوط الخرطوم وقتل غردون باشا فى يوليو ١٨٨٥ . امتدت فترة المهدية حتى عام ١٨٩٨ حين تخلبت قوات كشنر على جيش الخليفة فى معركة كرى الشهيرة .

لم ينشئ المهدى أو الخليفة عبد الله جهازا مستقلا لحفظ الأمن بالبلاد . فالدولة كانت تعتمد على المجاهد لا الجندى ، وعلى السيف لا البندقية . وكان أساس حفظ الأمن تشريعات الامام المهدى المستمدة من الكتاب والسنة . ويقوم الولاة بتنفيذ احكام الامام المهدى ويسألون مباشرة أمام الخليفة عبد الله . ومثال ذلك ، منشور الامام المهدى والذي يمنع فيه ضرب السلاح أو النار داخل معسكرات الجند ، ويحدد فيه عقوبة من يخالف

هذا الأمر بقوله : (١٤)

"... كلما أحد ضرب بندقية أو طبنجية بالديم أو بقرية أو في حال سير الجيش ، يضرب مائة " سوط " جلدة ويحبس دور (سجن) الحديد . وإذا كان من المهاجرين السابقين يصير قطع الصيرفة منه ( مرتبه ) والا إذا كان من غيرهم يمنع حقه في الغنيمة ولا يكن له فيها نصيب " .  
أ . د .

وقد فصل الامام المهدي السلطات ووزعها في الدولة في تولته المشهورة الى الخليفة عبد الله : (١٥)  
" انت لك السيف ، وليعقوب الجيش ، وللقاضي الكتب " فالخليفة عبد الله صاحب السلطنة التنفيذية ، وليعقوب الجيش ومن مهامه حفظ الأمن وللقاضي ( أى قاضى القضاة ) الحكم بما أنزل الله .

فالامن في دولة المهدية وفي اقاليمها مسئولية الامراء ولاة الامام المهدي . بينما في العاصمة أم درمان تشكلت ثلاثة قوى مختلفة لحفظ الأمن

(١٤) د . محمد ابراهيم أبو سليم ، منشورات المهدية ، ( تحقيق ) ، ( الخرطوم ١٩٦٩ ) ، ص ٩٨ ، صدر المنشور بتاريخ ٢ محرم ١٣٠١ هـ الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٨٣ .

(١٥) د . بشير كوكو حديد ، صفحات من تاريخ التركية والمهدية ، الخرطوم ١٩٦٩ ، ص ٢٢ .

هي: (١٦)

١ - المبشرون ، وتحصر مهمتهم في كشف الجرائم السياسية كالمؤامرات  
وكشف أخبار العدو .

٢ - المرافقون ، وقد انيط بهم حراسة كبار الشخصيات من القادة والاعيان .  
٣ - الجهادية ، وهي قوة خاصة تتكون من خمسة وعشرين جهادى بقيادة  
الأمير محمد وهبى . وزادت أهمية هذه الفئة بعد استعمال السلاح الناري  
واكتشاف فعاليته . وقد جمعوا فرقة خاصة أبعدت عن التحيزات العرقية  
والقبلية ، (١٧) أى هم أنصار " خلى " . وتزايد أعدادهم وفر لهم  
الخليفة عبد الله معسكرات خاصة بهم مزودة بكل وسائل الراحة وقد سميت  
" بالكارة " كما زاد في مرتباتهم .

ومما يتضح ، فالدولة المهدية أبقت على الجهاز الأمنى كما كان  
عليه في عهد الاتراك . فهى لم تؤمن للجند العاملين مستقبلهم ، ولم  
ترسم أو تفصل المهام الموكلة اليهم ، واعتمدت على الولاء والعقيدة ، وركزت على  
قوات الأمن الخاص في العاصمة . نتج عن ذلك أن تراخت أوصال الدولة

---

(١٦) بابر أحمد عبید ، أعرف بوليس بلادك ، مقال ، مجلة بوليس السودان ،

العدد ٣ ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٢٤ .

(١٧) راعد محجوب ناصر ، الخلفية النفسية والاجتماعية للجيش السودانى ،

/م/

وواجهت الكثير من المشاكل الداخلية في مجالات حفظ الأمن • وكان هذا  
عاملا مهما بالاضافة الى العوامل الاساسية التي دفعت القوى الاستعمارية  
الى استعادة فتح السودان وسقوط دولة المهديّة في عام ١٨٩٨م •

## الفصل الأول

المحاولات الأولى نحو خلق جهاز لحفظ الأمن

في السودان " ١٨٩٩ - ١٩٢٢ "

## تمهيد :

بدأ الحكم الثنائي في ١٩ يناير ١٨٩٩ • ويعنى مصطلح الحكم الثنائي قانونيا حكومة انتقالية تحكم أرضا يشك في أمر سيادتها • (١) بينما يعنى فعليا فترة الحكم الانجليزى المصرى بالسودان (١٨٩٩ - ١٩٥٦) •

وقد هدفت الادارة الجديدة بقيادة اللورد هيرت كتشنر HERBERT H. KITCHENER الى تأمين البلاد أولا ، بينما احتفظت شكلا بالنظام والهيكل الادارى الموروث عن العهد التركى المصرى • واللورد كتشنر • ولد بايرلندا عام ١٨٥٠ • وعمل بقسم المهندسين الملكى عام ١٨٧٠ • ثم التحق بخدمة الجيش البريطانى • وقد لعب دورا بارزا فى هزيمة الأمير عبد الرحمن النجوى فى معركة توشكى عام ١٨٨٩ • وفى عام ١٨٩٢ عين سردارا للجيش المصرى • ومثلت هذه نقطة البداية فى تفكيره نحو غزو السودان • وموجب اتفاقية الحكم الثنائى بين بريطانيا ومصر التى وقعت فى يناير ١٨٩٩ عين كتشنر حاكما عاما للسودان وسردارا للجيش المصرى • وفى أواخر عام ١٨٩٩ استدعى للمشاركة فى حرب البوير فى جنوب أفريقيا ولسم يعد للعمل بالسودان مرة أخرى •

ووفقا لما قضت به اتفاقية عام ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا ، أضحيت السلطات التنفيذية والتشريعية والعسكرية فى يد الحاكم العام • فالمساعدة

---

(١) محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية فى الميزان ، (بيروت ١٩٧٣) •

الثالثة من اتفاقية الحكم الثنائي تنص على الآتى : (٢)

"... أن تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب " حاكم عام السودان " ويكون تعيينه بأمر عال من الخديوى بناء على طلب جلالة الملكة (أى ملكة بريطانيا) ، ولا يفصل الا بنفس الطريقة " بينما نصت المادة الرابعة من نفس الاتفاقية: (٣) " ... القوانين وكافة اللوائح والأوامر التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية إيلوليتها والتصرف فيها ، يجوز سنّها أو تحريرها أو فسخها من وقت لآخر من الحائس العام ... "

كانت المهمة الأولى للإدارة العسكرية هى بسط النظام وخلق الاستقرار وإعادة الاطمئنان للاهالى وكسب ثقتهم . ولقد أصدر الحاكم العام مجموعة من القوانين فى بداية السنوات التى تلت الغزو ، كان من أهمها : (٤)

---

Mekki Abbas, The Sudan Question, (London 1952), App. No. 1 (٢)

Mekki Abbas, ibid, App. No. 1 (٣)

(٤) د . هنرى ريان ، موجز تاريخ السلطة التشريعية فى السودان ، (بيروت ،



(١) قانون حجج الأراضى لعام ١٨٩٩

(٢) قانون العقوبات لعام ١٨٩٩ و ١٩٠١

(٣) قانون القضاء المدنى لعام ١٩٠٠ و ١٩٠١

(٤) قانون المجالس البلدية لعام ١٩٠١

(٥) قانون المحاكم الشرعية لعام ١٩٠٢ ،

وحتى ذلك الوقت لم يصدر قانون خاص بالأمن مما يفيد بأن الأمن كان  
فى دائرة اختصاص الحاكم العام .

جاء إنشاء قوة حديثة لحفظ الأمن فى عهد السير ونجت باشا  
SIR R. WINGATE ، والذى خلف اللورد كتشغر فى منصب حاكم عام  
السودان . وقد ولد السير ونجت عام ١٨٨٤ ، وخلال حملة غزو السودان  
عمل مدير للمخابرات العسكرية ، وقد شارك بفعالية فى القضاء على دراسة  
المهدية وكان ضمن من تعقبوا الخليفة عبد الله فى مناطق النيل الأبيض  
حتى قضا عليه . وعين فى ديسمبر ١٨٩٦ حاكما عاما على السودان  
وسر دارا للجيش المصرى . واستمر حتى فى هذا المنصب حتى عام ١٩١٦ ،  
وهى أطول مدة يقضيها حاكم للسودان فى المنصب . (٥) وقد لاحظ السير  
ونجت غياب قوة مختصة لحفظ الأمن ، تكون منفصلة عن الجيش ، لذا رأى

ضرورة قيام مثل هذه القوة للاضطلاع بمهام حفظ الأمن (٦) . فأصدر  
في مايو ١٨٩٩ قرارا بتعيين يوزياشى (٧) وثلاثين ضابطا من الجيش  
للعمل كقوة أمنية خاصة عرفت "بالبوليس" ، وخصصت لأول مرة في التاريخ  
بموجب تكوين هذه القوة ميزانية منفصلة للأمن بلغت عشرين ألف جنيه . (٨)

هذه القوة التي انشئت حديثا ، اقتبست صفات ومزايا ضباط وجنود  
الجيش . ومع انتداب هذه القوة للعمل في قوة البوليس ، ظل حال الجيش  
كما هو مرابطا في مدينتي الخرطوم والخرطوم بحرى بقوة تعدادها ١٧٠٠  
رجل يكونون قوام الفرقة البريطانية ماعدا رجال سلاح الطيران ، والستى  
كانت تتبع مباشرة فنيا وإداريا الى إدارة سلاح الطيران البريطاني لمنطقة

(٦) Percy F. Martin, The Sudan In Evolution, (London 1921), P.157

(٧) يوزياشى ، لفظ تركى مركب من يوز بمعنى مائة وياشى بمعنى رأس ، أى  
رأس المائة ، (وهى تعادل حاليا رتبة النقيب ، ضابط بثلاثة نجوم )  
المصدر :

زكريا أبوبكر ، الرتب والالقب العسكرية ، مجلة بوليس السودان ، (العدد  
السابع ، أبريل ١٩٦٥ ، الخرطوم ) ، ص ٥٥ .

(٨) حاتم بابكر هلاوى ، " نبذة عن تاريخ البوليس في السودان " بحث غير  
منشور ، في كتيب بعنوان : مقررات أشغال الشرطة

العملية " - كلية شرطة السودان ، ١٥ أبريل ١٩٧٦ - ط ١ .

أيضا انظر : سليمان كشة ، سوق الذكريات ، (الخرطوم بدون تاريخ ) ، ص ١٨٧ .

## الشرق الاوسط . (٩)

فى بداية الحكم الثنائى قسمت البلاد الى ست مديريات هى  
 دنقلا وبربر وكسلا وحر الغزال ( فاشودة ) والخرطوم وكردفان . وقد تم هذا  
 التقسيم لاعتبارات عسكرية وأمنية . (١٠) كانت كسل مديرية تخضع لإدارة ضابط  
 بريطانى عرف بالمدير . وقسمت كل مديرية الى مراكز وعلى ادارة المركز مفتش  
 المركز البريطانى والذى كان يليه فى الرتبة المأمور وهو من المصريين ويعاون  
 المأمور عدد من الموظفين لتبشير العمل كما انشئت بالمراكز الضبطيات  
 والحراسات والمنازل اللازمة سكن الموظفين ، (١١) وعين عدد من الأهالى  
 بملك البوليس لحفظ الأمن بالمديرية . ومنذ بداية الحكم الثنائى وهذا  
 التقسيم بدأ نزاع حول السجلات بين الخرطوم ومقبة المديريات . ولقد أصبحت  
 قوة الأمن حديثة النشأة طرفا فى هذا النزاع منذ البداية وحتى الاستقلال  
 كما سيرد ضمن هذه الدراسة فى حينه .

(٩) د . محمد ابراهيم أبو سليم ، تاريخ مدينة الخرطوم ، الخرطوم (١٩٧١)  
 ص ١٣٥ .

(١٠) Roland Wingate, Wingate Of Sudan, (London 1955) P. 128

(١١) تقرير الحاكم العام ، (١٩٠٦) ، ( دار الوثائق القومية ، الخرطوم )

فى عام ١٩٠٥ ، أبدى مديرو المديرية استياء من أداء أفراد البوليس  
مخاصة فرق البوليس التى ترفت " بالخفراء " أو الحراس والرقباء والسوى  
انحصرت مهمتها فى حراسة الأماكن العامة ودواوين الحكومة ، ومرد فشل جهاز  
البوليس الجديد فى القيام بواجباته أحباب عدة ، تلخصت فى الآتى :

(١) عدم كفاءة وتخصص الضباط الموكل اليهم مهمة حفظ الأمن  
فهم غير مدربين وغير محترفين (١٢) كما كانت تنقصهم الثقافة القانونية  
اللازمة .

(٢) اختلاف لغة التدريب ، ففى بعض المديرية كانت اللغة هى  
الانجليزية وفى البعض الآخر كانت العربية ؛

(٣) افتقار جهاز التدريب نفسه الى المناهج والأسس اضافة لافتقاره  
للبرامج والخطط الحديثة ؛

(٤) الاختلاف فى زى البوليس من مديرية الى أخرى ، بل القسوة  
المباحة فى المديرية تباين زى البوليس فيها ، فبينما كان البعض يرتدى  
الزى الرسمى ، كان البعض الآخر يرتدى ازياء مزركشة ؛

(٥) انعدام الضبط والربط والتساهل فى اختيار العناصر الراغبة  
فى العمل والمقدرة وذلك لعدم التدقيق فى كشف رغبات المتقدمين

(١٢) سليمان كشة ، سوق الذكريات ، ص ١٨٨ .

الحقيقية قبل تجنيدهم وتعيينهم ، وهذا العامل أثر سلبا على أداء القوة الجديدة .

(٦) الاختلاف فى السجلات والارانيك . حيث اختلفت أشكالها من مديرية لأخرى كما اختلفت اللغة التى كتبت بها .

(٧) وأخيرا ، كما يشير المستر برسي (١٣) فقد أثبت نظام "الخفراء" فشله حين لجأ بعض منهم الى معاونة اللصوص فى السرقة ثم اقتسام الغنيمة معهم .

ونسبة لهذا الفشل المتواصل لقوة البوليس الجديدة ، صدر أول قانون للبوليس عام ١٩٠٨ على عهد السير ونجت باشا (١٤) ومن أبرز مبادئ هذا القانون انه حدد بأن يكون الحاكم العام هو القائد الاعلى لقوة البوليس وخولت له بموجب القانون نفس صلاحية اصدار اللوائح العامة لقوة البوليس واللوائح الخاصة بالمرتبات والتجنيد والتدريب والى وحق الفصل من القوة . وقد أعطى القانون الحق لكل مدير مديرية فى اصدار اللوائح الخاصة بمديريته لتنظيم أعمال البوليس بها .

(١٣) Percy F.M., The Sudan In Evolution, P.154

(١٤) على بلدوه ، مرشد البوليس والجمهور ، الطبعة الثالثة ، ( مطبعة الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٥٩ ) ، ص ٢١ .

أنظر أيضا :

نقيب (م) محمد ، عبد الله محمد ، تاريخ الشرطة فى السودان ، مجلة التوجيه المعنوي ، ( العدد الأول ، يناير ) ، ص ١٠٠ .

على أثر هذا القانون تكونت قوة البوليس لأول مرة من الانفار  
والصف ضباط ، ولم يكن اختيار هؤلاء يستلزم التأهيل الأكاديمى بالتخرج من  
مدرسة أو معهد ، كذلك فقد اقتصر دورهم على تنفيذ الاوامر الصادرة  
اليهم من رؤسائهم فى مجالات الحراسة والاعتقال وحفظ النظام بشكل عام  
ومعنى آخر ؛ فقد كان دورهم تنفيذيا (١٥) هذا وبالرغم من أن القانون  
قد حدد لهم اختصاصات أخرى كاجراءات التحقيق والتحرى ، إلا أن الاداريين  
كالأمير ونواب الأمير والمفتشين ومديرى المديريات ، ثم القضاة ، استولوا على  
هذه السلطات . (١٦)

ومع صدور القانون يتكون القوة الجديدة مدء تنفيذه ، إلا أن أوجه  
القصور لم تختف وظلت قوة البوليس سلبية فى ادائها .

#### دور المستر هـ باومبييرم فى تنظيم قوة البوليس :

ماسبق ذكره كان من الاسباب الرئيسية التى دعت المير ونجست  
باشا فى عام ١٩١٠ للاستعانة بأحد الخبراء وهو المستر هـ باومبييرم  
البريطانى الجنسية ليكون مسئولا أولا عن جهاز الأمن بمديرية الخرطوم . وقد

---

(١٥) حاتم بابكر هلاوى ، منذة عن تاريخ البوليس فى السودان ، ص ١٠ .

(١٦) حاتم بابكر هلاوى ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

شهد هذا العام أيضا صدور القرار القاضي بتكوين مجلس للحاكم العام بقانون خاص ليشارك الحاكم العام ويعينه في تأدية واجباته . (١٧) ويضم المجلس كلا من المفتش العام والسكترير الادارى والسكترير القضائى والسكترير العالى كأعضاء دائمين بحكم ولائتهم وأربعة أعضاء آخرين اضافيين يعينهم الحاكم العام باشخاصهم وتمدد فترة عضويتهم الى ثلاثة سنوات . وتلخصت مهمة المجلس فى البحث فى القوانين واللوائح ومن ثم اصدارها ، كما كان له الحق فى النظر فى مسائل الادارة الهامة .

عمل المستر بلومبيرج فى الجيش البريطانى لفترة طويلة متدرجا فى الرتب المختلفة . وقد منحه السير ونجت مطلق الصلاحيات لتنظيم قوة البوليس بالسودان . وبحلول عام ١٩١٣ ، نجح المستر بلومبيرج فى توطيد أسس ونظم البوليس الجديد ، ويمكننا تلخيص انجازاته فى الاتى : (١٨)

---

Sir M. Harlod, The Anglo-Egyptian Sudan (London 1959) P. 109 (١٧)

(١٨) ورقة عمل تحت عنوان : مشروع موجد لادارة الشرطة العربية ، أعدت لمؤتمر قادة الشرطة العرب الثامن ، بالرباط - المغرب ٨٤ - ١٠ يونيو ١٩٨١ --  
مكتبة كلية البوليس ، من غير تصنيف .

(١) فى مجال الاختيار ركز على تنقية العناصر الراغبة فى الانخراط فى سلك البوليس ، وذلك بوضع واستخلاص كافة التفاصيل الدقيقة والخاصة عن مقدم الطلب من حيث الاسم بالكامل والقبيلة واسم الشيخ والقرية والمركز والمديرية ثم تؤخذ بعد ذلك بصمات مقدم الطلب وترسل مع البيانات الاخرى الى السجن المركزى بالخرطوم بحرى للفحص ، ومعهما يتم اعلان المرشحين ثم استيعابهم ؛

(٢) اخضع المستر بلومبيرج اعتمادا على خبرته السابقة ، المرشحين لتدريب فنى اشتمل على طرق مستحدثة مثل استعمال السلاح الناري . كما تلاحظ أنه مع التدريب العملى أضيف نظام دراسى لبعض قوانين البوليس الابتدائية ، ولوائحها المختلفة . كما يتم تدريس أفراد البوليس مبادئ قراءة وكتابة التقارير والبلاغات بصيغة موحدة . وخلال فترة التدريب كان مرتب التفريغ سنويا مائة وعشرون قرشا ، ومعد التدريب ، وإذا تم تعيين التفريغ يرتفع المرتب السنوى الى مائة خمسة وستين قرشا . (١٩)

وقد تجنب المستر بلومبيرج اختيار المرشحين من جنود الجيش وقد يرد ذلك الى أن البوليس المجند من العناصر المحلية مرغوب ولاقى قبولا أكثر فى المجتمع من أولئك الذين عملوا كجنود عسكريين من السودانيين



أو المصريين • وعلى اثر ذلك أوقف تعيين المصريين فى البوليس فى هذه الفترة باستثناء منطقتى حلفا وبورتسودان. (٢٠) وسبب السماح بتجنيس المصريين فى هاتين المنطقتين يرجع الى نصوى اتفاقية عام ١٨٩٩ والسعى بمقتضاها اعتبرت حلفا وبورتسودان ونمما خاصا وأن يخضعن للاشراف المباشر للخدوى • وقد اتضح من هذه التجربة ان البوليس المجند من غير أفراد الجيش المسرحين، قد أبدى حماسة كبيرة للعمل وسعى جاهدا فى أداء مهامه •

كذلك أبقى المستر بلومبيرج على التقليد السائد بتعليم أفراد البوليس الجدد اجراءات المحاكم والجنايات وكيفية القبض على المتهمين أو المذنبين بمختلف الطرق وشتى الأسباب •

فى عام ١٩١٥ قدرت نسبة المتعلمين من أفراد قوة البوليس بنسبة ٢٥ % • كما اكتمل انشاء مدارس التدريب المختلفة لافراد البوليس بالمديريات ومثال ذلك مدرسة تدريب ابوليس فى دارفور • (٢١) وكانت الدراسة بهذه المدارس أربع مرات أسبوعيا • كما أدخل لاحقا تدريب أفراد البوليس فى هذه المدارس على نظم الاسعافات الأولية •

(٢٠) Mekki Abbas, The Sudan Question, App. No. 1

(٢١) مذكرة أبوسن عن مديرية دارفور، ( دار الوثائق القومية ، الخرطوم

عند التجنيد يعيّن رجل البوليس في رتبة نفر ، ذلك لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد بموافقة السلطة المسؤولة . ويتدرج النفر في الترقية كما هو مبين أدناه :

الرتبة	العلامات	المرتب
(١) نـفـر	لا شرائط أو علامات	١٦٥ قرشا
(٢) وكيل أمباشي أمباشي	شریط واحد شریطين	١٩٥ قرشا ١٩٥ قرشا
(٣) جاويش	ثلاثة شرائط	٢٢٥ قرشا
(٤) بتجاويش أو بتشاويش	أربعة شرائط مذهبة زائدا تاج واتجاه الشرائط الى أسفل	٢٥٥ قرشا
(٥) صـمـول	أربعة شرائط مذهبة زائدا تاج واتجاهها الى أعلى	أقصاها ٤٠٠ قرشا

وعند النظر الى أقسام البوليس نجد أن المستر بلومبيرج أبقى  
الوضع على ما وجد عليه ، وهي ثلاثة أقسام فنية (٢٢) :

- (١) البليادة ، وهم الدشاة من أفراد البوليس وتنحصر مهمتهم فى حراسة الاسواق وحفظ الامن واستتبابه يوميا فى النقاط والمراكز والاقسام ؛
- (٢) القوة الراكبة فى البوليس ، وتنقسم القوة الراكبة فى البوليس الى قسمين رئيسيين هما :

أ/ الهجانة ، وهم الذين يركبون الجمال ،

ب/ الخيالة أو السوارى ، (٢٣)

فى مجال التسليح ، فقد استعملت قوة بوليس أم درمان وقسرة

الهجانة البنادق ٣٠٣ وفى الخرطوم تسليح أفراد البوليس بالعصى TRUNCHEONS

ولربما كان السبب يعود الى حقيقة تمركز قوات الجيش فى الخرطوم والخرطوم

بحرى وتسليحها الكامل والذي يجعل من السهولة بمكان مساندتها وتدخلها

لمساعدة أفراد البوليس عسكريا . اذا دعت الضرورة مثلا حدث فى حوادث عام

١٩٦٩ . أما بقية المديریات فقد عم تسليحها بالبنادق من طراز MARTIN

ENFIELD الى جانب السطاح للبوليس الراكب بحمل السيوف .

بعد خروج البوليس للخدمة كانت تصرف له بطاقة تحمل نمرة

المسكينة واسمه وتاريخ تعيينه والنقاط المنوط به حراستها وأوقات نوباته ودورياته وخروجه وعودته الى العمل . وقد صاحب ذلك النظام زيارات مفاجئة كان يقوم بها الضباط لمراقبة الانفاار أثناء اداء واجباتهم . وأثناء الزيارة يقوم الضباط بالتسجيل والتوقيع على البطاقة موضحا وقت مروره والزمن المحدد ، كما يوضح أيضا سير الاحوال الأمنية في حينها .

ان النظم التي ابتدعتها بلومبيرج جعلت من نظام البوليس جهازا لا مركزيا ، من ناحية الاشراف والتدريب والتعليم . وكان لابد كذلك أن يتبع هذا اختلاف زى البوليس . فبينما كان الزى في الخرطوم يمتاز بخفته ليساعد على الحركة أثناء الخدمة ، كان الزى خلاف ذلك في المديريات الاخرى . ففي الخرطوم كان الزى مكونا من طرطور وعصامة بيضاء أو بنية اللون ولصق عليها رمز المديرية وشعارها وهو رأس الفيل (٢٤) لكن في دارفور على سبيل المثال ، معد سقوط سلطنة على دينار ، كان زى البوليس عبارة عن جبة زرقاء من قماش " الزراق " العادي بها جيب كبير في كلا الجانبين وفي الصدر أيضا ، وللجبة أكمام طويلة وتحتها تلبس سراويل طويلة من قماش الجاوة الأحمر . ويغطي الرأس بعصامة من الكاكي عليها قماش تلف حوله كلفة حمراء . أما في الاقدام ، فكان أفراد البوليس يرتدون نعال من

من الحديد . ( ٢٥ )

ويتم صرف المهمات الخاصة للجنود في الخرطوم من المخازن التي  
أسست خصيصا لذلك ويشرف على ادارتها مدير البوليس والذي أصبح مديرا  
للمخازن أيضا . وعلى عهد بلومبيرج ، أسندت رئاسة بوليس أم درمان الى  
نائب برتبة حكمدار للاشراف على القوة وادارتها بكافة أقسامها . بينما فسي  
الخرطوم ، فقد قسمت قوة البوليس الى ثلاثة أقسام متساوية داخل المدينة  
يعمل فيها قسaman لمدة ست ساعات ، ويبقى الجزء الثالث في الراحة . ويتم  
التناوب على ذلك بحيث يكون لكل قسم ثلث من اليوم لراحته . ( ٢٦ )

وتد قدرت قوة البوليس العاملة في كل السودان حتى عام ١٩١٧  
بحوالى ٣٩٠٠ ، فيهم ٢٣٠١ بيادة ، ١١٥٩ بوليس راكب بشقيه هجانسة  
وسوارى . ( ٢٧ )

( ٢٥ ) مذكرة أبوسن ، ص ١٢٦ .

( ٢٦ ) نقيب (م) محمد عبد الله محمد ، تاريخ الشرطة في السودان ، مجلة  
التوجيه المعنوى ، ( العدد الثانى ،  
مارس ١٩٨٠ ) ، ص ٢١ .

( ٢٧ ) بكرى مكي ، تقرير عن المطالية بالادارة والحالة العمومية في مصر  
والسودان ، ( القاهرة ١٩٠٩ ) ، القسم  
الاول ، ص ٢٠٤ .

Mr. JOHN EWARTH

المستر جون أيبوارث وتحديث قوة البوليس :

فى يناير ١٩١٢ ، تولى السير لى استاك LEE STACK منصب  
حاكم عام السودان ، وقد ولد فى عام ١٨٦٨ والتحق بالخدمة العسكرية  
البريطانية عام ١٨٨٨ . ثم التحق فى عام ١٩٠٤ بخدمة حكومة السودان  
وعمل مديرا للاستخبارات العسكرية بحصر فى الفترة من ( ١٩٠٨ - ١٩١٤ )  
ثم عمل سكرتيرا اداريا بالسودان ( من ١٩١٤ - ١٩١٧ ) . حينما اختير  
ليكون خلفا للسير ونجت باشا فى منصب الحاكم العام .

ومنذ توليه منصب الحاكم العام ، عمل السير لى استاك بكل جهده  
لاقرار الأمن وحاول خلق جهاز جديد للبوليس ، يعمل بكفاءة واقتدار لكشف  
الجريمة والحيلولة دون وقوعها ومحابتها ، ولعله من المفيد أن نذكر  
أن من أهم الملامح السياسية لهذه الفترة كانت :

- (١) تصاعد حركة المقاومة الشعبية السودانية ضد سلطات الحكم  
الثانى والتى تمثلت فى اعلان السلطان على دينار باستقلال سلطنة الفور  
فى دارفور ، والتى اعترفت بها سلطات الحكم الثانى عام ١٩٠٠ . ثم تواصلت  
الثورات ، وفى عام ١٩٠٣ ثار الامين محمد الامين بمنطقة تغلى فى كردفان .  
وفى عام ١٩٠٥ اندلعت ثورة النومة بجبل الداير ١٩٠٨ ثار عبدالقادر

ود حبة فى الجزيرة وكان من قبيلة الحلاوين، ثم اشعل النمة ثورة أخرى بمنطقة الدنج أثناء الحرب المظن ولم تتجج السلطات فى اخمادها الا بعد حصار دام عدة شهور وتمكنت من القضاء عليها فى ديسمبر ١٩١٢. (٢٨)

(٢) قيام نادى الخريجين والذى تأسس عام ١٩١٨ ، ثم جمعية اللواء الابيض والى تأسست فى عام ١٩٢٣ ، وكلاهما من الجمعيات الوطنية التى رفعت شعار مناهضة الاحتلال والمطالبة بالاستقلال.

(٣) انضم بعض أفراد الجيش والبوليس لهذه الجمعيات الوطنية ، وهو مؤثر جد خطير ، ويكفى أن جمعية اللواء الابيض ترأسها اليوزباشى على عهد اللطيف والذى كان قبل تأسيس الجمعية قد سجن لمدة عام لكتابته مقالا نشرته جريدة الاخبار المصرية ، وبعض الصحف المصرية الاخرى ، احتوى على هجوم على حكومة السودان وطالب الكاتب فيه بسودنة بعض الوظائف ذات المسئولية . ثم بعد اطلاق سراحه سجن مرة أخرى بعد تزايد نشاط الجمعية وتفتيش منزله من قبل السلطات وعشورهم على منشورات مناهضة للسلطة ، وحوكم بالسجن هذه المرة لمدة ثلاثة أعوام وذلك فى ٥ يوايو ١٩٢٤. (٢٩)

(٢٨) Ahmed E.M., Sudan Defence Force, (Khartoum 1984), P.25

(٢٩) مبارك بابكر الربيع ، ثورة ١٩٢٤ السودانية ، (الخرطوم ١٩٥٤) ، ص ٦٢ .

وايضا : عبد الرازق الفضل ، دور العسكريين فى الحركة الوطنية ، بحث

مقدم فى مؤتمر الحركة الوطنية فى السودان ، يناير ١٩٨٦ ، جامعة الخرطوم ، ص ٤ .

JOHN EWARTH وافق لي استاك على التعاقد مع المستر جون ايوارث

الذى كان يعمل في ذلك الوقت ببوليس الهند ، لاعداد دراسة عن احوال البوليس في السودان وكتابة تقرير عنه والخروج بتوصيات ايجابية للنهوض به مستعينا في ذلك بخبرته في الهند . وليست هذه بصابقة جديدة للاستعانة او الاقتباس من القوانين والتشريعات التي بالهند وقتذاك ، فبعض القوانين التي اصدرت في سنن الحكم الثنائي الاولى كانت قد استمدت من القانون الهندي . وذلك واضح حيث ان كلا من السودان والهند خضعا للاستعمار البريطاني رادحا من الزمن .

ابتدأ المستر جون ايوارث العمل مع حكومة السودان في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٢٤ (٣٠) ولم يتعد امر تعيينه اسبوعا واحدا حتى اغتيل السير لي استاك في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ (٣١) وكانت من اهم نتائج اغتياله على مصر ، اقضاء حكومة سعد زغلول الوطنية ، أما في السودان فقد اجتاحت البلاد عدة تظاهرات وخاصة تظاهرات جمعية اللواء الابيض ، وفي معظم مدن السودان ، ومن ضمن تلك التظاهرات في الخرطوم ، خروج طلبة المدرسة العربية بحكم وجود فروع للجمعية داخل الجيش على نحو ما ذكر فنتج من كل ذلك ان اصدر اللواء ، هدلستون باشا نائب الحاكم العام أمرا

Report Of J.M.Ewarth, Indian Police On The Organization  
Of Public Security Intelligence In The Sudan, N.R.O. (٣٠)  
CIVSEC, 36/1/3, P.4

(٣١) مبارك بابكر الربيع ، ثورة ١٩٢٤ السودانية ، ص ٩٤ .



كتابيا الى رؤساء وحدات الجيش المصري بالسودان بالرحيل مع جنودهم  
قورا ومن دون ذخيرة •

وسط هذا الجو المكهر ، بدأ عمل المستر ايوارث ، والذي كان  
قد تلقى من السير لى استاك قبيل اغتياله التفاصيل الخاصة بمهمته • وقد  
تلخصت هذه فى تقويم جهاز المخابرات السياسى ونوعه المختلفة •

مكث ايوارث فى لندن حتى ديسمبر ١٩٢٤ ليدرس فروع المخابرات  
المختلفة لحكومة ملكة بريطانيا وكيفية خلق قنوات اتصال لها مع حكومة السودان •  
كما درس أيضا طرق ربط وسائل المخابرات فى السودان بوزارة الخارجية  
البريطانية والمخابرات الهندية • وفى طريق عودته الى السودان لمباشرة مهامه  
خرج على القاهرة واطلع على اجهزة المخابرات فيها • كما درس تنظيم قوات  
البوليس بمصر • وبعد وصوله الى الخرطوم فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٤ ، بدأ  
المستر ايوارث طوفا على معظم مديريات السودان وذلك حتى مايو ١٩٢٥  
حيث عاد بعدها ليرفع تقريرا الى الحاكم العام السير جو فرى آرشر  
( ديسمبر ١٩٢٤ - اكتوبر ١٩٢٦ ) ( ٣٢ )

وجد المستر ايوارث جهاز المخابرات بالخرطوم فى موقف غاية  
من الضعف ، مما جعل الحكام لا يثقون به ، مماثل لم يكن الجهاز موضع

رضا حكومة لندن . اذ هو لا يعمل بكفاءة رصيفه جهاز المخابرات الهندى .  
 فمن المشاكل الداخلية التى اكتشف ايوارث أن الجهاز يعانى منها ، غياب  
 كادر مؤهل ومقتدر ، وإدارة مدربة للإشراف على القوة ، إضافة الى كثرة  
 أعداد أفرادها مما أثقل كاهل الميزانية وأحدث التجاوزات فيها .  
 توصّل ايوارث الى حقيقة أن الجهاز يعانى من تحديد الهوية والتوجه ،  
 فبينما يتنكر العاملون به لأجراء التحريات ويتصلون من القيام بها ، كان  
 رأى ايوارث ان ذلك من صميم اختصاصهم وعلمهم .

توصل ايوارث بعد دراساته الى عدة نتائج ايجابية ، لم يحصل  
 بها جميعها ونفذ بعضها منها . ورغم عن ذلك فقد أصبحت انجازاته نقطة  
 تحول كبيرة فى تاريخ بوليس السودان . فاول مرة تنظم قوة للبوليس فى كل  
 المديرية على أسس موحدة . فقد وضعت لوائح وقوانينه ونظمه فى شكل مسودة  
 جديدة أصدرت عام ١٩٢٥ . وكان من رأى ايوارث أن البوليس فى الماضى  
 اعتقر الى الترابط التام بين أجهزته وفروع الادارة الاخرى . فمجلس الحاكم العام  
 الذى انشئ عام ١٩١٠ لمعاونة الحاكم العام فى تسيير دفة الحكم غاب فيه  
 التمثيل الامنى المتمثل فى البوليس ، ولعل تفسير ذلك يعزى الى أن قوة البوليس  
 كانت تتبع مباشرة للحاكم العام ، كما وأنه رأى عدم تمثيل القوة وهى حديثة التكوين  
 ولما تكتمل هياكلها وأجهزتها بعد .

### نشأة كلية البوليس

تعزو المصادر التاريخية الى المستر ايوارث فكرة انشاء مدرسة لتدريب وتأهيل ضباط للبوليس . وهذا دون شك يعد علامة مميزة في تاريخ قوة بوليس السودان ، اذ ان انعدام اللوائح المنظمة لعمل القوة في ما قبل عام ١٩٢٥ ، لم يكن يفسح المجال للاشخاص المجندين بالتدريج والترقى للوصول الى رتبة ضابط .

وقد تزامن افتتاح مدرسة البوليس مع نشأة قوة دفاع السودان . فقد كانت فرق الجيش المراقبة في الخرطوم تتكون من فرقة مشاة وفرقة من سلاح الطيران البريطاني على نحو ما ذكر . وبعد مقتل السير لي استاك ، ثم جلاء القوات المصرية وعلى أثرها انشئت قوة دفاع السودان في يناير ١٩٢٥ بمنشور من الحاكم العام . (٣٢) وقد خول المنشور للحاكم العام سلطة تعيين عزل الضباط وحق تسريح ضباط الجيش من القوات المصرية المتبقية ، وسلطة استيعاب المؤهلين من الضباط السودانيين في تلك القوة . وتجدر الاشارة الى أن كثيرا من الضباط السودانيين رفضوا الانخراط والانضمام للقوة الجديدة واداء بيمين الولاء للحاكم العام ، ونزحوا الى مصر حيث انتظموا في سلك الحكومة المصرية ، ومن هؤلاء : البيوزاشي ابراهيم عبد الرحمن ، والبيوزاشي

(٣٣) نص المنشور ، انظر :

مبارك بايكر الريح ، ثورة ١٩٢٤ السودانية ، ص ١٥٠ .

خرج الله محمد ، والملازم أول عبد الرحمن مرجان . (٣٤)

وفي نفس عام ١٩٢٥ ، افتتحت مدرسة تدريب البوليس بعد اجازة الهيكل المقترح لها ماليا واداريا . (٣٥) وكان ذلك الهيكل يتكون من :  
عميد المدرسة ومساعداه ، واثنين من المحاضرين وثلاثة من الكتبة ، واثنين من  
النساعة . ومقر المدرسة في أم درمان . وقد عرف خريجو هذه المدرسة  
بالمعاونين . وقد انيط بالمعاونين كل عمل يتعلق بالامن سواء كان ذلك  
داخل النقاط أو الأقسام أو المراكز ، كما كانت رئاستهم المباشرة في أيدي  
القضاة . وكانوا يستوفون " كضباط صف " بحسب ما أوصى به المستر ايوارث في  
تقريره .

كذلك أوصى المستر ايوارث بأهمية الكادر المؤهل المختص بالتحري ،  
(٣٦)  
وضرورة وجود ذلك لقسم المخابرات حتى يرتقى به ويتحسن في اداء واجباته .

(٣٤) د . جعفر محمد علي بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في

السودان ، ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، ترجمة

د . هنري رياض ، ( بيروت ، ١٩٧٢ ) ، ص ١١

Report Of Ewarth, P.24

(٣٥)

Report Of Ewarth, Ibid, P.21

(٣٦)

وقد وضع ايوارث خيارين لمستقبل جهاز المخابرات وهما :

أما أن يدمج مع أجهزة البوليس الاخرى

أو أن يفصل ليصبح ادارة مستقلة قائمة بذاتها ، كما تفعل كثير من الدول في ذلك الوقت . وكما سبقت الاشارة اليه ، فان رجال البوليس في السابق كانوا يتحليون عند القيام بواجبات التحري باعتبارها خارج مجال اختصاصهم لكنها على أيام ايوارث ، قننت وأصبحت جزءا لا يتجزأ من مقررات الدراسة بالمدرسة ومن واجبات البوليس .

وكانت من ضمن عادات خريجي المدرسة أن يعقدوا دورات دراسية بمديرياتهم ، يعرضون فيها تجاربهم وما اكتسبوه من خبرات بالمدرسة على رفقاءهم ، مما أدى الى تحسن واضح في أداء البوليس على مستوى المديريات .

ورغما عن ذلك ، فلم تكن المقررات التي تدرس بالمدرسة متكاملة ، فقد عانت المدرسة من قصور كبير في كثير من المواد الدراسية والمنهج العلمي المكتمل . يتضح ذلك من الخطاب الذي أرسله المستر بنى

أول عميد لمدرسة البوليس الى السكرتير الادارى بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٧ ،  
مفصلا فيه ما يأمل أن يشمل الكورس التأهيلي والتدريبى المقترح لبعض المرشحين  
من بوليس السودان الى القاهرة . (٣٧) وقد شملت مقترحات مستر بسنى  
دراسة الآتى :

- (١) تنظيم نقطة البوليس وهيكلها العام ، وتوزيع القوة فيها ومهمة الضباط ،
- (٢) تصريف الأعباء المالية بالنقطة ، والمخازن والمهمات التابعة لها والتقارير  
الشهرية لضباط النقطة .
- (٣) مراسلات القسم الصادرة والواردة وتسجيلها وكيفية عمل دفاتر المراسلات  
نفسها ؛
- (٤) كيفية التعاون والاتصال مع الوحدات الادارية الاخرى ، كالمجالس  
المحلية وبوليس السكة حديد ؛
- (٥) علاقة النقطة بالقضاء والمتخفظ عليهم والاجراءات القضائية من محاكمات  
أو ظلمات ؛
- (٦) طرق حفظ المعبد ( المالية ) لدى البوليس والمال العام والمصروف ؛

(٧) نظام الورديات أو الدوريات CHARGER ROOM

(٨) قوائم الاشخاص المطلوب القبض عليهم وقوائم الاشياء المفقودة .

(٩) المحاضر الادارية وسجلات التحرى ملء الاذونات والاوامر ثم تسجيل

المخالفات والجرائم وكيفية انجاز ذلك بدءا بالضباط ثم المأمور فالفتش

ومدير المديرية .

(١٠) مهام مكتب الجريمة داخل القسم والتي تلخص فى رصد المكتب لحركات

المجرمين وملاحقة المتشردين ، وتقع ضمن اختصاصات هذا المكتب نظم

البصمة ( عمل المباحث ) والرفيات وتقنين العلاقة بالاطباء والفنيين

العاملين فى هذا المجال ، واطافة لكل ذلك ضرورة تعلم الامعافات

الاولية .

كانت فترة الدراسة المقترحة ثلاثة أشهر ، ثم اقترح المستر بنى ، فترة

تدريبية لمدة شهرين اضافيين مع بوليس القاهرة بهدف دراسة الاتى : (٣٨)

(١) نظم التجنيد والتدريب .

(٢) تفقد الاقسام وسجلاتها ومتابعة سير الاداء فيها .

(٣) تقارير الجريمة يجب دراستها ، وكيفية الاتصال بالسلطات المختصة،

لقد قدمت هذه الاقتراحات من المستر بنى ولكنها لم تنفذ وهى تتفق تماما مع معظم توصيات المستر ايوارث عند اكمال فكرته فى انشاء مدرسة لتأهيل ضباط البوليس . وفى الفترة من عام ١٩٢٥ وحتى ١٩٣٧ جرت كثير من الاحداث الداخلية والخارجية . فداخليا فشلت الجهود المبذولة للاستعانة بالخبرة المصرية لتقويم وتجويد أداء قوة وجهاز البوليس فى السودان . ظهرت ثمار المدرسة فى تلك الكورسات التى ظل يعقدها المعاوتون بالمديريات والتى أسهمت فى رفع مستوى أداء البوليس خارج العاصمة فنشأت بالمديريات مدارس عرفت " بمدارس العرفاء " وهى رتبة عسكرية مأخوذة من الجيش وهى دون رتبة الصول . ومن تفاصيل مشروع الدراسة المقترح بالقاهرة يتضح لنا مدى العجز والقصور الذى كانت تعاني منه قوة البوليس فى السودان ، مما أدى الى تدنى مستوى الاداء بعامة فى أوساط البوليس وتدمير القضاة وشكواهم حول ضرورة رفع مستوى التحرى الجنائى برفع مستويات البوليس



تدريباً وتأهيلاً ، وتحسين أعماله الفنية بتبنى مناهج علمية في التدريب

على نحو ما أورده المستر بنى Mr.PENNY \*

أما عالمياً ، فقد تردى الوضع الاقتصادي العالمي فيما أصطلح  
"بالازمة المالية " والتي هزت اقتصاديات كثير من الدول العظمى ففى  
المعسكر الغربى بشكل عام . (٣٩) أما فى السودان فقد خفض مرتب  
الخريج ( من كلية غردون ) من ثمانية جنيهات الى خمسة جنيهات ونصف  
الجنيه . (٤٠) وتذبذبت مبرانية الأمن ان لم تكن قد أهدمت كلية .

وفى عام ١٩٣٧ أوقلت مدرسة تدريب البوليس بدعوى إعادة النظر  
فى تقويم مسارها وتجنيد أشخاص بمؤهلات أفضل كخريجي المدارس الأولية  
أو الابتدائية . ويمثل اغلاق المدرسة هذا قمة الفشل لانجازات ايوارث والتي  
جزئت ولم تنفذ بكاملها . ويرى الامثان أحمد خير أن اشتداد تيار الحركة  
الوطنية والتفاف جميع القطاعات حولها ومن بينها وحدات الجيش والبوليس ،

( ٣٩ ) د . جعفر محمد على بخيت ، الادارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان ،

ص ٢٢٧ .

( ٤٠ ) د . جعفر محمد على بخيت ، الصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

كل ذلك أتاح الفرصة للاستعمار ليلجأ الى استعمال القوة تحت ستار الدفاع عن الامن والنظام وأن يدرج نتائج ثورة ١٩٢٤ لمصلحته في قائمة الاصلاح فاستطاع أن يقضى على المدرسة الحربية ومن بعدها على مدرسة البوليس والادارة في هدوء ودونما اعتراض أو ضجة ، وقضى بذلك على بعض العوامل التي كانت تساهم في نمو طبقة من الجيل الجديد . (٤١)

ويرجع صحة ماذهب اليه الاستاذ أحمد خير من أن تقل المدرسة في عام ١٩٣٢ كان مؤقتا ، إذ أعيد فتحها في نفس العام ، ولكن تحت اسم مدرسة " الادارة والبوليس " . وكان التوزيع لقسم الادارة أو البوليس يتم حسب الرغبة عند دخول المرشحين للمدرسة . وقد شملت مقررات الدراسة لقسمي الادارة والبوليس القوانين الجنائية والمدنية بايجاز . ولما كان المنهج موحدا للاداريين والبوليس سويا ، كان التدريب في كشف الاقدمية SENIORITY شاملا معا . ورغما عن ذلك احتفظ لهيكل الطلاب دارسي الادارة لفرع خاص بينما للبوليس طلاب من ذوى المؤهلات العلمية آنفة الذكر . وقد كانت فترة

---

(٤١) أحمد خير ، كفاح جيل ، (الدار السودانية للخرطوم ، بدون تاريخ )

الدراسة ستة شهور ، وهى قصيرة جدا ولعل مرد ذلك الى ضعف الميزانية المخصصة للمدرسة وتدهور الاوضاع الاقتصادية . ويتضح أيضا ان انقباض الميزانية بالنسبة للبوليس لم يكن يسمح بالتوسع فى التعليم بوجه خاص ناهيك اذا ما استلزم الامر ارسال بعثات دراسية تدريبية كانت أم فنية للخارج مهما عظمت النتائج المرجوة منها .

لكل ذلك ، تخرج من المدرسة عام ١٩٣٧ اثنان فقط . ثم فى عام ١٩٣٨ ثلاثة ، وأربعة فى عام ١٩٣٩ ، بينما تخرجت أكبر الدفعات من المدرسة فى عام ١٩٤١ وكان عدد المتخرجين ستة (٤٢) بحكم ضآلة خريجها . تعتبر هذه التجربة فاشلة وعالوة على ما خلفته من مشاكل ادارية بين الخريجين أنفسهم وتضارب فى الاختصاصات أثر فى سير العمل مستقبلا داخل جهازى الادارى والبوليس وخلق كثير من المشكلات سيأتى بيانها . لهذا روى أن تنفصل مدرسة البوليس عن الادارة وتم ذلك عام ١٩٤٨ . بينما انشئت كلية للبوليس قائمة بذاتها باسم " مدرسة تدريب البوليس " مقرها نى أم درمان . ولقد تعاقب على عمادة المدرسة بعد المستر بنى ، والبباشى ليدلو LEADLOW ، والذي عيّن مديرا لبوليس مديرية الخرطوم وعميدا للمدرسة فى عام ١٩٣١ ، وكان أول عميد سودانى للمدرسة فى مقرها بام درمان هو القمندان على حامد ، خلفه السيد خلافة محمد ، ثم عباس محمد فضل ، ثم

(٤٢) حاتم بابكر هالوى ، نبذة عن تاريخ البوليس فى السودان ، ص ١١ .

حسن محمد صالح وذلك فى عام ١٩٥١ .

وعندما دعت الحاجة مستقبلا الى المزيد من التخصصات والتطور  
 فى مجالات البوليس ، زاد عدد المتقدمين للمدرسة وتوسعت مناهج الدراسة  
 فيها بادخال مواد جديدة ، فتم رفع مستوى المدرسة الى كلية عرفت منذ عام  
 ١٩٥٢ باسم "كلية بوليس السودان " . وظل يشرف عليها ضابط برتبة  
 قيمان يساعده حكامر وعدد من الضباط وصف الضباط . وفى عام ١٩٥٩  
 نقلت الكلية من مقرها القديم بام درمان الى المبنى الحالية ببرى . (٤٣)

## الجدول (١)

"أسماء الذين تقلدوا منصب حاكم عام السودان

للفترة من ١٨٩٩ - ١٩٥٦"

الفترة		اسم الحاكم العام
من	الى	
يناير ١٨٩٩	ديسمبر ١٨٩٩	(١) الفيلد مارشال كشنر باشا
ديسمبر ١٨٩٩	ديسمبر ١٩١٦	(٢) المير ونجت بسارت باشا
يناير ١٩١٧	نوفمبر ١٩٢٤	(٣) المير لمى استاك
ديسمبر ١٩٢٤	اكتوبر ١٩٢٦	(٤) المير جوفرى آرشر
اكتوبر ١٩٢٦	نوفمبر ١٩٢٣	(٥) المير جون مافى
يناير ١٩٣١	اكتوبر ١٩٤٠	(٦) المير استيورات مايمس
اكتوبر ١٩٤٠	ابريل ١٩٤٧	(٧) المير هر هدلستون
ابريل ١٩٤٧	مارس ١٩٥٥	(٨) المير روبرت هارو
مارس ١٩٥٥	يناير ١٩٥٦	(٩) المير نوكنس هلم

الجدول (٢)فهرست بعض المسميات العسكرية والبوليسية

البلک :

لفظ تركى ويعنى القطعة أو الجزء . أو القسم من الناس اصطلاح على  
البلک لواءه جندى برئاسة يوزباشى .

الاورطة :

لفظ تركى بمعنى الكتيفة ورأسها بكباشى ( لفظ تركى مركب بيمك .  
باش بمعنى رئيس الالف من الجنود ) تحت امرته ثلاثمائة جندى .

الآلاى :

لفظ تركى بمعنى الجمع الغفير . ويتكون من ثلاثة أو أربعة المسف  
جندى يرأسها أميرالاي ( لفظ مركب من عربى وتركى . ويعادل حالياً  
رتبة عقيد . صقر ونجستان ) .

اللواء :

عربى أصيل يراد به الفرقة ذات اللواء . ويتألف من آلايين بنحو  
ستمائة إلى ثمانية آلاف جندى .

البيادة :

فارسية الاصل بمعنى المشاة أو الرجالة ( بفتح الراء وتشديد الجيم )  
وهى جمع راجل وتكسر راكب .

السوارى :

فارسية الاصل . وتعنى فارس .

ترة قول :

ويقال أيضا " كركون " ، واللفظ تركي مركب بمعنى حرس البر ، ثم  
اصطلح على تسميته لمكان وقوف الحراس .

فشلاق :

لفظ تركي بمعنى الثكة ، ويطلق على مكان إقامة الجنود ، يرادفـه  
المعسكر ،

طابورة :

بمعنى التعليم اليومي ، والتمرين ، وهي كلمة تركية الاصل ،

## الفصل الثاني

" قانون البوليس لعام ١٩٢٨ "



تمهيد:

ظل الوضع السياسي في السودان منذ بداية الحكم الثنائي يستند على معاهدة عام ١٨٩٩ والتي وضعت السودان تحت الاحكام العسكرية لمدة نصف قرن من الزمان . وقد عمد الحكام المتعاقبين الى تركيز سلطاتهم الاداري بامتداد العديد من التشريعات والقوانين الادارية بهدف استتباب الأمن . ويمكن وصف الادارة لسنى الحكم الاولى بأنها كانت بالغة فسي المركزية لابتعد الحدود ، تدير البلاد عن طريق الحاكم العام في الخرطوم وبوساطة المديرين في المديريات . وقد رأيت السلطات البريطانية ان ذلك كان ضروريا لحفظ الأمن ومحاولة لتهدئة وتمكين القبائل والحيلولة دون وقوع الاضطرابات والثورات .

لذا ، وكما كان الغزو عسكريا ، كانت الادارة عسكرية ، فالحاكم العام هو المسئول عن كل مايتعلق بإدارة البلاد وهو في نفس الوقت سرمدار الجيش المصري بالسودان . ولتحقيق الأمن واستقرار النظام صدر قانون البوليس عام ١٩٠٨ ، في شكل منشور ينظم أعمال البوليس ، ثم عدل عام ١٩١٢ ، ١٩٢٥ . (١) وعلى عهد الحاكم العام السير جون مافى (١٩٢٦ - ١٩٣٣) ، صدر قانون سلطات المشايخ والذي عدل عام ١٩٢٨ . والسير جون مافى JOHN MAFFEY ولد عام ١٨٧٧ ، وقد درس في اكسفورد والتحق بالخدمة المدنية في الهند

---

(١) محمد عبد الله محمد ، تاريخ الشرطة في السودان ، ص ٢٠ .

عام ١٨٩٩ • وقبل تعيينه حاكما عاما على السودان في اكتوبر ١٩٢٦، كان كبير مفتش المقاطعة الشمالية الغربية في الهند • وقد غادر السودان نهائيا في نوفمبر ١٩٣٣ ليعين وكيلا دائما لشئون المستعمرات حتى عام ١٩٣٧ •

في عام ١٩٢٨ صدر قانون البوليس على عهد السير جون مافى • ويمتبر هذا القانون بحكم مواده ولوائحه التنظيمية قانونا مكتملا • وهو الاول من نوعه في تاريخ البوليس بالسودان • وقد بدأ العمل به من تاريخ اصداره في أول ديسمبر ١٩٢٨ ، وعرف " بقانون البوليس لعام ١٩٢٨ " • وقد ظل هذا القانون سارى المفعول الى ما بعد الاستقلال •

اكتوى قانون البوليس لعام ١٩٢٨ على ستة عشرة مادة تنظيمية - فصلت هذه المواد تكوين ومهام وواجبات قوة البوليس في السودان • وقد نصت المادة الثانية من القانون على الغاء كل ما سبق اصداره من منشورات قانونية فسى الاعوام ١٩٠٨ ، ١٩١٢ ، ١٩٢٥ لتنظيم عمل قوة البوليس في السودان •

#### تكوين قوة البوليس :

جاء في المادة الخامسة من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ ما يلى :

" تشكل قوة البوليس وحدة متكاملة تحت القيادة المطلقة للحاكم العام . وتشتمل القوة على الضباط والصف ضباط والانفار وتنقسم فنيا واداريا كلما دعت الحاجة الى ذلك بأمر الحاكم العام" (٢)

هذا يعنى أن قوة البوليس الجديد ومنص هذه المادة أصبحت ذات كيان مستقل وتخضع مباشرة للحاكم العام ، وقد شملت الضباط والصف ضباط ويقصد بهم "المعاونون" والانفار المدربين والمجندين بعد اداء القسم والتعيين . بينمابقى التقسيم الادارى والفسنى وتوزيع القوة من صلاحيات الحاكم العام .

لقد ورد فى نص المادة السابقة (١) من القانون ما يلى :

" للحاكم العام الحق فى تعيين أى شخص أو ضباط لمزاولة - وتحت كل الاحوال - كل أو بعض واجبات وسلطات ضابط بوليس . ولهذا الضابط المعين ممارسة وصلاحيه استخدام كافة السلطات التى خولها له الحاكم العام على أى من الرتب الاخرى التى

---

(٢) Cecil H.A. Bennet, (Editor), The Laws Of The Sudan, vol.2, Titles IV-IX, (London), P.2

هياكله ، يرجع الى الفتح الفرنسى • ففى عهد محمد على باشا اخضع كل ضباط وجنود الشرطة لنظارة أى " وزارة " الداخلية • وقد صاحب ذلك تشكيل أجهزة عديدة للإشراف على الأمن هى : (١١)

(١) ديوان الوبالى : والذي كانت مهمته الإشراف على أمن المدينة •

(٢) ديوان الخديوى : وكان النواة لوزارة الداخلية •

(٣) ديوان المحافظة : والذي انيطت به شئون العاصمة •

(٤) الضبطية : والتي كان يرأسها ضابط لقيادة شرطة العاصمة

وتتبع للضبطية فرقة الحريق وقلم التذاكر والمعنى

بإستخراج جوازات السفر •

(٥) الاثنان والقره قولات وهى معسكرات أعدت خصيصا لسكن الجنود •

ولقد أراد التنظيم لجديد لحفظ الأمن فى مصر اشراك الجمهور

فى تلك المهمة • فخلقت وظيفة " شيخ الثمن " و " شيخ الحارة " ويشغلها

المدينون لمساعدة أجهزة الأمن الأخرى فى مهمتها •

وفى عام ١٨٦٣ حصل بعض الجنود النظاميين على تدريبات عملية

ونظرية لنظم الشرطة الأوربية الحديثة • وأطلق على هؤلاء الجنود اسم

---

(١١) عفيد د • فوزى عبد الناح • الموسوعة الشرطة القانونية • (القاهرة ١٩٧٧)



"... يصرح لمدير المديرية انشاء "جمعية" تسمى  
 "جمعية أو اتحاد البوليس" بهدف تمكين قوة .وليس المديرية  
 من تحقيق أغراضها من تفاهم تام وكفاءة عالية ، وللتعامل  
 الجماعي في حل مشاكل الافراد لتحقيق الأمن والنظام .ولمدير  
 المديرية صلاحية وضع الامس والضوابط التي تحقق انشاء  
 الجمعية وتنفيذ أهدافها " . (٥)

#### قوة بوليس السكة حديد :

نصت المادة الثالثة (د) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ ، على الاتي :

"... مدير المديرية يقصد به مديرو المديريات داخل  
 السودان ويشمل أيضا مدير عام سكك حديد السودان في كل  
 ما يختص ببوليس سكك حديد السودان " (٦)

لقد تم تكوين قوة بوليس السكة حديد وانضمامه بصورة فعلية لقوة بوليس  
 السودان في أول ديسمبر ١٩٢٨ . واصبحت بذلك قوة بوليس السودان ذات  
 أقسام صلاحية فنية غير جغرافية أو اقليمية التقسيم . وقد سبق انشاء هذه القوة

Cecil H.A., Ibid, P.3

(٥)

Cecil H.A., Ibid, P.1

(٦)

التوسع في مجال السكك الحديدية عقب الحرب العالمية الأولى وبعد أن  
ضمت دارفور في عام ١٩١٦ بسقوط سلطنة علي دينار، ثم نشطت بعد ذلك  
خطوط التلغراف والنقل النهري . وتبع ذلك امتداد الخط الحديدي والذي  
أنشئ عام ١٨٩٩ بغرض الفتح ، امتد حتى بورتسودان شرقاً وذلك عام ١٩٠٥،  
(٧)  
ثم إلى الجزيرة والنيل الأبيض، جنوباً ، ثم وصل إلى كردفان غرباً عام ١٩١١ .

وقد كانت قوات بوليس اسكة حديد من قبل تتبع للجيش المصري . وبعد  
حلاء القوات المصرية المفاجيء عقب ثورة ١٩٢٤ ، وضعت حراسة منشآت وممتلكات  
السكة حديد تحت حماية ومثلة بوليس المديرية . وفي أكتوبر ١٩٢٤ بدأ  
تسييم جاد لقوة جديدة لبوليس السكة حديد وكان تعدادها مئة وخمسين  
من الصف ضباط والجنود ، ثم ارتفع العدد الى مئتين وخمسين لتتمكن القوة  
من الاشراف على المحطات الخارجية . (٨)

وبعد صدور قانون البوليس لعام ١٩٢٨ أصبحت قوة متاملة وجزء  
من قوة بوليس السودان حددت مسؤولياتها هي :  
" حفظ الامن والقانون ومنع الجريمة واكتشافها على امتداد حدود سكك

Richard Hill, Sudan Transport, (London 1965), P.80

(٧)

Richard Hill, ibid, P.145

(٨)

حديد السودان • ان مسئولية بوليس السكة حديد مزدوجة بالنسبة للمسافر على القطارات بحمايته وساعدته ثم تقع على مسئوليتهم في منع أى شخص من تجاوز قوانين السكة حديد أو ضياع أو تحطيم أو إتلاف ممتلكات المصلحة ( مصلحة السكة حديد ) (٩)

ومابين عام ١٩٤٠ و ١٩٥٠ دمجت قوة بوليس السكة حديد مع قوة بوليس المديرية الشمالية ، ثم امتقلت عام ١٩٥٠ وأخذت وضعها الاعتبارى وخصص لرجالها زيهم المميز ، الاخضر والاحمر ، وأصبح على رأس القوة قمندان بوليس يعاونه حكمدار وكبير مفتشين بالاقفاة الى اثنين من الضباط . ثم حدثت رئاسة القوة بصورة نهائية في عطبرة ، وكانت تقع تحت اشرافها خمسة أقسام هي : عطبرة ، الخرطوم ، بورتسودان ، كوستى ، مابنوسة . (١٠)

وقد كان أول مدير لسكة حديد السودان هو شاهين باشا ( ١٨٧٤ - ١٨٧٥ ) . وفي عام ١٩٠٨ عدل منصب مدير السكة حديد الى منصب مدير عام السكة حديد ، وكان أول مدير عام هو ( الكابتن ) الرائد مدوينستر Captin E.C. Midwinter ( ١٩٠٦ - ١٩٢٥ ) ، كما كان أول مدير سوداني يرتقى هذا المنصب هو محمد الفضل ( ١٩٥٧ - ١٩٦٤ ) (١١)

(٩) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.20

(١٠) محمد عبد الله محمد ، تاريخ الشرطة في السودان ، ص ٣٢ .

(١١) Richard Hill, Sudan Transport, P.147.



## أهداف واجبات ومسئولية قوة البوليس :

نصت المادة السادسة من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ على الاتى :

" تستخدم قوة البوليس لمنع الجرائم واكتشافها وتولسى الادعاء فيها والقبض على المجرمين والمحافظة على القانون العام وسلامة الاشخاص والاموال ، كما تكون قوة البوليس مسئولة عن حفظ أى مال هامل " (١٢)

حددت المادة السادسة من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ مهام واجبات البوليس ، وقد أضافت اليها الكثير مما لم يكن واردا فى التشريعات السابقة • ويمكن حصر هذه الاهداف والواجبات فى مهيتين : (١٣)

- (١) الاعمال الادارية • ويطلق عليها " ظبطية " ، وتعنى منع ارتكاب الجرائم وكشفها قبل وقوعها واتخاذ الاجراءات القانونية فى حالة وقوع الجريمة ؛
- (٢) الاعمال القضائية • وتشمل فى منح البوليس صلاحيات التحرى اللزم واتخاذ الاجراء المناسب حتى لحظة تقديم المجرم للمحاكمة مع مباشرة الاتهام فى أغلب الاحيان ،

---

(١٢) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.2

(١٣) بابكر أحمد عبيد ، أعرف بوليس بلادك ، مجلة بوليس السودان ، العدد ٤ ،

أكتوبر ١٩٦٦ ، ص ٢١ .

وحول مسئوليات البوليس المالية ، فالمادة التاسعة (١) من القانون  
تقرأ : (١٤)

" كل فرد من أفراد قوة البوليس يكون مسئولاً عن جميع الاموال العامة التي توضع تحت حراسته وتكون في عهده وكذلك كافة الاسلحة والمهمات والمطبوعات والادوات الحكومية الخاصة باستعمال القوة التي تصرف لاستعماله أو استعمال القوة التي تحت امرته عليه في حالة فقدانها أو تلفها أو استهلاكها أن يوضح للقندان مما يكون مقنعاً للقندان من أن سبب الفقد أو التلف أو الاستهلاك نتج عن عارض لا يمكن تلافيه أو عن سرقة أو استهلاك في الخدمة الفعلية " .

وفي المادة التاسعة (٢) :

" يكون رجل البوليس ملزماً بتسليم جميع العهدة التي تصرف له لاستعماله أو تعهد اليه في المكان المحدد وإلى الشخص المعين للاستلام ويلزم بتسليم ما ذكر عند تركه خدمة البوليس لاي سبب وإذا قصر أى فرد من أفراد البوليس في تسليم جميع تلك الاموال كما ذكر أو فقدتها أو تلفها أو جعلها غير صالحة للاستعمال عمداً أو اهمالاً فيجب الزامه بدفع تعويض حسب ما يقرره القندان

أو مدير المديرية " . (١٥)

وفي المادة التاسعة (٣) :

" يكون أفراد البوليس فرادى ومتضامين مسئولين عن أى مبنى

حكومى يقومون فيه أو يكون مستودعا للمهمات أو غيرها من أموال

الحكومة التى فى عهدتهم " . (١٦)

لقد قننت المادة التاسعة بقراستها الثلاثة مسئولية رجل البوليس عن جميع الاموال العامة التى توضع تحت حراسته أو تكون فى عهده ، وتكون هذه المسئولية بالانفراد أو التضامن الجماعى مما يعنى التفريد فيها ، المساءلة والمحاسبة . ويتضح ذلك بصورة تفصيلية فى صورة الاتفاقية التى كانت تبرم بين السلطات الحاكمة وقتها ورجل البوليس عند التقدم بطلب للحصول على سلفية مالية لشراء " حصان " لمن هم فى فرق السوارى ، ان لا يكفى استلاف المبلغ واستلامه ثم شراء الحصان والاستقطاع بل هناك التزامات وشروط أخرى تصل لما بعد الاستعفاء أو الاستغناء من الخدمة ولبيان كيفية استرداده المبلغ المستدان . (١٧)

Cecil H.A., Ibid, P.3

(١٥)

Cecil H.A., Ibid, P.3

(١٦)

(١٧) انظر الملحق ( أ )

البوليس التزامات حددها قانون ١٩٢٨ وذلك بنص المادة الحادية

عشر والتي تقرأ :

- (١) " كل شخص يعين في قوة البوليس يكون ملزماً مادام في وظيفته بتخصيص كل وقته ونشاطه للقيام بالواجبات التي حددها قانون الاجراءات الجنائية ( لعام ١٨٩٩ ) أو أية قوانين أخرى تصدر اليه أثناء خدمته في القوة ، ويجب عليه أيضا أن يطبق في جميع الاوقات في حدود واجباته أي أمر قانوني صادر اليه من ضابطه الاعلى ويبدل أقصى جهده لتنفيذه .
- (٢) " لاغراض هذا القانون ، يعتبر كل فرد في قوة البوليس في الخدمة الدائمة ( أربع وعشرين ساعة ) .
- (٣) " عند اعفاء رجل البوليس من العمل بالايكاف والم يتم شطبه تعطيل سلطاته ولكنه من احكام هذا القانون بحيث يكون خاضعاً للمسئولية والنظام والجزاء كما لم يكن موقوفاً " . (١٨)

هذه الفقرات من المادة الحادية عشر لقانون البوليس لعام ١٩٢٨ تلزم

رجل البوليس بتخصيص كل وقته ونشاطه للقيام بجميع الواجبات المنصوص عليها

فى هذا القانون واللوائح التى تصدر بموجبه ، كما تلزمه بالعمل طوال اليوم  
وفى كل الاحوال بما فى ذلك العطلات الرسمية وغيرها • وفوق ذلك فهى  
تعنى أن لا يؤدى رجل البوليس أية أعمال للخير بمقابل أو بدون مقابل  
ثم تحكم هذه المادة الشرطى الموقوف عن العمل بتطبيق الاحكام الواردة  
فى القانون عليه من ناحية المسئوليات تعطيل سلطاته وصلاحياته •

### أسس التجنيد والتعيين وإداء اليمين :

فى محاولة النذر والعمل بجدية لتطبيق القانون الجديد للبوليس،  
عملت السلطات الحاكمة على شرح مواد القانون بشكل عام على الراغبين فى  
التجنيد ثم التأكد من التزامهم فى الخدمة بشروط القانون لمدة ثلاثة  
سنوات حتى وأن تم تعديل تلك المواد • وبأتى هذا متسقاً مع المادة (١)  
من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ والتى تنص:

"عند القبول بالدخول فى خدمة البوليس، وموجب هذا القانون،  
يجوز للحاكم العام - كلما دعت الضرورة لذلك - توجيه أفراد هذه  
القوة أو تطبيق بنود هذا القانون على أى فئة أخرى، وكل شخص  
يعمل فى أى فئة منها يصبح ابتداءً من تاريخ ذلك الأمر  
أو التعيين خاضعاً لهذا القانون ولجميع اللوائح التنفيذية

الملحق به " (١٩)

وقد أفادنى الصول بالمعاش سيد الجعلى (٢٠) أنه كانت هنالك شروط تراعى عند اختيار المجتدين الذين يعرض عليهم العمل فى خدمة البوليس، وهذه الشروط هى :

- (١) الأهلية ، بمعنى أن يكون مقدم الطلب من مواطنى السودان ، ويثبت ذلك شىء القرية أو الناطق أو العمدة فى القبيلة بمعد التحقيق ( وقد استمر هذا الشرط حتى صدور قانون الجنسية فى عام ١٩٥٧ ) .
- (٢) الإلمام بالقراءة والكتابة .
- (٣) طول القامة ، على أن يكون حوالى خمسة أقدام وثمانية بوصات .
- (٤) الحجم أو البنية القوية .

( ١٩ ) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.4

( ٢٠ ) الصول ( معاش ) سيد احمد الجعلى ، مقابلة بمنزله فى مدنى ، ٢٣ مارس ١٩٨٥ -

\* الصول سيد أحمد الجعلى ، عمل فى خدمة بوليس السودان منذ العشرينات ، وتدرج فى مختلف الرتب حتى احيل الى المعاش فى رتبة الصول ، وقد عمل بجميع مراكز مديرية النيل الازرق وحتى رئاستها بومدنى حيث يسكن الان ، وقد اجريت عدة لقاءات معه فى منزله حيث أمدنى بالكثير من نظم وأعمال البوليس تلك الفترة وحتى الاستقلال .

وفي حالة الشوط الثاني والناس بالالهام بالقراءة والكتابة ، فعند عدم توفره ، كان يفرق بين المتقدمين بما سمي " بالكفاءة الخاصة " ، والتي تحنى سلامة الجسم وخلوه من العاهات العقلية والخلقية .

- (٥) البصة أو ما يعرف " بالفيش " ، للتأكد من حسن سيرة مقدم الطلب ولا يتم التعيين والاستيعاب في الخدمة بالبوليس الا بعد اكتمال تقرير قسم المباحث عن مقدم الطلب ووصول " الفيش " .
- (٦) أن لا يقل المتقدم للتجنيد عن ثمانية عشر عاماً .

وبعد أن يتم الاختيار يدخل المرشحون للتجنيد والتدريب بمدارس التدريب في العاصمة والمديريات الاخرى . ومن الطريف أن التعليم بهذه المدارس كان وحتى مطلع العشرينات باللغة التركية ، ثم عُرِّبَ الفاظه بعد ذلك كما يتضح ذلك في الجدول المبين أدناه : (٢١)

- 
- (٢١) مساعد (م) ابراهيم محمود جلالين - كوستى - يونيو ١٩٨٥
- التفتت بالمساعد معاً ابراهيم محمود جلالين ، بمكتب الرائد (شرطة) يوسف خاطر رئيس مكتب جوازات كوستى ، والمساعد م . جلالين ، التحق بخدمة الجيش المصرى فى عام ١٩١٤ ثم عمل بقوة دفاع السودان فى عام ١٩٣٦ ، واصل الى التقاعد فى الاربعينيات ، وقد آمدنى بكثير من المعلومات بحكم عمله فى الجيش المصرى ثم قوة دفاع السودان ، ثم عمله منتدياً للتدريب بالبوليس .

### التعابير المستخدمة في التدريب

باللغة العربية	باللغة التركية
اليمن دور (لف)	صفا دور
شمال دور	صلا دور
معتاد أمرش (أى سر للامام)	تور آتلى مرش
قف	دور
من اليمن لالخلف دور	مقدون جريدون
استرح	كقنجا
اليمن دور	بكباشا صفا
للشمال دور	بكباشا صلا
من الشمال لالخلف دور	مولون جريدون
خطوة تنظيم	برسار آل

وعودة أخرى الى طريقة الاختيار والتجنيد نذكر منها الى أن الادارة البريطانية عمدت الى شيوع النبالل للثبوت من العناصر التي مستجندها والتي



ستطيع طاعة عملاء التعليمات والامور المنصوص عليها في قانون البولينس لعام ١٩٢٨ . وتفصيل ذلك تضمنه " بيان الخدمة " في البولينس لكل مجند وفيه ورد تحديد قبيلة المجند قبل البلد ، مما يدل على ما ذهبنا اليه ، فتحديد القبيلة قبل الوطن الصغير أو مكان الميلاد أو النشأة والتي يحدد بعدها المركز والمديرية ، ثم يلي ذلك ذكر اسم شيخ القبيلة أو البلد وأقال أى من تلك النقاط وعدم بيانها يسقط/الشخص المتقدم للتجنيد الحق فى الاستيعاب . (٢٢)

وبعد التخرج يقوم المجند بإداء القسم التالى :

" أقسم بالله العظيم ونبيه الكريم أن أخدم حكومة السودان بأمانة واستقامة لمدة ثلاثة سنوات وأن أطيع كل الاوامر القانونية التى تصدر لى من رؤسائى . " (٢٣)

وبعد هذا القسم اعطى لنص المادة العاشرة (٢) من قانون البولينس لعام ١٩٢٨ والتي تقرأ :

(٢٢) سيد أحمد الجعلى ، مدنى ، ٢٣ مارس ١٩٨٥ .

(٢٣) صحيفة السودان الجديد ، العدد ١٣٣٨ ، ١٤ يوليو ١٩٥١ ، ص ٧ .

" كل المجندين الذين يعملون فترة لتدريب ، وقبل استيعابهم ، يجب عليهم أداء اليمين للحاكم العام بحسب ما تنص عليه وتحدده اللوائح بموجب هذا القانون " (٢٤)

(٢٥)

وتد اقترنت بيمين الولاء بتعهد جاء فيه :  
 " هل تتعهد بأن تخدم حكومة السودان لمدة ثلاثة سنين من تاريخ تجنيذك وأن تطيع اللوائح والقوانين الموضحة للبوليس في الوقت الحاضر وكل ما يصدر منها في المستقبل . "

وتند الاجابة " بنعم " يتم أداء القسم المذكور أعلاه ، ثم تأتي عقب ذلك مرحلة ثانية وهي الاقرار بيمين الطاعة والولاء (٢٦) وهذه عبارة عن ورقة اقرار ذات شقين :

(١) القسم الاول : اشتمل على معلومات عن المجند فيها تميزته والمديرية التي يعمل بها وتاريخ التعمين وثانية اسم القبيلة والقرية والمركز ثم شيخ قرية الموطن ويقصد به شيخ القبيلة ، ويرد هنا تحذير بأن من يدلى في ملء البيانات بمعلومات خاطئة

(٢٤) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P44

(٢٥) انظر الملحق ( ب )

(٢٦) انظر الملحق ( ح ) " نص الاقرار "

يكون عرضة لعقوبات منها الحبس والغرامة بتهمة ارتكاب جريمة جنائية •  
وبدلل هذا ثانياً سلسلة الاجراءات التي تتطدى السلطات ثـم  
اتخاذها تمكينا لها من التأكد والتدقيق فى الاختيار ليسهل تصنيف  
المتقدمين ومن ثم الرجوع لاصولهم وشيوخهم ان دعت الضرورة • ثم  
يتضمن هذا القسم أيضا سؤلين هامين هما :

"السؤال نمرة ١ :

"هل أنت راضى فى خدمة حكومة السودان مدة ثلاثة سنوات مسن  
تاريخ تعيينك طبقا لنصوص قانون البوليس سنة ١٩٢٨ ونصوص جميع  
اللوائح التى نشرت من وقت لآخر طبقا للقانون المذكور؟

السؤال نمرة ٢ :

"هل خدمت بأى صفة فى حكومة السودان أو حكومة مصر أو هل  
أنت تحت أى الزام بخدمة أى مستخدم أو مخدم خاص •"

ان ماورد فى القسم الاول من ورقة الاقرار هذه يمكن أن نستخلص  
منه النقاط التالية :

- (١) ظهور تأثير تيار الحركة الوطنية على مفاهيم الادارة البريطانية  
فيما يختص بالقوة العاملة فى الجيش والبوليس، وخاضعة عقب ثورة ١٩٢٤  
ورفض الضباط أداء اليمين للحاكم العام واعادتهم للخدمة فى قوة

(٢) تفويت الفرصة على أولئك الضباط والجنود في الرتب الأخرى ممن رفضوا العمل في قوة دفاع السودان ، وخاصة بعد عودة بعضهم من مصر ، ويتضمن ذلك في صيغة السؤال نمرة ٢ ، ثم هو يؤمن على ما ورد في قانون البوليس في المادة الحادية عشر (١) التي سبق ذكرها والاشارة اليها بحيث تقفل الباب لمن هم في خدمة أى جهة أخرى أو حتى كانوا بها واستقالوا من العمل معها .

(٣) التحذير الوارد قبل السؤلين امعانا في الحيلة والحذر من قبل السلطات الحاكمة وتحييدا لاهداف البوليس واعماله وانراغرا من أى حس وطنى ، ثم ذيل كل ذلك بامضاء المجند أو - ان كان أميا - بصسته حيث لا مجال بعد ذلك للتحلل أو التصل من التعهد أو اليمين أو الاقرار .

(٢) أما القسم الثانى من الاقرار : فجاء فيه ماسمى " بالتصريح المحلوف عليه أو التأكد الخبرى الرسمى " وهو اعادة للتأكيد بالتعهد الوارد ذكره أعلاه وموجب الموافقة عليه يتم منح المجند المتخرج شهادة تعيين بموجب المادة العاشرة (١) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ والتي تنص :

" كل شخص يتم استيعابه في قوة البوليس يستوجب تعيينه استصدار شهادة تعيين بالطريقة التى تحددها اللوائح العامة . ويجب أن

تحتوى هذه الشهادة على نمرة المتسلسلة والتي ستكون بمثابة السلطة التي سيزاول بها أعماله وتنفيذ واجباته وسط الجمهور كرجل بوليس " (٢٧)

وبعد استلام شهادة التعيين يوزع رجل البوليس على النقاط والمراكز أو الاقسام على مستوى المديرية . ويبدأ سلم الترقى للمجنّد برتبة تفـرر وبعد ثلاث سنين يترقى الى وكيل امباشى ثم امباشى فجاووش ثم بتشاويش ثم صول فمعاون ثم نائب مأمور بوليس ثم ضابط بوليس . (٢٨) ونظر البوليس فى تدرجه ، وحتى يصل الى رتبة "الصول" يحتاج الى مدة أقصاها عـشرون عاماً وأدناها ستة عشرة عاماً اذا لم تحدث له جزاءات تؤدى الى تخفيض فى رتبته . (٢٩) وتخضع الترقيات الى توصيات الضابط المسئول وهو الرئيس المباشر ثم توصية مدير المديرية . كما تؤثر المؤهلات الدراسية أو الملكات الشخصية والمكتسبة ( حاجز الكفاءة ) تأثيراً كبيراً على سير الترقيات .

#### عهد وزى البوليس :

بعد تخرج رجل البوليس وإدائه القسم كانت تفرد له بيانات بما يلى .  
وبعد تنقسم فى مجملها الى صنفين : يتسلمها من المخازن والمهمات والستى

(٢٧) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.4

(٢٨) سيد أحمد الجعلى ، مقابلة بمدينة ١٩٨٥/٣/٢٣ .

(٢٩) انظر الملحق (د) - سير الترقيات دون تحقيق .

كانت تخضع لأشراف البوليس بالخرطوم ، وكان الصرف يتم فى شهرى يناير  
ويوليو من كل عام . (٣٠) والصنفان هما :

### ١- أصناف مستهلكة      ٢- أصناف غير مستهلكة

تشمل الاصناف المستهلكة كل ما يتعلق بزي البوليس، والزى عم لاول  
مرة فى كل المديريات ولم يعدل الا فى عام ١٩٥٤ . (٣١) وقد اشتمل  
الزى على " الجبة " وكانت تسمى بالعامية " البردلوية " وهى عبارة عن رداء  
يغطى الجسم من اعلاه وحتى الركبة ، ذات اكمام طويلة وفتحة من الخلف  
وفى الوسط يلف حزام صوف اسود وحزام جلد آخر من فوقه بنحاسة لقفله  
ويلف بالساق رباط ضاغط يبدأ بأسفل الركبة من عند النتوء البارز وحتى  
أسفل القدم بنهاية الساق ، ويسمى " بالقشطين " . ومهمة المساعدة فى ربط  
الجسم وخاصة الارجل حتى يساعد على توازن ايقاعها وحركتها وتحملها لاطول  
فترة ممكنة من الوقوف أو السير أثناء العمل المتواصل . أما غطاء الرأس فكان  
عبارة عن عمامة " كاكى " وهى بنفس لون " البردلوية " أى من نفس نوع القماش  
الكاكى لكنها خفيفة من حيث المادة المصنوعة منها . وتلف هذه العمامة

(٣٠) رئاسة شرطة السودان ، أرشيف صندوق رقم ٩٠ ، ملف ٥٢ - أ - ١ .

(٣١) سيد احمد الجملى ، مدنى ، مارس ١٩٨٥ .

حول الكلة أو الطرطور وهو سطاء للرأس، ولا يزيد طول العمامة هذه عن ثمانية أمتار ويتم لفتها مثلثة وتوضع عليها من الجهة اليمنى علامة المديرية .  
والصورة أدناه توضح الجزء العلوى من الزي الذى ورد ذكره لأحد رجال البوليس :

الكلة أو الطرطور  
عمامة " تاكل "



"شراطة" تبين رتبة  
رجل البوليس

عمامة الجنب

الحزام والنحاسية

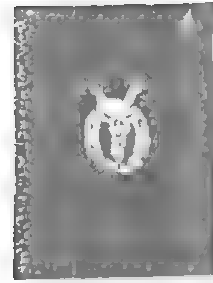
أكمام " البردلينة "

النباية السفلى

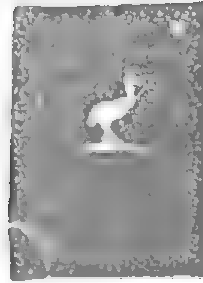
للجبة أو البردلينة

لقد اختلف زي المديريات من مديرية الى أخرى وان بقى بعضها  
سماوا سارى الدفوعول الى اليوم فى بعض المديريات . فقد كان رمز مديرية الخرطوم  
عمارة عن رأس الفيل . وكان رمز النيل الأزرق دوائر الزهرى ، وفى المديرية الشمالية  
فكان الرمز عبارة عن ثلاثة دخلات بينما فى كمالا الشعار هو حيوان العيو والسدى  
يشابه الذئب . أما فى أعالي النيل فقد اتخذ الرمز شكل عائمة مركبة من دبرج (دوقة)  
بحبة قتال (كوكاب) . وفى سمر الغزال كان الرمز طائر أبو بكرى وجعلت مديرية  
كردفان رمزها " غزالة " وفى دارفور اتخذ رأس الحيوان البرى " نجلت " كذلك اتخذت

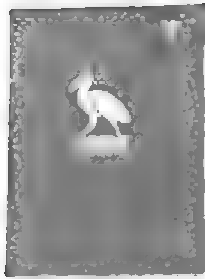
كرد غسان



النيل الأزرق



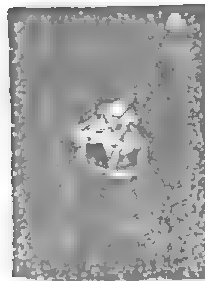
بحر الخزال



سمن



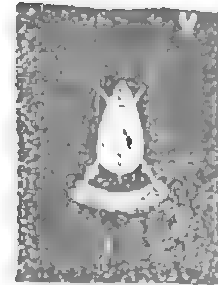
الشمسية



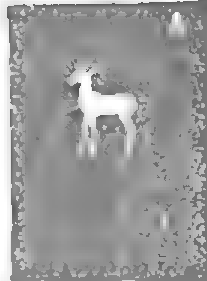
الخرطوم



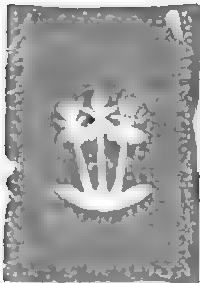
أعلى النيل



دارفور



الشمالية



قمة بوليس السكة حدد شعارها رأس فال، والرسم أعلاه يوضح هذه الرموز وكانت تصنع  
من النحاس وتعد ضمن الامتياز غير المستبلة من عهد رجال البوليس.



أما الاصناف غير المستهلكة والتي تصرف لرجال البوليس فتبلغ ثلاثين صنفاً (٣٢) . ورغم أن معظمها عرضة للنفاذ إلا أن بعضها نسبياً يبقى لمدة أطول ومن هذه الاصناف : البطاطين المصنعة من الصوف ، والكبوت ، علامات البوليس التي توضح درجته وتوضع على الذراع ، المشمع الذي يستعمل كمفرس ، قيطان من الجلد لربط الصفارة ، فنتة من الصوف ، ناموسية مصنعة من الشاش ، عصاة جنب يحكم وسطها من جبهة الشمان ، وطولها بين ٥٠ - ٦٠ سنتمرا ، اناء للماء ( زمزية ) ، حقيبة للسفر عرفت " بالجرابية " ، سروال كاكي ، نعال جلد ، بينما من ضمن الاصناف المستهلكة كان يصرف لكل بوليس دفتر ( نوتة ) وقلم .

### المرتبات والعلاوات :

منذ صدور قانون البوليس لعام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٣٧ لم يزد مرتب البوليس "النفر" عن مئتين جنيه على مبلغ مائة وثمانين قرشاً كمرتب أساسي . إلا أن العلاوات كثيرة ومتنوعة وهي تضاف إلى المرتب الاساسي ، فهناك علاوات مدنية وهي لمن يعمل في المدن وتبلغ قيمتها ثلاثون قرشاً ، وللمن يعمل من أفراد البوليس بالضواحي ( الارياف أو خارج المدن ) كانت علاوة الضواحي تعتمد على نوع السلاح أو القسم الفني الذي ينتمي اليه ،

فالمهجانة مثلا ، ينالون أربعة جنيهات ونصف علاوة لبعيره للغذاء ، وتفاصيلها بأن يشتري منها يوميا سبعة أرطال من الحليقة ( الكلا ) ، وثمانية أرطال قبيح . ولما كانت طبيعة أعمال المهجانة بالضواحي والقرى تقتضى تداخلهم مع الاهالى ، فهم غالبا مايتحصلون على الحليقة دون شراء ويوفرون تلك الصالح . واستوجب توزيع أنفار البوليس الى الاقسام المختلفة تدافعهم وتزاحمهم نحو قسم المهجانة والضواحي ، بل ديج بعض منهم الى رفض الترقية لرتبة أعلى من النفر نى سبيل احتفائه بالبعير ومقائه فى فرقة المهجانة ، فالمبلغ الذى يصرف هنا كعلاوة اكبر من ذاك الذى يصرف للسوارى أو أى قسم آخر بالبوليس . ( ٣٣ )

ومن العلاوات أيضا علاوة ضرب نار أو علاوة الرماية ، وهى تمنح لمن يحرز نقاط أكثر عند تدريبات الرماية بالذخيرة لرجال البوليس . وعند الترقى لرتبة أعلى هناك علاوة شريط وقدرها خمسة عشر قرشا . ومن العلاوات الفنية ، علاوة للسائقين فى عربات البوليس ، وأيضا هناك علاوة " توفيقية " وتمنح لمن أنيط بهم مهمة تنظيف أسلحة قوة البوليس " ARMOURERS " ويقومون بصيانتها . ثم هناك من العلاوات الفنية أيضا علاوة مروجية ، وتمنح

للمختصين بصناعة سروج الخيول وأصاالحها ، كما خصصت علاوة للخياطين ( التريزة ) وهم مجندون بالبوليس ، وكانت ملابس البوليس تخاط عموماً بمقاسات ثلاث : ( ١ ) و ( ٢ ) و ( ٣ ) ، ونسبة لاختلاف الاجسام والاحجام للافراد فهي تحتاج الى اصلاح وتنسيق لتناسب اصحابها ، فيلجأ أفراد البوليس لهؤلاء لاحتياجها وتنسيقها لتلائم أحجامهم ، وما زال العمل بهذه المقاسات الثلاثة مستمر الى اليوم . ( ٣٤ ) ثم هناك علاوة فنية آتينا تمنح لافراد فرقة المباحث C.I. ، وتسمى علاوة ملابس نسبة لانهم يؤدون أعمالهم بملابس مدنية ، ولا يرتدون الزي الرسمي . ( ٣٥ )

وقد درج مفتشو المراكز والمأمير وتوابهم وضباط البوليس على الاشراف المباشر نيابة عن مدير المديرية والقمندان ، في تفتيش وتفقد قوات البوليس

( ٣٤ ) اللواء ( م ) لويس سدره ، لقاء بمنزله بالخرطوم ، يناير / فبراير ١٩٨٥  
 \* اللواء ( م ) لويس سدره ، من قادة الشرطة في السودان ، وقد التحق بخدمة البوليس بعد تخرجه في كلية غردون ، ثم تدرج في الرتب المختلفة من ملازم حتى تقاعد برتبة اللواء عام ١٩٦١ . وقد شغل مناصب قيادية في البوليس كط عمل لسنوات قمندان بمديرية النيل الأزرق في الخمسينيات ، وقد أجريت معه عدداً من اللقاءات في أكثر من مقابلة لوال شكري يناير وفبراير حيث أمدني بالكثير من المعلومات حول تاريخ البوليس في تلك الفترة التي عمل فيها بالبوليس .  
 ( ٣٥ ) لويس سدره ، الخرطوم ، فبراير ١٩٨٥

بالاقسام والمراكز والنقاط والوحدات ، لمراقبة سير آداؤها وخاصة فيما يختص بالمعهدات والممتلكات التي تتبع للبوليس أو الحكومة بعامة . فالهجانة مثلا ، يخضعون لتفتيش مفاجئ ، ومراجعة شاملة للبعير التي في حوزتهم ، وتفتح الاوراق الخاصة بهذه الحيوانات التي معهم بما يثبت انتظام جدول غذاءاتها ونظافتها . وهناك سرور اسبوعي بوساطة الطبيب البيطرى لكشف ذلك ، واذا ثبت أى اهمال أو تقصير فى أى وجه من تلك الوجوه ، يتعرض رجل البوليس الى مساءلة ومخاطبة تخضع لجزاءات وعقوبات صارمة قد تكون فيها خصومات مالية .

ان موقف مرتبات رجال البوليس بحسب ما نصت عليه مواد قانون البوليس لعام ١٩٢٨ وفصلته اللوائح الخاصة بمرتبات البوليس ، كان كما يلى :

المرتب شهريا		مدة الخدمة
الانفار	صف النباط	
١٥ قرشا	٣٠ قرشا	١- ٣ سنوات
١٥ قرشا	٤٠ قرشا	٢- ٥ سنوات
١٥ قرشا	٥٠ قرشا	٣- ٧ سنوات
٤٥ قرشا	٦٠ قرشا	٤- ٩ سنوات
٥٥ قرشا	٧٠ قرشا	٥- ١١ سنة

## اخضاع البوليس أثناء العمليات الحربية للقانون العسكرى :

لقد جاء فى نص المادة الرابعة عشرة من قانون البوليس لعام ١٩٢٨

ما يلى :

"عند اعمال او اشراك قوات البوليس فى العمليات العسكرية والحربية تحت قيادة أحد الضباط العسكريين ، تعتبر هذه الفئة العاملة ، قوات تتبع للحيش بموجب منطوق المادة الثانية ( ب ) من قانون قوة دفاع السودان ( لعام ١٩٢٥ ) ، وتخضع بالتالى هذه القوة للقانون العسكرى . " ( ٣٦ )

وتد خولت هذه المادة ، للحاكم العام سلطة دمج قوات البوليس أو أية وحدة أو وحدات منها ضمن قوة دفاع السودان طوال الفترة التى يحددها بعد اعلان حالة الطوارئ ، وتخضع هذه القوة المعنية أو الوحدات الى القانون العسكرى وتستخدم فى الاعمال الحربية .

## الجرائم والمخالفات والجزاءات :

أجملت المادة السادسة عشرة ( ١ ) المخالفات والجرائم التى يرتكبها

رجال البوليس فى الاتى :

"أيًا من رجال البوليس يهمل في واجباته طواعية أو باهمال  
وتقاعس، أو يرفض اطاعة الاوامر والتعليقات باداء الممر، أو  
يتغيب عن عمله بدون اذن، أو يرتكب تحت ستار عمله الرسمي  
أى فعل يكون جريمة بموجب قانون العقوبات ( لعام ١٨٩٩ ) ،  
أو يتهم على ضابطه الاعلى أو أحد مروضيه من صف الضباط  
أو يعتدى على أى من رجال البوليس أو الجمهور، يعاقب  
عند الادانة بما يحدده هذا القانون من جزاءات ، وأى عقوبات  
أخرى يحكم ما ارتكب من جرائم " . ( ٣٧ )

يقدم أى شخص خاضع لهذا القانون بعد اتهامه بارتكاب جريمة بموجب  
النند السابق الى محكمة من الدرجة الثانية تكون عقوباتها بالسجن مدة لا تتجاوز  
سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بالعقوبتين معا .

كذلك اشتملت لائحة تنظيم أعمال البوليس لعام ١٩٢٨ ،على البنود  
التي توضح كيفية توقيه العقوبات والجزاءات الايجازية والتنفيذية : (١) الانفسار ،  
والصولات ، كما حددت الرتب المسؤل لها بالتصديق على تلك الجزاءات . وهي  
مفصلة كما هو موضح فى الجدول أدناه : ( ٣٨ )

نوع العقوبة	السلطة المشؤلة لها بالتصديق الصولات	الانفسار
١- الفصل من الخدمة	الحاكم العام	مدير المديرية
٢- تخفيض الرتبة	القندان بموافقة الحاكم العام	لا يكن
٣- الحرمان من بعض العلاوات أو عقبة مالية	القندان بموافقة الحاكم العام	القندان
٤- التكدير الشديد (تحذير أو انذار)	القندان	لا يكن
٥- الحرمان من الاجازة	القندان	القندان
٦- التكدير	القندان	لا يكن
٧- الانذار (تقديرية لفت نذر)	القندان	ضابط بوليس
٨- الحبس لمدة (١٥) يوما مع الحرمان من العلاوات الاخرى أو أى عقوبات أخرى	لا يكن	القندان
٩- السجن لمدة (٧) أيام مع وقف العلاوات الاخرى وتطبيق عقوبات بدنية أو ما ينص عليه القرار	لا يكن	ضابط بوليس بعد موافقة القندان
١٠- عقوبات بدنية لمدة (١٥) يوم	لا يكن	ضابط البوليس بعد موافقة القندان
١١- عقوبات بدنية لمدة (٧) يوم	لا يكن	ضابط البوليس
١٢- ساعات حراسة اضافية أو عمل اضافى لمدة (٧) يوم	لا يكن	ضابط البوليس
١٣- الحبس لمدة (١٠) يوم بالثكنات (البركرس) دون عقبة بدنية	لا يكن	ضابط بوليس
١٤- عقبة مالية لا تتعدى جملة الخصم (٧) أيام	القندان	القندان

### سمات أخرى من قواعد تنظيم أعمال البوليس:

لقد صدرت هذه القواعد بموجب منطوق المادة الخامسة عشرة من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ والتي تنص : (٣٩)

"للاحكم العام صلاحية تعديل أو إلغاء كل أو بعض القواعد التي لا تتماشى مع هذا القانون أو أى قانون آخر سارى المفعول خدمة لتطور وتنظيم قوة البوليس بما احتفاظه بحق وضع الضوابط الكفيلة باقترار النظام والحفاظ على القانون والعمل على تطبيقه . كما للاحكم العام حق استثناء بعض المناطق فى السودان من سريان هذه القوانين عليها كلية أو جزئية".

وقد تم التوقيع على قواعد تنظيم أعمال البوليس فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٨ وابتداء العمل بها منذ تاريخ التوقيع عليها ، وقد اشتملت على جدولين (١) و (٢) وتحتوى فى الجدولين على تسعة وأربعين مادة مقسمة الى أربعة فصول رئيسية هي : (٤٠)

Organization Of Police Force

(١) تنظيم القوة

Administretion And Discipline

(٢) ادارة القوة



### Training تدريب القوة (٣)

#### (٤) طريقة عمل القوة أو "أشغال البوليس" Police Procedure

#### تنظيم وإدارة القوة :

جعلت الفواعد الصادرة في ١٩٧٨ من قوة البوليس من حيث التنظيم  
صلحة إدارية توأمتها المديرية Admin. Unit وفي حال الجمالـح  
الخدمية المختصة يتم الاشراف عليها كصلحة ذات إدارة مختصة ومنفصلة تتبع  
للبوليس (b لسكة حديد) . وتجرى كافة الخطوات الإدارية من تعيين وترقيات  
وتوزيع للقوة ومنح للمحطات والفصل والعقوبات داخل حدود الوحدة إداريا .  
ولا يحق لنباط الصف أو الانفار التحول أو التنقل داخل حدود مديرياتهم  
إلا بأمر . لكن من حق الحاكم العام نقل آيا منهم الى وحدة إدارية مؤقتة  
ولمهمة خاصة دون مساس بحق مدير المديرية أو الصلحة في توزيع قوة البوليس  
داخل حدود وحدته .

ومن سلطات مدير المديرية ملء الوظائف الشاغرة بمديريته حتى رتبة  
الصول وبينما تحقق التعيينات المراتب الأخرى من اختصاص الحاكم العام ، والتي  
يتم إعلانها وتشم في الفاريتة ( الجريدة الرسمية ) وهذه المراتب الأخرى

تشمل: (٤١)

- (١) نائب مأمور بوليس Sup Mamur Police (S.M.P.)  
 نجمة واحدة على الكتف - واحد سنتين نجمتين ونفس اللقب
- (٢) مأمور بوليس Mamur Police (M.P.)  
 ثلاثة نجوم
- (٣) مساعد حاكمدار Assistant Superintendant Police  
 تاج بريطاني
- (٤) حاكمدار بوليس Superintendant Police  
 تاج ونجمة واحدة
- (٥) قائدان بوليس Commandant Police  
 تاج ونجمتين
- وتوازي هذه الرتبة اداريا " نائب مدير مديرية "

وكما لمدير المديرية بنص قانون البوليس لعام ١٩٢٨ مسئولية الاشراف  
 على قوة البوليس في مديريته وصلاحيات تفويض هذه المسئوليات لقائدان المديرية  
 تلخصت واجبات قائدان المديرية في :

(١) الخدموع المباشر لمدير المديرية من ناحية ادارية فيما يتعلق بمباشرة الاشراف على قوات البوليس داخل المديرية على مستوى المراكز والتقاط والانسام • بالقدر الذى يجعل منها قوة فاعلة ومنضبطة ومؤثرة ٤

(٢) تقع قوة بوليس خاصة المديرية تحت مسئولية واشراف قمندان البوليس بالمديرية •

(٣) لقمندان المديرية سلطة تفتيش قوات البوليس بالمديرية • وله صلاحية وضع الامس الكفيلة بتحسين أداء القوة بالتعاون مع مفتشى المراكز ٥

(٤) منح العطلات والاجازات لكل الرتب من صلاحيات قمنندان المديرية بموجب قانون العطلات لعام ١٩٣٤ • كما للقمندان الحق فى منح عطلة مدلية لاتتعدى سبعة أيام فى السنة لاي من أفراد القوة •

#### اسكان البوليس:

جاء فى البند السادس عشر من قواعد تنظيم أعمال البوليس:

" يحتل لكل من الصف ضباط والانفار تأمين السكن المناسب لهم من قبل الحكومة ولاشخاصهم فقط . بالحكومة ليست ملزمة باسكان أسرهم ، ولكن مع توفر الامكانيات ، يمكن تخصيص سكن للاسر في حدود ما تسمح به الاوضاع المالية . (٤٢)

يستنتج من هذا البند أن القانون كفل لافراد البوليس حق السكن الشخصى مع عدم الالتزام بسكن أسرهم ، وهى ميزة اختص بها قانون البوليس لعام ١٩٢٨ وان لم يعمل بها ، وظل التقدير متروك لمديرى المديريات والتمندانات فى ايجاد حلول ملائمة لافراد قواتهم ، وهذه ضرورة ان توفر السكن لرجل البوليس واسرته فى مكان واحد وفى مقر عمله أو بجواره ( النقطة ايم المركز ) ، تقتضيه أسباب عدة منها :

- (١) الحاجة الى جمع قوة البوليس عند الطوارئ ؛
- (٢) ضمان تواجد أفراد القوة فى مساكنهم ومع أسرهم ان توفر ذلك مما يعنى مزيد من الضبط والربط بتواجدهم فى مناطق مريية من جهة الأسرة .

(٣) ربما كان العامل النفسى سيزيد استقرارا بنجاحه مجموع  
القوات جوار بعضهم البعض، فيتحسسون مشاكلهم ويتلمسون  
منقصات بعضهم البعض، مما يسهل عليهم مهمة تلافيها  
وأدراك حلوجات بعضهم .

ولهذا جاءت معظم المراكز القديمة بامديريات منفصلة في أبنيتها  
بصورة متشابهة . فنجد مجاورة مبنى البوليس المركز أو القسم ، السكن أو المكتب ،  
لمبنى الجهاز القضائى والمحاكم ، ويتجاور هذان البنيان مع «مبنى السجن» ،  
ويؤكد ما ذهبنا اليه مطابقة لنص البند السابع والثلاثين من قواعد تنظيم قوة  
البوليس لعام ١٩٢٨ والتي تنص على : (٤٣)

” ... يجب احكام الرقابة وتدقيق الاشراف بين رجـل  
البوليس والمجنأ المحكوم عليهم باحكام مختلفة، أو حتى المتهمين  
المنتظرين بدء محاكمتهم ” .

وحتماً لن يتأتى الاشراف اللصيق واحكام الرقابة دون تقارب وحدات

البوليس والمجون في مركز واحد به هيئة المحكمة قبل أو بعد الفصل في

القضايا •

ارتبط بأعمال القضاء جهاز البوليس على مستوى المركز أو القسم ،  
( ٤٤ )  
وقد جاء في البند الاربعين من قواعد تنظيم قوة البوليس لعام ١٩٢٨ ما يأتي :

" يجب الاحتفاظ بدفتر الاحوال في كل مركز للبوليس ( دفتر الضمانات

والبلاغات ) ليسجل فيه اسم الشخص الضامن أو الشخص الذي فتح

البلاغ بآتهام مجده ، ثم يجب تسجيل وقت وتاريخ ذلك ، كما يسجل

في الدفتر أيضا وقت الحادثة وساعة وتاريخ وقوعها ، ثم تسجل العهد

المق في حوزة البوليس • كما يتم في هذا الدفتر تسجيل مواعيد

حضور وانصراف أفراد القوة بالمركز أو النقطة أو القسم ، ويتم مسن

ما يسجل رصد الحوادث الجنائية وغير الجنائية لترفع بتقرير المسمى

المحكمة للحاكم والاحاطة واتخاذ مايلزم " •

ومن أبرز السمات التي شملتيا قواعد تنظيم قوة البوليس لعام ١٩٢٨ ،

اعتبار قوة البوليس قوة نظامية غير عسكرية ، وذلك اختصت بمنهج خاص  
 للتدريب بينما طبق نظام التدريب المتبع بقوة دفاع السودان لسلاح الهجاة  
 فقط . (٤٥)

لقد صدر قانون البوليس لعام ١٩٢٨ بعد أن سبقته عدة تشريعات  
 قانونية لتنظيم أعمال قوة البوليس ، لكنها لم تك بالعرض المطلوب ولم تحقق  
 الاهداف المرجوة منها . وقد صاحب صدور قانون البوليس لعام ١٩٢٨ تباعث  
 الازمة المالية المطاحنة والتي اثرت في اقتصاديات السودان بعد تدهور  
 مشروع الجزيرة وتدننى انتاج القطن ومع تدهور الدخل القومى . ثم لازم  
 كل ذلك تبنى السيرجون مافى الحاكم العام لسياسة اداريه جديدة وهى  
 سياسة الحكم غير المباشر وذلك فى يناير عام ١٩٢٧ والتي ظل لها  
 مخفا حتى عام ١٩٣٣ . ثم ثالثا ، تزامن تطبيق القانون الجديد مع انطلاق  
 الادارة الاهلية بعد أن الجمعت لفترة من الزمن ومن ثم صارت من اهم  
 روافد السياسة الادارية الجديدة .

ومع ذلك ، قال قانون نعمة ورغم هياكله الهيكلية والتنظيمية التي  
 صيغت بداخله ، إلا أنه لم يجرى مبراً من كل عيب ، إذ صاحبه قصور  
 والتباس في تجديد هوية القوة نفسها مما جعلها فريسة سهلة لتفول الإداريين ،  
 عمق من هذا التوغل ووسع من سيطرة الإداريين عليها العوامل سالفة الذكر ،  
 مما أضعف القوة من إطلاق كامل إمكانياتها لتحقيق واجباتها في حفظ الأمن  
 ومكافحة الجريمة ، وتداخل السلطات ، وضلع القوة بين المركزية واللامركزية ، ثم  
 الإشراف العسكري عليها والنصوص القانونية بأن تبقى مدنية وهم ما سنحاول  
 معالجته في الباب القادم .



### الفصل الثالث

قوة بوليس السودان بين المركزية واللامركزية

## ادارة البوليس فى فترتى الحكم المباشر وغير المباشر :

( ١٨٩٩ - ١٩٣٧ )

منذ بداية الحكم الثنائى ، وبعد تكوين أول قوة للبوليس فى السودان  
فى عام ١٩٠٥ على مستوى المديريات ، ثم نشأت المراكز والنيبليات ، اتسع  
جهاز البوليس النظام المركزى واللامركزى فى ادارته مرات متتالية . وكان ذلك  
بسبب ما تتبعناه السلاسل الحاكمة من سياسات ادارية تؤثر فى كل هياكل الدولة  
ومن ضمنها البوليس . ولا يجب النذر لمحطة تلك التجارب التى شهدت فيها  
قوة البوليس متقلبة بين المركزية واللامركزية بمعزل عن أوضاع دولة الحكم الثنائى  
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فالفترة الأولى للحكم المباشر استمرت من  
عام ١٨٩٩ وحتى عام ١٩٢٢ ، تميزت بغياب وانعدام أى نوع من المجالس  
التشريعية أو البرلمان عدا مجلس الحاكم العام وكل أعضائه من البريطانيين ،  
رغم أن وجود مثل تلك التنظيمات فى بعض المستعمرات البريطانية<sup>(١)</sup> كالهند  
مثلا . ثم تميزت السلطات الحاكمة سياسة الحكم غير المباشر ونفذت ذلك عمليا  
فى يناير ١٩٢٢ على عهد الحاكم العام السير جون ماكنى ، واستمرت هذه

(١) Sir James Robertson, Transition In Africa, (London 1974) P.85

السياسة حتى توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ •

مع نشأة القوة ، ألغيت الرئاسة الإدارية المركزية لقوات البوليس  
والتي كانت في الخرطوم ، واتبعت قوات البوليس في المديرية للمديرين ،  
تطبيقاً لنظام اللامركزية ، بينما أبقيت قوة صغيرة في شكل وحدات بوليسية في  
العاصمة تعنى بالتسلح والامداد . (٢) وكان الهيكل في المديرية هرمياً ،  
في رئاسته مدير المديرية رتبة الدرجة الثانية المفتشين ، وعلى قاعدته المأمير  
ونواب المأمير . ثم لمدير المديرية سلطة إصدار الأوامر المحلية ومتابعة  
تنفيذها ، كما كان عليه حفظ الأمن داخل حدود مديريته ، أما المفتش ، فقد  
اعتبر في حدود مركزه مثلاً لمدير المديرية وله أن يفصل في القضايا الجنائية  
والمدينة ويراقب أعمال البوليس والمأمير وأعمال السجون (٣) كما كان عليه  
دفع المظالم وتفادي ما يسبب إلى الحكومة أو يثير السخط عليها . وعليه  
أيضاً إرسال تقارير منتظمة لمدير المديرية عن أداء الموظفين الذين يعملون

---

(٢) محمود حامد حماد ، دور ومهام جهاز الشرطة في السودان ، دبلوم  
غير منشور ، شعبة العلوم السياسية ، ج الخرطوم ،  
١٩٨٤ ، ص ٢٧ .

(٣) Henderson, K.D.D., The Sudan Republic, (London 1906),  
P.56

منه وعن كل ما يخص مركزه • ويقوم بمساعدة المفتش لانجاز كل ذلك /والطابير  
والذين كانوا غالبا من المصريين • وقد اعتبر الأمور حجر الزاوية في العمل  
الاداري بالمديرية في تلك الفترة من الحكم الثنائي واذ وقع على مائة مسؤولية  
حفظ الأمن والنظام ومعاينة الخارجيين على القانون وهو في نفس الوقت  
رئيس البوليس وقاضى الجنايات في القضايا الصغيرة • (٤)

وفي عام ١٩٠٨ هـ أعيد النظام المركزي للبوليس وذلك بصدر قانون  
البوليس لعام ١٩٠٨ هـ وهو تشريع أو منشور قانوني ينظم أعمال قوة البوليس  
في السودان • وقد ركز القانون جميع الصلاحيات والسلطات من عمل اللوائح  
العامة للقوة الى كل ما يتعلق بالتدريب والتجنيد والامداد والتعيين والفصل  
في يد الحاكم العام • كما تم تعيين مساعد للسكربتير الاداري ليكون مشرفا  
ومستولا عن قوة البوليس (٥) وقد أجريت بعد التعديلات لقانون عام ١٩٠٨ هـ  
وتزامن معها أن شهدت البلاد تغييرات جذرية هامة في كثير من المجالات  
وقد تمثلت في الآتي :

---

(٤) مكي شبكة السودان عبر القرون (بيروت ١٩٦٥) ص ٤٤٧ هـ

أيضا أنظر الجدول (٣) •

(٥) حاتم بابكر هلاوي نبرة عن تاريخ بوليس السودان ص ٦٠ •

- (١) إنشاء خطوط جديدة للنقل بالسكك الحديدية .
  - (٢) الاستقرار النسبي لأوضاع السودان المالية فيما بعد الحرب العالمية الاولى ، يدل على ذلك ماحقته الميزانية العامة من فائض فى الاموال توقفت على اثره مصر من دفع أموالها لموازنة خزانة السودان . (٦)
  - (٣) مبادرة السلطات الحاكمة فى إنشاء بعض المشروعات التنموية بالبلاد وعلى رأسها مشروع خزان سنار عام ١٩١٢ ، والسدى افتتح فى عام ١٩٢٥ ، لرى أراضي الجزيرة التي زرع بمصفاة أساسية بالقطن والذي أصبح فيما بعد عماد الاقتصاد السودانى .
  - (٤) ظهور طبقة المعلمين من خريجي المدارس الابتدائية وكلية غردين ، واشتداد وتعاظم الحس الوطنى للمعادى للوجود الاجنبى ، ثم افتتاح نادى الخريجين عام ١٩١٨ وارتباطه بالحركة الوطنية فى مصر وساندهم لثورة ١٩١٩ المصرية . (٧)
- هذه التغيرات واقترنت جميعها بثورة عام ١٩٢٤ ودفعت بالادارة البريطانية للتخلص من الجيش المصرى بالسودان وفى نفس الوقت التخلص من هيمنة المأمير والذين سيطروا على الادارة الادارية فى الدولة . واستطاعت اصطياد مصفوريين بحجر عفى اجتماع مدير المديريات بالخرطوم عام ١٩٢٥ ، تقرر أن يحل

محل المأمير ونوابهم من المصريين مساعداً المفتشين بالمراكز من البريطانيين أو السودانيين ، وإن تعذر ذلك ، فإن يملأ الفراغ الناجم بشيوخ القبائل والذين منحوا بعض السلطات الادارية والقضائية البسيطة . ( ٨ )

وقد تكونت الادارة الأهلية في جانبها الادارى من الناظر ووكلائه والعمد ثم الشيوخ . ولما كان المأمير هم رؤساء البوليس في المراكز ، فقد كان لرجال الادارة الأهلية واجبات أمنية . وقد تم تزويد الناظر بما عرف " ببوليس الادارة الأهلية " الذى سلع ببعض الأسلحة النارية مثل بنادق المارتين والرمجئون ، كما كان لهم زعيم الخاص بهم . وكانت هذه القوة تحت اشراف الناظر مباشرة . ومن مهام بوليس الادارة ، القبة على الجناة لحين موعد محاكمتهم . كما كان يتولى التحقيق الجنائى فى الحوادث والجرائم . كالقتل والسرقات الكبيرة . اضافة الى تحصيل ضرائب القطعان من البهائم هذا وقد تلاحظ مكنتام لكفاءة بوليس الادارة الأهلية وتخفيض عدد البوليس النشأ فى مديرية النيل الابيض من ( ١٨٢ ) رجل بوليس فى عام ١٩٢٩ ، الى ( ١٦٨ ) رجل بوليس عام ١٩٣٠ ثم الى ( ١٠٠ ) فقط عام ١٩٣٧ . ( ٩ )

فى عام ١٩٣٧ ابتداء تنفيذ سياسة الحكم المحلى فى مجال الادارة ،

( ٨ ) د . جعفر محمد على بخيت ، الادارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان ، ١٣٦٠ هـ .

ومصدر قانون الباديات واختص بالمدن الكبيرة وقانون آخر للمدن الصغيرة  
 في نفس العام • ثم قانون ثالث اختص بالارياف (١٠) وسوجب هذه  
 القوانين قسمت البلاد على أساس جغرافى الى مدن وارياف من الوجبة  
 الادارية • وقد خول القانون لمديرى المديريات سلطة سن التشريعات ذات  
 الصبغة المحلية ، ولكنه لم ينص صراحة على الواجبات • فانشئت المجالس  
 البلدية فى العاصمة المثلثة والمدن الخلووم وبحرى وأم درمان ) ثم فى  
 بورتسودان ، مجالس للمدن فى كل من الابيض ، مدني ، كوستى وكسلا وبربر وشندى •

وكان من المفترض تبدل الحال بعد تيام هذه المجالس وتأسيسها ،  
 وأن تتغير أنماط وأشكال ادارة البلاد جوهرى ، خاصة فيها يتملق بحسؤولية  
 الأمن والاشراف على قوة البوليس ، لكن شىء من كل هذا لم يحدث ، فغياب  
 الصلاحيات المحددة لهذه المجالس التى كونت ، زاد من تضارب الاختصاصات  
 وتداخل السلطات فى بعضها ؛

#### ادارة قوة البوليس بعد عام ١١٤٠ :

بعد اعادة افتتاح مدرسة البوليس والادارة ، وتخرج أول دفعة منها

---

(١٠) محمد أحمد محجوب ، الحكومة المحلية فى السودان ، ( القاهرة ١٩٤٥ )

عام ١٩٢٨ ، قسم البوليس اداريا الى قسمين هما : (١١)

١- الادارة Administration Dept.

٢- الجنايات Criminal Dept.

ويرمز لقسم الادارة A/Branch ، ولقسم الجنايات C/Branch.

فان ذلك على عهد الحاكم العام السير ج . ستوارت سايز (١٩٢٤-١٩٤٠)

ثم استحدث منصب " مدير الامن العام " لرئاسة قوات البوليس بالخرطوم

والاشراف على القسمين المذكورين والفروع التي تتبع لهما .

وقد اختص قسم الجنايات بقضايا التحري ، كالمال المسروق والقتل

وقد تم انشاء قسم للمباحث الحق به ، أما قسم الادارة فكانت مهمته تنحصر في

الاشراف اداريا بالرئاسة على سجلات الافراد والقوة وتسيير السبل الاداري

اليوم . ولم تكن الصورة واضحة لعمل القسمين اذ ان مدير الامن العام

كمنصب كان فارغ المحتوى اذ يتبع بكامله السكرتير الاداري بينما بقيت لمديري

الديريات سلطة الاشراف التام على البوليس في مديرياتهم . وكانت كسـل

الرسائل المتبادلة بين مديري المديرية والخرطوم ترسل بعنوان " مكتب السكرتير

الاداري - الخرطوم " ، ولم نثر مطلقا على أية مكتبة رسمية تمت بين مدير



الأمن العام ومدير أو قمتدان برليس المديرية . ولما لم تكن مسئوليات واختصاصات مدير الامن العام واضحة ، كذلك كان الشخص المعين نفسه غير متأكد لهذا المنصب لادارة شئون البوليس ، بل كان يختار من ضمن الاداريين الساملين في المناصب العليا في السلطة . (١٢)

أما في الاقاليم ، فقد وقع الازمة المالية العالمية في أواخر الثلاثينات فقد قلد السير جورج ستيفارت سايمز الحاكم العام ، وعدد المديرات السبعين مديريات وذلك على النحو التالي : (١٣) المديرية الشمالية ، البحر الاحمر ، النيل الازرق ، كردفان ، اعالي النيل ، دارفور ، منجلا وحر الفزال (الاستوائية) ، كسلا والنيل الابيض . ونتج عن ذلك أيضا تقسيم اختصاصات المأمير وسلطاته المتشعبة بعد تخفيض اعدادهم وعلى عدة موظفين تمغلا للمصروفات واقتصاد في التكاليف والتنفقات ، وتوفى ذلك لتدريب هؤلاء الموظفين على اعمان خاصة بالضرائب واشغال البوليس . (١٤) وعلى اثر ذلك فتح الباب امام المعلمين السودانيين لكي يصبحوا ضباطا في البوليس ، يلحقون بالمراكز لينجوا مسئولين عن الامن والمخابرات والقضاء الجنائي الى جانب مسئوليات المأمير الاخرى التي كانوا يقومون بها لمعاونة مفتشي المراكز .

(١٢) حاتم بابكر هلالوى : نبذة عن تاريخ البوليس في السودان ، ص ١١ .

(١٣) د . جعفر محمد علي بخيت : الادارة البريدانية والحركة الوطنية في السودان ، ص ١٤٢ .

(١٤) د . جعفر بخيت ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

### انشاء منصب مدير البوليس :

حدث في عام ١٩٤٠ تحول تاريخي هام في قوة بوليس السودان ، حينما خلق منصب "مدير عام للبوليس" ولاول مرة واستبدل به منصب مدير الامن العام . وتشكلت بانشاء هذا المنصب ادارات وافرع جديدة في رئاسة البوليس وعلى قمة ادارته بالخرطوم . فمهمة مكتب مدير عام البوليس قيادية تشرف على قوة البوليس بصفة مطلقة في العاصمة والاقاليم وتشرف أيضا على كل الموظفين الملحقين بخدمة البوليس . كما لها الاشراف المباشر على السجون وقواتها وموظفيها . ويلحق بمكتب مدير عام البوليس منصب مساعد مدير عام البوليس لمساعد مدير عام البوليس في تنفيذ المهام السابقة . وهناك ثلاث مكاتب تنفرع لمساعدة مدير عام البوليس في ادارة القوة وهي : (١٥)

- ١- مكتب حكمدار الامن و
- ٢- مكتب حكمدار المباحث و
- ٣- مكتب حكمدار قسم الهجرة

### مكتب حكمدار الامن :

اختص هذا المكتب بحفظ السجلات الخاصة بقوة البوليس وتشمل المراسلات والخطابات التي تتم بشأن القوة من بالي المديريات في كل مايتعلق

بشئون البوليس كما تحتوى على السجلات والوثائق الخاصة بالعهدات التى فى  
حوزة أفراد البوليس، إضافة الى قسم " الارشيف " يحتوى على ملفات أفراد القوى  
وهى عبارة عن بيان بالسيرة الذاتية لكل فرد فى القوى ويستفاد منها عند  
الترقيات أو الجزاءات والمقدمات والعقوبات كما يحتوى المكتب بجميع الاخبار عن  
الامن العام وسير الاحوال ثم رفيع تقرير بما يتحصل عليه من معلومات الى مكتب  
المباحث • ويخضع مكتب حكامار الامن لقومندانات بوليس الهدريات كما يستعين  
ببعض قوات بوليس المديرية فى التحريات •

#### مكتب حكامار المباحث :

اختص هذا المكتب بالتحرى فى القضايا الجنائية والتى كانت ترحل له من  
مكتب قومندان الخرطوم بعد اجراء التحرى الاولى فيها بواسطة مكتب حكامار الامن •  
ومن مهام مكتب حكامار المباحث وتسجيل الاجانب مركزيا • وقد انشئ له قسم  
للتصوير وآخر لاثبات الشخصية • حيث كان يقوم بصرف شهادات اثبات الشخصية لمختلف  
الاعمال التى تقتضى ذلك • ولهذا المكتب معدات كالعديد من الكاميرات تتبع للمكتب البصة  
بالتى كانت تستورد مع المواد المستخدمة فيها من الفاشرة وأحيانا من بريطانيا أو  
أمريكا • (١٦) • وليست لبوليس المباحث أو للمكتب أية علاقة مباشرة ببوليس المديرية ،  
كان ك ما يصله للتحليل والانجاز ويتم عبر مكتب قومندان بوليس الخرطوم •

مكتب حكمدار قسم الهجرة :

انحصرت مهمة هذا المكتب في ضبط الحدود في البلدات المجاورة  
للسودان وضبط اعمال الهجرة الوافدة تنفيذا لسياسة الادارة البريطانية فيما  
يختص بقوانين ولوائح الهجرة على ضوء قانون الجوازات والرخص لعام ١٩٢٢  
ومساعدة رجال الجوازات في مداخل البلاد المختلفة . (١٧)

ومن الرسم الموضح أدناه نستخلص الآتي :

---

(١٧) حاتم بابكر هلاوي مائدة عن تاريخ البوليس في السودان ، ص ١٢ .

# الهيكل الاداري لقوة البوليس

بعد عام ١٩٤٠

مدير  
عام البوليس

١- الادارة  
٢- مساعد مدير عام البوليس  
٣- السجون  
٤- الامداد  
٥- الموظفين

قنصليات البوليس  
الخريطة  
المديريات الاخرى

مكتب الامن  
١- السجلات  
٢- الاخبار (المعلومات)  
٣- التحري

مكتب المباحث  
١- التحري في القضايا الجنائية  
٢- تسجيل الاجانب  
٣- استخراج بطاقات الشخصية

قسم الهجرة  
١- ضبط الحدود

- (١) احتفظ الهيكل التنظيمي الجديد في رقابة قوة البوليس لمنصب المدير العام بمهمة الاشراف بمساعدة مكتب مساعد المدير العام على قوة البوليس دونما تقليص لصلاحيات قضاة البوليس بالمديريات الأخرى ، وأوجد لأول مرة أيضا علاقة مباشرة بين قضاة المديريات ومدير عام البوليس ، عبر مكتب السكرتير الإداري ، وكانت هي السابق بواسطة مدير المديرية للسكرتير الإداري ؛
- (٢) قسم قوات السجن للبوليس ، والاشراف عليها وإدارتها بالخرطوم والمديريات الأخرى ؛
- (٣) توسع المكاتب المتخصصة والتي أصبحت فيما بعد إدارات كاملة ومستقلة ، مثل مكتب المباحث ومكتب قسم الهجرة الذي شمل الجنسية والجوازات بعد توسعه وتطوره .

### مشروع قانون جديد للبوليس:

استمر الوضع الإداري لجاز البوليس تحت مظلة الحكم المحلي والذي امتد من عام ١٩٣٢ الى ١٩٥٥ ، ولم تطرأ تعديلات جديدة طوال الخمسين سنوات التي تلت خلق منصب مدير عام للبوليس . وفي فبراير عام ١٩٤٥ ، اجتمع مدير والمديريات الشمالية وهي :

الخرطوم ، النيل الأزرق ، كردفان ، دارفور ، كسلا والمديرية الشمالية .

وقد بحثوا أو ناقشوا عددا من الموضوعات أثناء المؤتمر، كان من بينها مشروع إصدار قانون جديد لقوة بوليس السودان . وقد أعد مكتب السكرتير الإداري مسودة القانون الجديد وتم توزيعها على مديري المديريات لابتداء تعليقاتهم وإرسال مقترحاتهم حولها ، وذلك قبل وضع القانون في صيغته النهائية . (١٨)

ان السبب المباشر لدعوة مديري المديريات للمؤتمر ومناقشة أمور إصدار قانون جديد للبوليس، يرد الى تصاعد تيار الحركة الوطنية وازدياد حماسها بعد قيام مؤتمر الخريجين في فبراير ١٩٣٨ (١٩) . وكانت حركة مؤتمر الخريجين قد بدأت بالدعوة لمؤتمر عام للخريجين تحت هدف اجتماعية لا تتعدى خدمة الخريجين أنفسهم ، رغم أن دعاة المؤتمر كانوا يرمون الى اتخاذها كمظلة للتعبيئة السياسية ضد الاستعمار . وقد رفضت السلطات الحاكمة عدة مرات الموافقة على قيام المؤتمر .

وفي أبريل ١٩٤٢ ، تقدم السيد ابراهيم أحمد ، رئيس المؤتمر بمذكرة الى الحاكم العام ، وبتذات السير د. لستون باشا ( ١٩٤٠ - ١٩٤٧ )

---

( ١٨ ) رئاسة الشرطة ، أرشيف صندوق ٥٤ ، ملف ١٧ - ١ - ١ .

( ١٩ ) Prof. M.O. Beshir, Revolution And Nationalism In The Sudan (London 1974), P. 136

تحتوى على اثنى عشر بنداً مؤكداً فيها أنها : (٢٠)

"ترضى وتلبي رغبات السودانيين جميعاً في الوقت الحاضر " .

ولغرض هذا البحث ، فإن ما يهمنا من تلك البنود هو ماورد في البند  
الاول الذى يقرأ :

" اصدار تصريح مشترك للحكومتين البريطانية والمصرية بمنح السودان  
حت تشريع صيره بعد الحرب مباشرة ( الحرب العالمية الثانية .... "

البند الرابع الذى ينص على :

" فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية "

والبند الخامس ويقرأ :

" إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن  
السودانيين داخل السودان "

ثم البند السادس الخاص بـ :

" وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية "

وأخيراً ، البند التاسع والذى جاء فيه :

---

( ٢٠ ) انظر : الدكتور أنظر : خضر حمد ، مذكرات الحركة الوطنية السودانية ،

( المجلد ١٩٨٠ ) ، ص ١٠٢٤٦ .

وأيضاً : Prof.M.O.Beshir, Revolution And Nationalism In  
The Sudan, P.160-161



" تطبيق مبدأ الرقابية والاولوية فى الوظائف ( للسودانيين ) وذلك بالآتى :

- أ/ اعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلى فى الحكم بتعيين سودانيين فى وظائف ذات مسئولية سياسية فى جميع فروع الحكومة؛
- ب/ قصر الوظائف على السودانيين عدا تلك التى تستدعى توظيف أجنبي، شريطة أن يتم توظيف الأجنبي بمقود محددة الأجل " .

رفعت هذه المذكرة وانتشر معها نشاط مؤتمر الخريجين وامتد ليشمل أغلب مدن السودان . واشتد العمل السياسى المناهض لقوى الاحتلال تحت مظلة المؤتمر ، فى منتصف الأربعينات ، وبدأ الشعور لدى المسئولين بقوى من الحالة التى عليها جهاز البوليس لن تمكنه من التصدى لتلك النشاطات أو حتى رصدها وتتبعها . لذا اتخذ التفكير الذى برز فى مؤتمر مديري المديريات الاخير فى عام ١٩٤٥ خطوة عملية بأن أصدر السكرتير الادارى مشور فى سبتمبر ١٩٤٥ الى مديري المديريات يستجلبهم فيه ارسال ردودهم ومقترحاتهم حول مسودة القانون الجديد . وتوالت بالفعل تقارير مديري المديريات على مكتب السكرتير الادارى ، وكانت جميعها متفقة على ضرورة ولوائح القانون الجديد بدلا لقانون البوليس لعام ١٩٢٨ . وقد جاءت هذه الردود مؤرخة بحسب تواريخ

ارسالها الى الخرطوم كما يلي : (٢١)

- |     |                            |                   |
|-----|----------------------------|-------------------|
| (١) | مديرية النيل الازرق        | في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ |
| (٢) | مديرية الخرطوم             | ٢ اكتوبر ١٩٤٥     |
| (٣) | مديرية كردفان              | ١٧ اكتوبر ١٩٤٥    |
| (٤) | مديرية كسلا                | ٢٢ اكتوبر ١٩٤٥    |
| (٥) | مديرية اعالى النيل (مكالم) | ٢٦ اكتوبر ١٩٤٥    |
| (٦) | مديرية الاستوائية (جوبا)   | ٢٤ نوفمبر ١٩٤٥    |
| (٧) | مديرية دارفور              | ٢٥ نوفمبر ١٩٤٥    |
| (٨) | المديرية الشمالية          | ١٣ ديسمبر ١٩٤٥    |

برغم الحاجة الملحة لاصدار القانون وسرعة تلقى الاجابات على مشروع  
المسودة ، الا أن الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ شهدت صراعا وخلافا اداريا  
وقانونيا بين القيادات المكلفة بالاشراف على قوة البوليس وادارتها بالخرطوم ، وهذه  
الاطراف المتنازعة هي :

١- المستر كايلى

مدير عام البوليس في ذلك الوقت

٢- والمستشار القانوني Legal Advisor

وهو المستر كمنقز C.C.Cummings

كان الخلاف ينصب حوٲ أهلية وإحقية السكرتير الإداري ومكتب مدير عام البوليس في صياغة المسودة الخاتمة بالقانون الجديد وحول مشورته التي يديرى المديرية بضرورة الإسراع في إرسال إجاباتهم المشار إليها علاوة ، بينما يرى المستر كمنقز بحكم منصبه أن مجمل العمل الذي تم من اختصاصه ، وقد تبادل كل من مدير البوليس والمستر كمنقز عددًا من الرسائل ، وفيهم كل منهما بالاسانيد والحجج أهليته في تنفيذ مشروع صياغة القانون الجديد ، وأنجلي الأمر بانصحاب مدير البوليس من الساحة بل واعتذاره للمستشار القانوني بحجة جهله التام بالإجراءات التي كان يجب اتباعها ، وأنه نفذ التعليمات التي تلقاها من السكرتير الإداري ، ثم دعاه إلى اجتماع مشترك لمناقشة الأمر (٢٢) ومن تلك الرسائل المتبادلة في هذا الشأن بين الطرفين تصل إلى النقاط التالية حول جهاز البوليس بالسودان :

(١) اعتراف ضمنى وعلمي من مدير البوليس في رسالته للمستشار القانوني بفقدانه بأحقية استصدار القانون ولا حتى أعداد المسودة

---

(٢٢) الخطاب من المستر كايلى إلى المستشار القانوني بتاريخ ١٤ يناير ١٩٤٧ ،

نص الخطاب :

رئاسة الشرطة ، أريشيف ، صندوق ٥٥٤ ، ملف ١٧ - ١ - ٢٠٧

وانه فعل ذلك كمجد مأمور وحسب إرادته من توجيهات من سلطات عليا ٥

(٢) أقراره بخطأ ما اتخذ من اجراء بأن أعاد للمستشار القانوني كل التقارير التي وردت اليه في شأن المشروع المقترح للقانون وليقرر المستشار القانوني بشأنها ٥

(٣) أقر مدير البوليس أن سلطاته وواجباته تنحصر في اصدار اللوائح والنواهد التي تنظم عمل قوة البوليس ، مع اصدار التعليمات والتوجيهات كالأوامر المستديرة والتي تبنى أساسا على اصدار القانون واجازته ، وهو بهذا يعلن انسحابه ويترك الامر برمته للمستتر كمنقز لحسمه بأسرع ما يمكن •

لم يرد ذكر بعد ذلك لمشروع قانون جديد للبوليس الا في عام ١٩٤٨ ، لقد كان مديرو المديريات ومندائات البوليس اكثر المسئولين احساسا في السلطة الحاكمة وقتها بوطاة استفحال أمر البوليس سواء من جهة القانون الساري منذ عام ١٩٢٨ أم من جهة أداء القوة ولذلك جاءت ردودهم وسرعة وموافقة جماعية على استصدار قانون جديد للبوليس ، الا أن الصراع الذي سبق تفصيله أعاق كل ذلك ، وكان لابد من بدائل لتخفيف حدة الامور المتدهورة داخل قاعات لبوليس ، وكان لابد أيضا من تسكين الالم مؤقتا بما يصرف النار عن هذا الجدل المتصاعد ولو الى حين •

## ثناءات الحاكم العام :

في فبراير عام ١٩٤٦ صدر تعميم الى كل مديري المديريات في السودان من مكتب السكرتير الاداري تحت العنوان "ثناءات الحاكم العام" وما جاء فيه : (٢٣)

" بكل الغبطة والسرور ، وافق سعادة الحاكم العام ( السير جلدستون باشا ) على مشروع ثناءات لقوة بوليس السودان على أن تمنح هذه الثناءات على درجتين :

١ / ثناءات الحاكم العام

٢ / ثناءات مدير المديرية

وتمنح ثناءات الحاكم العام بناء على توصية مدير المديرية بعد موافقة أو توصية مدير عام البوليس أو السكرتير الاداري ، وذلك بأحد الاسباب التالي ذكرها :

١ / البسالة

ب / الخدمة الطويلة

ج / القيام بمهمة خاصة والنجاح فيها

وثناء الحاكم العام أرفع قيمة وأعلى درجة من ثناء مدير المديرية وأقل

درجة من استحقاق اجراء ميدالية الامبراطورية البريطانية . . . "

هذا ، ويتم استخراج الشئاء في صورة شهادة براءة من نسختين ، (٢٤)  
توضع احدهما في ملف الخدمة الشخصى لمن يحوزها ، وتسلم النسخة الاخرى  
للشخص نفسه من مدير المديرية أو بواسطة ضابطه الاعلى . وقد تضمنت  
هذه الشئاءات والاوامر المنظمة لها بالقواعد العامة لتنظيم اعمال البوليس لعام  
١٩٢٨ وذلك منذ تعديس الحاكم العام عليها عام ١٩٤٦ . (٢٥)

#### شئاءات مدير المديرية :

اما شئاءات مدير المديرية فتتمتع لافراد البوليس البوليس المخلصين  
في اعمالهم ولعن يكمل واجباته بتفانى ، أو لذوى الهمم العالية والقدرة الفاعقة  
في انجاز المهام الموكلة اليهم خاصة كانت تلك المهام أو ضمن حدود مسؤولياتهم  
ونج شئاء مدير المديرية لا يتطلب موافقة الحاكم العام . ويتوخى هذا الشئاء أيضا  
في ملف الخدمة الشخصى لمن يحوزها ، وقد ضمن التشريع الخاص به القواعد  
المنظمة لاعمال البوليس لعام ١٩٢٨ .

كانت هذه الشئاءات تشريفية ، ولم يكن الاقبال عليها شديد بحكم أن  
البرودود المادى منها ضعيفا وليس كذلك العلاوات التى تمنح لافراد فرقة

( ٢٤ ) راجع الملحق ( ١ )

( ٢٥ ) رئاسة الشرطة ، ارسيف صندوق ١١٦ ، ملف ٥٢-٢-١ .

الهجاء لنقاء جملهم مثلاً إضافة إلى أنها تعكس التسلسل الهرمي والتداخل الإداري لسلطات الحاكم العام ومدير البوليس والسكرتير الإداري ومدير المديرية وقندان البوليس ثم نائب نقر البوليس الأعلى . فهذه السلسلة يجب أن تكون المفترض أن تكون وتصادق على ما أتى من عمل يستحق أيًا من الشائين حتى يستصدر قرار المنح ومراجعة الاستحقاق . كما توضع تداخلات سلطات السكرتير الإداري وحقه في الترقية بمثل حق مدير المديرية ولم تقتصر على الجبهة المختصة فقط وهي أما قندان بوليس المديرية أو مدير عام البوليس .

### مذكرة البوليس لعام ١٩٤٨

بسبب ما ذكر أعلاه من صراع حول صلاحيات الجبهات العليا المختصة في إدارة قوة البوليس تأزم الوضع داخل البوليس كما اشتد الضغط الشعبي على أفراد وجهاز البوليس إذ هو واجه السلسلة ورموها وأبرز كل ذلك ظهور طرف ثالث خفي وجديد وهي مجموعة من الوطنيين المخلصين المجندين في سلك البوليس . وقد ظلوا يكررون احتجاجاتهم على تردى الأوضاع داخل البوليس من حيث الحقوق واختلال الواجبات ، وقد تجاهلت السلطات الحاكمة احتجاجاتهم وأهملت ما أثاروه من قضايا برسائل مختلفة .

تبلورت جهود تلك المجموعة وكتيجة للتجاهل المستمر، ان  
تقدموا برفع مذكرة احتجاج الى الحاكم العام في عام ١٦٤٨ • وكان الحاكم  
العام وقتذاك هو السير روبرت هاو (١٩٤٧ - ١٩٥٥) ، قد رفعت اليه  
المذكرة بواسطة قنندان بوليس الخرطوم وفيها تم شوم الموقف المتروكي للبوليس  
والذي ينفذ بالخطورة حتى على وضع السلطات الحاكمة نفسها مقائما على  
دست الحكم •

احتوت المذكرة على ستة نقاط اساسية وستعرض لها بالترج والتحليل  
وهذه النقاط هي : (٢٦)

- (١) تساءلت المذكرة عن ماهية البوليس وهل هو قوة نظامية مدنية ،  
أم قوة عسكرية ؟
- (٢) دأبت المذكرة بضرورة انشاء مصلحة خاصة للبوليس تحت اشراف  
قيادة مختصة ( بوليسية ) وتكادر مؤهل •
- (٣) تحسين شروط الخدمة لافراد البوليس في الميقات والعائوات •
- (٤) ضرورة اسكان افراد البوليس واسرهم •
- (٥) انتقم هذا المطلب بزي البوليس المظلي واعتزنت عليه من عسدة  
نواحي •



(٦) دلت المذكرة بتخصيص اجازات للضباط والرتب الاخرى بتوضيح

اكثر وشروط افضل .

ورغم ان أهمية هذه المذكرة ، الا ان الجيوبود التي بذلتها في الحصول على صورة منها لم تكفل بالنجاح . ولم نتمكن على مايفيد بوجودها مكتومة ، رغم اجتماع كثير من المصادر على ذكرها والاشارة اليها ، وقد استقيت معظم ما جاء في تلك النقاش من مقابلاتي للسيد لويس سدره وآخرين .

اختتم المطلب الاول والثاني بتحديد ماهية البوليس وهوية توجهاته مع المداينة بضرورة انشاء مصلحة خاصة للبوليس تحت اشراف ضابط مؤهل ومختص . فحتى عام ١٩٤٨ ، تاريخ رفع المذكرة لم تحدد تسمية قوة البوليس بالسودان بصورة قاطعة . لاي من الجهات تتبعه ادارة ام عسكرية ؟ فالمرکز مازال هو اداة الحكومة وتوابعها الاساسية للادارة ، بينما الوحدة الكبرى هي المديرية . رغم ما اقره الحاكم العام الديير سايمز استيوارت (١٩٢٤-١٩٤٠) بفتح الباب امام المتعلمين من السودانيين ليلتحقوا بالبوليس وشغلوا مناصب ماير يقي تحت اشرافهم الامن والقضاء الجنائي ، ورغم ان ذلك ، فلم يكن في مقدور السوداني المجند في سلك البوليس ان يتدرج الى رتبة ضابط بوليس الا بعد قضاء عدة سنوات في الخدمة ، بل كان ما اقره مؤتمر المديرين للمديريات

النشاطية والذي عقد بالخمرطوم في عام ١٩٧٦ ساري المفعول حتى تاريخ رفع  
المذكرة وقد جاء في القرار (٢٧)

" ان لقب المفتش السوداني ( بالانابة وعند غياب المأمور (المصري)  
أو نائب المأمور ، يجب أن يقتصر على كلمة " حضرتك " وينبغي  
الاشجيع الناس عند مخاطبتهم للمفتش السوداني بكلمة " جنابك "  
والتي يجب أن يخاطب بها عادة المفتشون البريطانيون . "

ان المطلب الذي ورد لخلق مصلحة خاصة بالبوليس والمطلب الاخير  
الخاص بتعيين مدير فني متخصص لإدارة القوة ، كانا يهدفان الى اعطاء  
المدير المسئول عن القوة بحكم تخصصه حق الاشراف الحقيقي والفعلي المستقل  
عن كل الاداريين أو العسكريين في قيادة قوة بوليس السودان وإدارتها .

تعلق المطلب الثالث في المذكرة بتحسين شروط الخدمة لافراد البوليس  
في المرتبات والملاوات والمكاشات . فالأوضاع المالية للبوليس تتردى بسرعة ،  
والمرتبات لم يصاحبها أية زيادات رغم ارتفاع تكاليف المعيشة ، ولم تخلق  
ميزانيات منفصلة للبوليس بل كانت سياسة الدولة تضييق ميزانية قوة البوليس  
داخل ميزانية المديرية مما خلق عددا من المشاكل الإدارية والمالية فـ

المخازن والمباني والسربات والمليسات • والنظر الى الميزانية العامة  
للبلاد في عام ١٩٤٦ • نجدها قد بلغت سبعة ملايين جنيه وأما ثمانية  
ملايين نسمة من السكان هـ أى ان دخل الفرد كان يقل عن جنيه واحد  
في العام • وإذا اقترن هذا بما أعلنه مدير المصلحة الطبية لجريدة الراى  
العام السودانية من أن العلاج بالبنسلين لم يعم (٢٨):

" لأن غلاء هذا الدواء لايسمح باستعماله لعلاج الافراد من  
عامة الشعب ، الذين لا يكسبون أكثر من قرش واحد في اليوم "

فكيف اذن الحال برجل البوليس والذي كان مرتب البعض منهم عند  
التعيين محلياً عشرة قروش في الشهر ، ارتفع فيما بعد الاستقلال الى  
خمس وسبعين قرشاً (٢٩) •

ويقودنا هذا للحديث عن المطلب الرابع لمذكرة البوليس لعام ١٩٤٨ والذي  
نادى بحق توفير السكن اللائق لمبادل البوليس وبتية المرتب الاخرى بالقرب من  
مقار عملهم • وبعتبر السكن حق يحكم ما نصت عليه القواعد المنظمة لاعمال  
البوليس ولوائحه لعام ١٩٢٨ • وذلك لشخص رجل البوليس فقط • وقد

(٢٨) جريدة الراى العام • عدد ١٤ • ديسمبر ١٩٤٥ • ص ٣٠ •

(٢٩) خضر حمد • مذكرات • الحركة الوطنية السودانية • ص ٢٣٦ •

لا تكون هناك مشكلة بالنسبة لبوليس المديرية ولكن بوليس العاصمة ظل يعاني من ارتفاع اجور المنازل له أو لاسرته • وتضاف أن أجبر بعضا من أفراد البوليس بالعاصمة بعد فشلهم في إيجاد السكن والمأوى المناسب مع أسرهم بالسكن في غرفة واحدة (٣٠) • بالنظر الى الجدول أدناه ، يمكن أن نستخلص الآتى :



(١) أن المجند رقم (١٩٠) تعيين برتبة نقر في البوليس في عام

١٩٢٥ بمركز بورتسودان وظل بتلك المنطقة حتى عام ١٩٥١

حيث نقل الى مديرية كسلا .

(٢) ان بقاءه في مديرية واحدة ( مديرية كسلا ) وانتقله داخل

بورتسودان من مركز الى آخر مع توفر حق السكن له ولاسترته

جعله يتدرج في سلم الترقى الى الرتب المختلفة ليصل الى رتبة

الصول في عام ١٩٥٢ دون أى تخفيضات كما يميز بلف خدمته .

ويعنى ذلك تجويده في العمل واخلاصه في أداء واجباته بعد

ثمان استقراره من حيث السكن والعمل في وحدات مختلفة داخل

مدينة بورتسودان .

(٣) يلاحظ أيضا المدة الزمنية التي استغرقها رجل البوليس رقم

(١٩٠) في الوصول الى رتبة "الصول" وهي سبعة عشر عاما .

ومن المؤكد أنها قد تزيد لمن هم في غير الحال التي كان عليها

هذا المجند من حيث عدم استقرارهم وعملهم في منطقة واحدة

يتوفر فيها السكن ويقل القتل .

في المطلب الخامس ، طالبت المذكرة بتغيير رى البوليس ، والذي بقى

على ماكان عليه منذ تأسيس القوة . وقد جاء اعتراض المذكرة عليه من عدة

غوة أوجه تلخصت في :

(١) نقل مادته (قماش الزى) على الجسم مما يعيق الحركة بالنسبة لرجل البوليس ويجعل الزى غير عملي اضافة لذلك ، فان الزى يخامته تلك لا يلائم المناخ المتغير والمتفاوت من اقليم الى آخر في السودان ؛

(٢) المظهر العام عند ارتداء الزى غير مشرف ، وقد جعل من رجل البوليس عرضة للسخرية والازدراء من الجمهور ويجزو ذلك الى السبب الاول ثم ان البوليس نفسه تعود على عدم الاعتناء بالزى .

نادت المذكورة في مطلبها السادس والاخير ، بتخصيص اجازات للضباط والرتب الاخرى . وكانت عطلات واجازات البوليس الرسمية تمنح بموجب لوائح الخدمة المدنية لعام ١٩٣٩ بحكم ان قوة البوليس قوة مدنية . وقد خسول القانون لمدير المديرية صلاحية منح عطلة محلية للضباط ، أما الانفاز من هم في دون رتبة الصول فمن حق قمتدان بوليس المديرية التصديق لهم بعطلة محلية على ألا تتعدى سبعة أيام وموجب قانون العطلات لعام ١٩٣٤ . وحتى العطلات المستحقة سنوية كانت أم محلية ، فهي تخضع لطلب واستكمال البيانات التالية قبل التصديق عليها : (٣١)

- (١) سبب منح الاجازة ٠٠٠ ومدتها
- (٢) عدد الايام التي منحت ، وهل كانت بمرتب أم بنصف مرتب أم بدونه .
- (٣) تحديد تواريخ الاجازة .
- (٤) تحديد المركز أو المديرية التي مقيس فيها الاجازة ،
- (٥) توضيح العنوان في مكان قضاء الاجازة ،
- (٦) على رجب البوليس عند وصوله الى منطقة قضاء الاجازة مقابل الضابط المسئول في المنطقة لتسجيل وصوله والتوقيع على ظهر شهادة الاجازة لقضاء الاجازة كما حددت له .

وما ورد أعلاه ، يبدو واضحاً التعت في منح الاجازات والحيلولة والحذر في تتبع ورصد قضائها فيما نمت عليه الشهادة التي تثبت ذلك . وكان أفراد البوليس يشعرون بالضغط تجاه مثل هذه البيروقراطية والتشدد خاصة وان العلاقات الاجتماعية كثيراً ما تفرض على الشخص الترحال والتنقل السريع ، وان البلد مترامية الاطراف ، وصعبة المواصلات ووسائل النقل للسفر السريع والمريح .

وقد وردت بعض الملاحظات الاخرى ضمن المذكرة بخلاف تلك المآلب



منها ضرورة اعداد وسائل للترفيه لتأسيير أندية اجتماعية للبوليس، وضرورة  
مراجعة أسس الترقيات . (١٢٢)

لم تجد المذكرة المرفوعة استجابة فورية ، بالرغم من أهميتها وهذا  
لأمرته من نقاط وتوصيات . وكان أول رد فعل مباشر لها ، أن تشكلت لجنة  
من السكرتير الإداري ، ومساعد ، ومدير عام البوليس ، ونائب مدير مديرية  
المخروطوم ، وعهد لها بتدارس الموقف من كافة جوانبه تجاه المطالب المرفوعة  
في المذكرة . وخرجت اللجنة بتوصيات عدة ، كان من أهمها ، خلق كادر وتيف  
خاص ومنفصل لقوة البوليس عن بقية الموظفين في الخدمة المدنية . كذلك  
أوصت اللجنة بضرورة اجراء دراسة متأنية للمطلب الخاص بإنشاء مصلحة خاصة  
للبوليس . وأما بقية المطالب فقد علقت ولم تتخذ اللجنة قرارات بشأنها  
أو حتى توصيات .

من جهة أخرى ، دخلت المكاتبات بين المستشار القانوني ، ومدير عام  
البوليس والسكرتير الإداري حول المسودة الخاصة بقانون البوليس الجديد . وفي  
١٨ مايو ١٩٤١ أرسل مدير عام البوليس بالانابة المتر بيتي بونل C.C.Beaty  
Pownall رسالة الى المحامي العام Advocate General بمكتب المستشار  
القانوني ، أوضح له فيها أن السكرتير الإداري يرى ضرورة ارجاء البت في أمر

مشروع قانون البوليس الى حين الفراغ من تقرير د . مارشال عن الحكومة المحلية .

د . أ . هـ . مارشال والبوليس :

د . أ . هـ . مارشال خبير مختص في شئون الحكم المحلي . بعد احرازه لشهادة الدكتوراه في الفلسفة وعمل كأمين لمجلس مدينة كوفنتري (١٩٤٤-١٩٤٦) ثم التحق بخدمة حكومة السودان كمستشار مختص للحكم المحلي للحكومة ووصل الى السودان في ٤ نوفمبر ١٩٤٨ . وقد حددت مهمته في اعداد تقرير بعد البحث والدراسة فيما يختص بالحكومة المحلية وذلك خلال ستة اشهر . وأن يصحب التقرير ملاحظاته وتوصياته كنتاج لبحثه فيما يختص بالحكم المحلي في السودان . (٢٣)

يقول د . مارشال في تقريره :

" . . . لقد صرفت في بحث مسألة مستقبل البوليس وقتا أكثر من أى خدمة أخرى تعرضت لها حتى الآن — لان حفظ الامن أساس كل تقدم وله مكانة خاصة من الوجهة الدولية والتنمية ولذا فهو أحد الاشياء التي لا تستطيع أى حكومة أن تجازف

بفسادها . . . فلربما سبب النقص في خدمات البوليس كارثة  
 محققة . . . لقد وجدت اختلافا كبيرا في الراى عند الموظفين  
 البريطانيين فيما يتعلق بمستقبل قوة البوليس ولذا فقد بذلت  
 جهدا خاصا لأن أفحص التدابير الحاضرة للامن العام من  
 مصدرها الاصلى ولا حاجة لى بالقول بانى لست فى مركز  
 يؤهلى لاسداء النصح فى افنون البوليسية ، اذ انى مهتم  
 فقط بالمبادئ الدستورية الاساسية المعرضة للخطر . وسأجتهد  
 فى بحث النقاط الجوهرية وتبسيطها على قدر الامكان " . (٣٤)

لقد وصل د . مارشال الى السودان عام ١٩٤٨ هـ ليجد البوليس بحسب  
 ما وصفناه من احوال سابقة ، موثلا فى المركزية من حيث ادارته . فالتقوه بموجب  
 قانون البوليس لعام ١٩٢٨ تقع تحت الاشراف المباشر للحاكم العام ثم ينوب  
 عنه فى الادارة السكرتير الادارى ويبقى منصب مدير عام البوليس اشرافى  
 من الوجهة الاجرائية وتسيير أعمال ادارة قيادة البوليس بالتراسة يوميا .  
 بينما فى المديرية ، فالسلطات بيد مدير المديرية يفوض ا جميعا لادارة قوة  
 البوليس داخل حدود مديريته لقنندان بوليس المديرية ، ولكن يغلب على تسيير

---

(٣٤) د . آ . هـ . مارشال ، تقرير عن الحكومة المحلية فى السودان ، ( مطبعة

أمور البوليس على مستوى قاعدى هيمنة وسيطرة المفتشين ، وخاصة بمسند  
تقليص صلاحيات المامير وتقسيم سلطاتهم ، ولعل ذلك الحال جعل د . مرشال  
يقر ويعترف بعظم صلاحيات المفتشين بقوله : (٣٥)

” ان الصلة بين مفتش المركز والبوليس وثيقة بوجه خاص بالنسبة  
للنظام الضريب الذى يحتم على البوليس أن يحصل على سلطة قضائية  
لجميع تحرياته لاي قضية ، إذ أن لمفتش المركز صلة به .

وقد زاد فى هذا التناقض وتداخل السلطات تنفيذ سياسة الحكم  
المحلى (١٩٢٧ - ١٩٥٥ ) وما تبع ذلك من هيمنة رجال الادارة الاهلية  
على شئون الحكم المحلى وضمور بوليس رؤساء القبائل وتعاضل سلطاتهم .

اعتبر د . مرشال أن قوة البوليس بوضعها الحالى ، قوة حكومية ، ولكن  
الاشراف عليها لامركزي لحد بعيد . ويورد د . مرشال حججا قوية دافعا  
عن لامركزية البوليس . ويصوغ الاسباب الثلاثة التى تعبر عن رأيه المضاد  
لوضع قوة البوليس تحت ادارة مركزية : (٣٦)

---

(٣٥) د . أ . مرشال : المصدر السابق ، ص ٧١ .

(٣٦) د . أ . مرشال : المصدر السابق ، ص ٧٢ .

- (١) ان المحافظة على النظام وان كانت من اختصاص الحكومة المركزية، الا أنه وبدئيا قد ثبت بالتجربة أنها من اختصاص الحكومة المحلية (الاهالى والمواطنين قبائل أو أفراد) ،
- (٢) مركزية قوة البوليس من المحتمل أن تجعلها أداة للاضطهاد،
- (٣) مركزية قوة البوليس تفقدها دقة النظام لتواجدها فى نقلة واحدة وفقدان روح التصرف للمناطق النائية ،
- (٤) ستصبح أساليب القوة المركزية موحدة توحيدا كاملا لبلد مفتة الميزة هى التنوع بين مراكزه .

ثم طالب د . مرشال بفصل السجون عن البوليس، على أن تكون السجون الكبيرة تابعة لرئاسة المديريات بينما تشرف السلطات المحلية على السجون المحلية . ثم اقترح بشأن البوليس وعوضا عن النظام المركزى ، الوضع التالى (٣٢) :

" أن تشترك السلطات المحلية مع بعضها فى كل منطقة ، لتكون هيئات خاصة لأغراض البوليس ستكون هذه هيئات دستورية متحدة لها سلطات قانونية كاملة تنتخبها السلطات المحلية فى المنطقة " .

وعدد د . مرشال مزايا نظامه المقترح هذا في أنه يبعد قممات البوليس عن أى ضغط سياسى أو قبلى أو حزبى . وأن القوة بمنشأها المحلى تحافظ على الشعور المحلى وتنشئ التنافس بين افرات . كما وأنما بذلك ستبعد من الصرف المادى المتزايد ثم ان الاشراف المحلى عليها مدعومة لعزيم من التعاون . وستحل مشكلة التوقيات بهذا الوضع الجديد للقسمه وستحدد أعمال البوليس وأشغاله ويحدد من الاتصال المباشر أعضاء السلطة القضائية .

لقد رفع د . مرشال تقريره في ٢٤ أبريل عام ١٩٤٩ ، وجاء في نهاية الجزء الخاص بالبوليس في التقرير : ( ٣٨ )

" . . . انه يمكن انتهاز هذه الفرصة ( عند تطبيق لامركزية البوليس ) ، لسن قانون جديد لخدمة البوليس يتيح لهم حق المعاش بعد الخدمة وحقوقاً أخرى أكثر ملائمة للنظم الحاضرة . . . "

ويمكن تلخيص تصور د . مرشال في دعوته لتبنى تطبيق سياسة لامركزية في ادارة البوليس وأساسها سحب المفتشين من المراكز والاستعاضة عن ذلك بمسلطات محلية يخول لها أمر الانسراف على البوليس على أن تضم لتلك

السلطات الخاصة لأغراض البوليس قوات بوليس القبائل • بينما يرى د • مرشال  
أن مركزية البوليس تحت اشراف الحكومة ينبغي أن تطبق على بوليس مديرية  
الخرطوم بمدنها الثلاث ، الخرطوم والخرطوم بحرى وأم درمان •

ان التوصيات التى خرج بها د • مرشال بشأن البوليس شابها بعض  
الغموض والتناقض خاصة فيما يختص بتكوين هيئة البوليس تشارك فيها السلطة  
المحلية بوضع دستوري خاص ، لم يفصّل د • مرشال كيفية اجراء ذلك وماى  
دستور؟ كما وأن لا مركزية قوة البوليس على النحو الذى تصوره د • مرشال  
تغزّز السبلات التالية :

- ( ١ ) زيادة النفوذ القبلى والعرقى والسياسى داخل الهيئات  
المقترحة مما يؤثر سلبا على زيادة القوة أو البيئة السوى  
ستمصرف على ادارة البوليس ، على مستوى المديرية •
- ( ٢ ) ينتج من ذلك تفتت الجهود التى تبذل فى حفظ الامن ، اذ  
أن الاشراف لن يكون مركزيا ، فلكل مديرية أو مجلس محلى  
سلطات وصلاحيات توفير الامن داخل حدوده ، مما يعنى كثرة  
الجرائم وصعوبة تعقب المجرمين ،
- ( ٣ ) ستقل الخبرة عند تدابير لامركزية البوليس وسينتج من ذلك  
أيضا ضعف التدريب •

- (٤) سينعدم التخطيط السلم والشامل للقيمة كما ستفقد الاجيزة المختصة في البوليس بقدرة الاشراف المركزى التعاون والتنسيق فيما بينها تحت قيادة واحدة .

وضع البوليس في الهيكل الادارى العام للحكومة :

في عام ١٩٤٩ ، اعتصمت الوظائف العليا في حكومة السودان على البريطانيين والتدرج التالى بيانه : (٣٩)

(١) الحاكم العام (المير رهبرت طاو ١٩٤٧ - ١٩٥٥ )

(٢) السكرتير الخاص لىالحاكم العام

(٣) وكيل حكومة السودان بالقاهرة

(٤) وكيل حكومة السودان بلندن

(٥) كبير مهندسى التفقيس

(٦) ضابط الاتصال العام

(٧) مساعد وكيل حكومة السودان للترفيه .

(٨) مدير الزراعة والنباتات

(٩) المراجع العام

(١٠) السكرتير الادارى

(١١) مفتش عام البوليس



وتمثل هذه القائمة بمثابة التسلسل الدستوري لأهم الوظائف بدولة  
الحكم الثنائي فيما بعد منصب الحاكم العام • وسنناقش في السلسلة هذه  
أن ادراج منصب مفتش عام البوليس في الدرجة الحادية عشرة مما يعنى تدهور  
مطل البوليس من قيادته وحتى نفاذه في الوقت الذي تشهد فيه البلاد  
مذكرات احتجاج من قبل البوليس ومحاولات دراسة واصلاح كالتى رفعها  
د • مرشال •

أما في المديرية فقد ظل تدهور الحال اداريا وسط البوليس  
كما كان وعلى مستوى المركز • وبحسب مايقض في الملحق ( رقم ٥ ) فان  
تدرج الرتب يبدأ بالأمور وينتهى مادون ذلك الى رتبة الصول • وبحسب  
درجة الرتبة تمنح دبلنجة للتصالح واحيانا بحسب أهمية المركز أو القسم • ( ٤٠ )

أما تفاصيل قيادة البوليس بالرئاسة في العاصمة فقد تسعت بعض  
مكاتب الرئاسة لمساعدة مدير عام البوليس في الاشراف على القوة من الوجهة  
الادارية والفنية كالآتى : ( ٤١ )

( ١ ) مدير عام البوليس

( ٢ ) مساعد مدير عام البوليس ( ادارة )

( ٤٠ ) راجع الملحق ( ٥ )

( ٤١ ) رئاسة الشرطة • ارشيف • صندوق ٥٤ • ملف رقم ١٧ - ١ - ١ •

(٣) قمندان مدرسة تدريب البوليس

(٤) حكمدار الامن

(٥) حكمدار المباحث

(٦) حكمدار الادارة

— رئيس قسم اجوازات

— رئيس قسم الاجانب

— قسم الخدمة

ويمكن القول أنه بحلول عام ١٩٥١ ، ظلت رئاسة بيلير ، السودان كما كانت منذ نشأتها احد اقسام مصلحة السكرتير الاداري ، ومدير البوليس بصفته الضابط الاعلى عبارة عن موظف تابع للسكرتير الاداري ومستول لديه في الاشراف على القوة من ناحية عامة .

وقد تزايد عدد القوة عام ١٩٤٩ ليصبح ٧٢٠٠ رجل بيلير ، ونائب موزعة على المديرية التسع وهي : (٤٦) الخرطوم ، كسلا ، المديرية الشمالية النيل الازرق ، كردفان ، دارفور ، بحر النزال ، الاستوائية ، وأعالى النيل . وتتألف القوة من مشاة ( بيارة ) وقسم راكب ( هجانة وسوارى ) ، كما توجد

نوع احتياطية مدربة خصيصا على أساليب شبه عسكرية لمواجهة الطوارئ  
ومجهزة بوسائل نقل ( كالعربات ) ميكانيكية .

وقد بلغت قوة البوليس في عام ١٩٥١/٥٢ ١٠٢٥ ضابط و ٦٣٥٠ من  
الرتب الاخرى . ( ٤٣ )

---

( ٤٢ ) عبد القادر الامين « مرشد السودان الحديث » ( القاهرة ١٩٥١ ) ،

## الفصل الرابع

اضراب البوليس فى عام ١٩٥١

## الوضع السياسي قبيل اعلان الاضراب :

كانت المذكرة التي رفعها مؤتمر الخريجين الى السلطات الحاكمة في مجموعها اعلانا للحرب الوطنية ضد الاستعمار البريطاني في السودان ، كما كانت بمثابة اعلان التعبئة العامة للجبهة الوطنية بكل عناصرها ، فاستيقظت عناصر القوة في البلاد وازداد الوعي الوطني . (١)

من كل ذلك ، بدأت الادارة البريطانية في السودان ، وكرد فعل على ما قام به مؤتمر الخريجين ، بدأت تخطط لمستقبل السودان بحيث تطبق عليه جميع الاساليب التي طبقتها الاستعمار البريطاني في البلاد الاخرى . وحتى تضمن لنفسها وجودا شرعيا ، وذلك بأن تقيم هيئة دستورية وتقيم حكومة لتطاحن الاحزاب على كراسي الحكم والانجليز من الخلف يحركون الخيوط ويتحولون بذلك من حكام الى مستشارين يخفون وراء الحكام الوطنيين . ونحو تحقيق ذلك اتبع الانجليز ثلاث خطوات هامة ، خطط لها ، ونفذها المستر دوقلاس نيومولد ، السكرتير الاداري ( ١٩٢٩ - ١٩٤٥ ) ، والذي كان قد بدأ عمله مع حكومة السودان في عام ١٩٢٠ ، ثم ترأس ادارة عدة مراكز كمفتي فسي الحكومة المحلية ، وعين في عام ١٩٣٢ مديرا لمديرية كردفان حتى عام ١٩٣٨ ،

(١) د . أحمد ابراهيم دياب ، تطوير الحركة الوطنية في السودان ( ١٩٣٨ - ١٩٥٣ ) ( الكويت ١٩٨٤ ) ، ص ١٤٤ .

(١٩٣٨ - ١٩٣٩) عين نائبا للسكرتير الادارى ، ثم تولى منصب السكرتير الادارى عام ١٩٣٩ ، وقد تولى بالخطوط عام ١٩٤٥ . وقد تمثلت هذه الخطوات فى الآتى :

#### ١- المجلس الاستشارى لشمال السودان :

كان المستر نيپولد قد زعم فى خطابه لمؤتمر الخريجين بأن الادارة البريطانية بصدور اتخاذ خطوات لاشراك السودانين فى الحكم . وفى يناير ١٩٤١ ، اشترت جهود المستر نيپولد بأن عين الحاكم العام لجنة خاصة مكونة من سبعة أعضاء ، أوكل لها مهمة البحث عن كيفية انشاء مجلس استشارى لشمال السودان . وتأكد للجنة بعد أن رفعت تقريرها ، ضرورة اصدار تشريع بتأليف المجلس الاستشارى وأنه لافورية لانتظار تشكيل مجالس المديرىات التى ينتخب منها أعضاء المجلس الاستشارى . (٢) وفى سبتمبر ١٩٤٣ صدر أمر تشكيل المجلس الاستشارى ، وقد ومنه الحاكم العام بأنه " أعظم خطوة اتخذت حتى الآن فى حكومة السودان " . (٣)

ومن أمر تأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان على أن يتألف

(٢) Henderson, K.D.D., Making Of Modern Sudan, (London 1953), P. 562

Henderson, K.D.D., Ibid, P. 554

المجلس من رئيس المجلس هو الحاكم العام ونائب الرئيس، وهو السكرتير الإداري وقد صار سير دوغلاس نيمولد أول نائب للرئيس، وعين ثمانية وعشرين عضواً على أن يعين الحاكم العام ثلاثة أعضاء من كل مديرية من المديريات الشالية الست<sup>(٤)</sup> . وهي مديريات الخرطوم ، كسلا ، كردفان ، دارفور ، الشالية ومديرية النيل الأزرق . ويتم تعيين عضوين من بين أعضاء الغرفة التجارية السودانية على أن يكون أحدهما سودانياً والآخر بريطانياً . ويعين الحاكم العام الثانية أعضاء الباقين من السودانيين العاملين في المصالح الاجتماعية والاقتصادية . كما للحاكم العام الحق في تعيين أعضاء شرف في المجلس وتم اختيار كل من السيدين الميرغني والمهدي كعضوين فخريين لانتميا من الاعيان<sup>(٥)</sup> .

وقد أخذت سلطات المجلس بحيث أصبحت استشارية محضة ، إذ أن موضوعات المناقشة كانت كلها من قبل الإدارة البريطانية في السودان ، وكانت دورات انعقاد المجلس محددة تحديداً صارماً . فالمجلس انعقد مرتين في السنة داخل قصر الحاكم العام ومدة كل دورة محددة بأربعة أو خمسة أيام . وقد عقد أول اجتماع للمجلس في مايو ١٩٤٤ برئاسة الحاكم العام السير هيرب هيدلستون ( ١٩٤٠ - ١٩٤٧ ) .

(٤) Sir James R., Transition in Africa, P.85

(٥) حكومة السودان - المجلس الاستشاري ص ٦٠ ، دار الوثائق القومية - الخرطوم .

أما موقف مؤتمر الخريجين من صدور أمر تأسيس المجلس فقد جاء حازماً تجاه ما يمثله هذا التشريع من انشاء هيئة دستورية تهدد وجوده وعليه قرر معارضته ووجه انتقاداً شديداً للإدارة البريطانية بشأن تشكيل المجلس أرسل في شكل مذكرة اشتملت على عدة اعتراضات أهمها :

- ١- ان المجلس الاستشاري لشمال السودان لا يملك أن يسلط تنفيذية فهو مجلس لإدارة السودان وليس مجلس للسودانيين بحكم أنه لا يمثل كل السودان .
- ٢- رغم قلة عدد أعضاء المجلس ، إلا أن جميعهم معينون ولم ينتخبوا بواسطة انتخابات عامة فهم ليسوا بممثلين نالمة .

وحقيقة الأمر ، ان انشاء المجلس الاستشاري قد جاء نتيجة لتطور مؤتمر الخريجين السياسي وتأييده للحركة الوطنية وتقارب أهدافها من الحركة الوطنية بمصر مما حدا بالمستر نيوبولد أن يكون المجلس الاستشاري ايجاباً على ولاء المعتدلين للإدارة البريطانية ويضرب وحدة الحركة الوطنية ، الشيء الذي نجح فيه . (٦) بينما يرى هندرسون " أن نيوبولد كان يفكر في قيام مثل هذا المجلس قبل أن يقدم مؤتمر الخريجين مذكرته في ابريل عام ١٩٤٢ .



: وثقيت اتخاذ القرار يرجع الى انه كانت للحكومة رغبة شديدة في انشاء  
مؤسسة تؤمل أن تحل مكان المؤتمر كواسطة وطنية للتشاور لكي يطمئن  
الشعب السوداني وخصوصا طبقة المعتدلين من المتعلمين التي يمكن ان  
ينتظر منها الرغبة في التعاون مع الحكومة باعطائها نميلا في الادارة ووظائف  
أكبر مما كانت تشغله". (٧)

## ٢- السودان :

يورد المستر روبرتسون في مؤلفه :

" ... كان رأى أعضاء السفارة البريطانية بالقاهرة - عندما التقيت  
بهم عام ١٩٤٦ لمناقشة أمر تعديل اتفاقية عام ١٩٣٦ - أن الطريق  
الأمثل لإدارة السودان بعيدا عن سطوط مصر وتأثيرها ، هو أن تبدأ  
عملية السودان". (٨)

في ١٧ أبريل ١٩٤٦ ، أعلن الحاكم العام في عهدنا أمام  
المجلس الاستشاري ، أعلن تكوين لجنة لسدنة وظائف الخدمة العامة وكانت طبيعة  
وتنم اللجنة أنها ملحقه بالمجلس الاستشاري ، وقد بدأت اللجنة أعمالها ورفعت

( ٧ ) Henderson, K.D.D., The making Of Modern Sudan, P.553

( ٨ ) Sir James R., Transition In Africa, P.85

تقريرها فور نفس العام ، وحسب ما اقترحت في توصياتها ، فقد كان من المتوقع ان تكتمل سودنة ٦٢,٢ ٪ من الوظائف التي يشغلها الاجانب في عام ١٩٦٢ ، بما فيها وظائف الجيش بقوة دفاع السودان والبوليس كما اوصت بضرورة الغاء تعيين الاجانب بقوانين الخدمة المعاشية كجزء من سياسة السودنة ، وقد طبقت هذه التوجيه بصورة فورية ، حيث اتى في عام ١٩٤٧ نظام جديد في تعيين الاجانب يقضى بمنحهم عقود عمل قصيرة الامد بحدد أدنى ٧ سنوات وأقصى ٢٠ سنة دون معاشات . (٩)

### ٢- الجمعية التشريعية :

وهي الخطوة الثالثة التي اتخذتها الادارة البريطانية بعد تكوين المجلس الاستشارى هدء عملية السودنة في محاولاتها لدء خطط مؤتمر الخريجين المائل تجاهها في اذكاء الحماس الوطنى واستقطاب المواطنين نحو العداء السافر للسلاطات الاستعمارية ومواجهتها . وقد طرح اقتراح انشاء الجمعية التشريعية في اجتماع المجلس الاستشارى في مايو ١٩٤٧ وهو أول اجتماع يحضره الحاكم العام الجديد السير ريمت هاو (١٩٤٧ - ١٩٥٥) بعد توليه مهام منصبه الجديد . وقد أقر الحاكم العام مبدأ شمولية الجمعية في

عضويتها لكل مديريات السودان " بما فيها المديريات الجنوبية .

معد جهود مضية ومكاثبات بين الخرطوم والقاهرة وبدأ الحاكم العام في تطبيق قانون الجمعية التشريعية الجديد ، وانعقدت أولى الجلسات للجمعية عام ١٩٤٨ . وكان القانون الجديد يقرر اقامة جمعية تشريعية من خمسة وتسعين عضوا بعضهم بالانتخاب وبعضهم بالتعيين ، بينهم عدد من الموظفين السابقين ، عشرة ينتخبون مباشرة من المدن وخمسة وخمسين انتخاب غير مباشر في الريف وثلاثة عشر من الموظفين السابقين وعشرة يعينون بواسطة الحاكم العام وستة من الانجليز الاعضاء في المجلس التنفيذي . (١٠) وكان قد استبدل مجلس الحاكم العام بمجلس تنفيذي جديد مكونا من اثني عشر عضوا فبهم ستة سودانيين وستة بريطانيين .

ومن أول اجتماع للجمعية انتخب السيد عبد الله خليل رئيسا للجمعية ، وهو ضابط سوداني عمل في الجيش المصري وشارك في الحرب العالمية الاولى ثم واصل خدمته العسكرية في قوة دفاع السودان عام ١٩٢٦ . وتقاعد برتبة عميد ، حيث زاول بعد ذلك العمل السياسي ليصبح سكرتيرا لحزب الامة ، ثم وزيرا للزراعة عام ١٩٤٩ ، ثم رئيسا للوزراء (١٩٥٦ - ١٩٥٨) . وقد

بلغ أعضاء الجمعية في عام ١٩٤٩ في جلته ثمانية وسبعون عضواً منهم  
ثلاثة عشر عضواً بالتعيين. (١١)

لقد تباينت ردود الفعل داخل مؤتمر الخريجين تجاه السياسات التي  
تبنتها الإدارة البريطانية . فقد عارض المؤتمر المجلس الاستشاري وقسّر  
مقاطعته وعدم الاشتراك فيه أو الاعتراف به ، بل قرر المؤتمر فصل أى عضو  
ينضم الى المجلس الاستشاري . (١٢) وكان هناك شبه اجماع لأعضاء المؤتمر  
على عدم الدخول فى أى مؤسسة أو هيئة دستورية أو قانونية والانجلز  
مازالوا بالبلاد ، وتم رفع الشعار :

" رفض المؤسسات الاستعمارية ولو جاءت مبرأة من كل عيب " (١٣)

وكما كان متّحداً فان مؤتمر الخريجين انتقد كل تلك الخطوات انتقاداً شديداً  
ونظم المظاهرات في جميع مدن السودان الرئيسية احتجاجاً على تلك السياسات  
والتي رؤوا انها لا تعطي السودانيين نصيباً له أثر فعال في حكم بلدهم .

(١١) د . الريح العيدروس المنهوى ، تقويم السودان لسنة ١٩٤٩ ، ص ٦٦ .

(١٢) مذكرات المرحوم اسماعيل الازهرى ، الحلقة ٣١ ، جريدة الايام ١٢٦ يوليو  
١٩٥٢ . الفماشر : بشير محمد سعيد

(١٣) مذكرات خضر حمد ، الحركة الوطنية السودانية ، ص ٩٢ .

## العمل النقابي السري في البوليس :

لقد عباث مواقف مؤتمر الخريجين ازاء تلك السياسات الاستعمارية  
الشارع السياسي السوداني بكافة قطاعاته ومن ضمنها البوليس . كما لعبت  
الصحف دورا كبيرا بعد انتشارها في بحث الروح الوطنية والتي خمدت  
زمنًا منذ اتفاقية عام ١٩٢٦ . أما بالنسبة للبوليس فقد تخرج موقفه وتأزمت  
أوضاعه بعد أن رفضت مذكرة عام ١٩٤٨ ولتي تم رفعها بشأن تحسين  
أوضاع قوة البوليس .

ومنذ عام ١٩٤٦ ، بدأت تجتاح الخرطوم تظاهرات عارمة يقودها —  
الطلاب ، وقد خلقت كثيرا من القبض والاضطرابات . وقد سعت السلطات  
الحاكمة — كسبا للوقت — ولتهدئة الاحوال خلق مثل تلك المؤسسات ، الا أن  
المظاهرات التي اندلعت استهدفت تلك الهياكل الاسمية ، ولم يكن بوليس  
السودان بمنأى عما يجري ويحدث في الشارع السياسي . وبدأ متأثرا  
بما حوله ، وتم تشكيل لجان سرية للعمل التضامني والنقابي داخل البوليس ،  
ويمكن رد هذه اللجان من حيث نشأتها التاريخية الى ما قبل مذكرة عام ١٩٤٨ .  
وقد أخذت تلك اللجان عدة مسميات ، ومن ضمنها ما أورده السير . روبرتسون  
في مؤلفه :

” كنت في مرات عديدة ألتقي محادثات هاتفية بأصوات متمايزة

تسألنى : " متى ستعطلوننا حريتنا ؟ وكنت أرد عليهما : أوه ، وهل أنتم مسجونون ؟ ومرار أخرى كنت أتعلم خطابات ورد فيها : " نحن نمتلك بنادق وسدسات ، وأنت هدفنا الأول فى القائمة التى بحوزتنا والتى نريد تصفيتنا " . وقد سلمت تلك الرسائل الى البوليس ، وأحيانا كنت أسمع وقع أقدام فى منتصف الليل ، وأسأل : ومن الذى هناك ؟ ماذا تريد ؟ وتأتينى الاجابة : نحن البوليس السرى " . وقد شكوت ذلك الى سلطات البوليس ، وفى الليلة التى تلتها ، عندما عدت متأخرا ، وجدت رجلين كالشحاذين جالسين عند مدخل المنزل ، وسألتهما " من هذا ، ماذا يريدان ؟ " فانحنيا واجابا : " البوليس السرى " . ( ١٤ )

ان انتظام العمل النقابى للبوليس قد بدأ أولا فى مديرية الخرطوم عندما تكونت لجنة تمهيدية لمعالجة مشاكل البوليس وذلك فى عام ١٩٥٠ . وهى لجنة سرية غير معلنة ، جاء تكوينها بعد أن أثمرت جهود المرحوم الحكمدار بالمعاش أحمد جلى وللال المونس وآخرين ، حينما عموا على جميع عدد من خريجي المدارس الابتدائية وادخلوهم مدرسة البوليس فى أم درمان لتلقى كورسات تدريبية لفترة ثلاثة أشهر . وتخرج فى عام ١٩٥٠ عمرة أشخاص من هؤلاء للعمل

في البوليس، وكونوا رابطة متحدة ملأت الفراغ الاجتماعي ووجدت عرى الترابط  
الاخوى بين رجالات بوليس مديرية الخرطوم، وذلك عبر فصول محو الامية  
التي باشر العمل فيها هؤلاء المتخرجون وسط صفوف الاميين من أفراد  
بوليس الخرطوم. (١٥)

وفي تطور آخر، تم تكوين لجنة تمهيدية، بدأت اعمالها مباشرة  
بتصدير المنشورات والتم، كانت في بدايتها تحدث عن ضرورة تلقى العلم  
ومحو الامية بين صفوف رجال البوليس كمعصر مهم لرفع كفاءة البوليس والامن  
والمواطنين عامة. ثم كلف كل عضو من الاعضاء العشرة بتكوين خلية سرية  
لايتعرف على اعضائها حتى اعضاء اللجنة التمهيدية (التنفيذية) أنفسهم.  
وعلى كل عضو من اعضاء الخلية تكوين مجموعة مماثلة. وعلى اثر ذلك تكونت  
لجان بوليس مديرية الخرطوم في كل الاقسام والمراكز المختلفة، كما اوفدت اللجنة  
بعض مناديينها الى مدني ومرتسودان. (١٦)

---

(١٥) نقيب (م) محمد عبد الله محمد، تاريخ جيلاز الشرطة في السودان،  
بحث دبلوم، معهد الدراسات الافريقية  
جامعة الخرطوم ١٩٨٠، ص ٥٥ - ٥٦.

(١٦) نقيب (م) محمد عبد الله محمد، المصدر السابق، ص ٥٧.

### وقائع تنفيذ الانسحاب :

لقد ضمت لجنة بوليس مديرية والتي خططت للاضراب ثم نفذته ، الاعضاء

الآتية أسمائهم :

١- عثمان عبد الرحيم ( رئيسا )

٢- محمد الزبير محمد ( نائبا للرئيس )

٣- وداعة الله الصيب

٤- محمد علي فضال

٥- مختار حسين

٦- عبد الفتى أبووف

٧- عوزي الكريم قسم السيد

٨- مساعد مالك

٩- علي عبد الله

١٠- حسن علي محمد نور

١١- عثمان عبد الجليل

١٢- عبد الكريم محمد الحسن (١٧) ( الناطق الرسمي باسم اللجنة )

عقدت اللجنة عدة اجتماعات متباحث اعضاءها كيفية تنفيذ الانسحاب

وقد ساعدتهم في ذلك عائلان دامن هما :



١- عامل مباشر تمش في تصرفات قنصلان بوليس مدسوية الخرطوم المستر جيمس برايس والذي لم يكن موفقا في قراراته وتصرفاته تجاه الاحداث. فقد عمد المستر برايس الى توقيع أقصى العقوبات الادارية والايجازية على أبسط المخالفات . اذ لم يكن يندر لى خطأ مهما كان حجمه ، وكان يحلم - وقد عمل بقوة بوليس اسكوتلانديارد - بخلق جهاز بوليس مقتدر بحسب ماخبره ورآه هناك في لندن وناسيا أو متاهلا عدة اعتبارات انعدمت للقوة التي تحت يديه ، وتوافرت هناك في بريطانيا

٢- العامل الثاني ، وهو غير مباشر ، يرد الى تزايد الحس الوطني والشعور القومي بغثات وقلاءت كبيرة من الشعب السوداني بشبهة العمل الوطني المنتظم والمتحد ضد الاستعمار ولنيل الاستقلال ومخاطبة في اوساط الطبقة المتعلمة المستنيرة . فمؤتمر الخريجين بلغ عدد أعضائه في سنة ١٩٣٨ ١٠٠٠ عضوا ، وارتفع هذا العدد في عام ١٩٤٢ الى ٢٨٠٠ وفي عام ١٩٤٤ وصل عدد أعضائه للرقم ٦٠٠٠ عضوا (١٨) وليس هذا بالرغم الهين بالنسبة للسودان في عدد سكانه وفي ظروفه وأوضاعه . ومع ذلك كان هؤلاء الاعضاء منتظمين في دفع اشتراكاتهم ويقومون بخدمات منتظمة لتحقيق أهداف وأغراض المؤتمر . ولم يكن البوليس بلجانه لسرية وتنظيماته بمعزل عن الحركة السياسية

والوعى الوطنى الذى عم البلاد قاطبة • بل تفاعل معه وانفعل • ووصل الأمر ذروته بأن عقدت بعض اجتماعات نقابة البوليس فى دار اتحاد العمال بالخرطوم مما يعطى الدفعة السياسية الكاملة لكل مخططات البوليس وتحركاته، ومن بينها الاضراب • (١١)

وفى يوم الثانى من يونيو ١٩٥١، اجتمعت اللجنة التنفيذية للبوليس فى منزل أحد رجالات البوليس بالخرطوم بحرى، وكان هدف التجمع تاهيلاً • حضور وليمة بمناسبة ختان انجان زميل لبم • بينما باطنًا كان غرض الاجتماع • بحث خطوات المستقبل القريب والبعيد لقوة البوليس، وبحث كيفية تحسين أوضاع البوليس • وقد تسرب خبر الاجتماع الى الادارة البريطانية • فداهما المنزل • وكان عدد المجتمعين هناك حوالى الستين رجلاً • وقد قاد حملة المداخلة • قنصلان بوليس مديرية الخرطوم • المستر جيمس برايس • وما علمت القوات الستى أرسلت بهدف الاجتماع • حتى سارعت وانضمت للمجتمعين وخرجت على اثر ذلك مظاهرات عديدة فى اليومين التاليين •

وفى يوم ٥ يونيو ١٩٥١ • تقرر فصل أعضاء لجنة البوليس • وسماع النبأ • خرج افراد بوليس مديرية الخرطوم فى تظاهرات صاخبة اجتاحت نواحي العاصمة •

---

(١١) تقييد (م) محمد عبد الله محمد • تاريخ جهاز الشرطة فى السودان • ص ٦٠ •

المثلثة في كل شوارعها ، وكانت توات الدوائر التي ترسل لاجساد تلك  
التظاهرات تنضم الى المتظاهرين ، (٢٠)

كان الحاكم العام بالالاية المستر جيمس روبرتسون في جولة بالمديرية  
الشمالية وقتذاك . ونائب عنه المستر لويس جيك LOUIS CHICK السكرتير  
المالى ، وقد أعينه الحيلة في تصريف أعباء الحاكم العام مع تصاعد الاحداث  
ورغم خبرته وتمرسه في العمل الادارى والمالى ، فقد التحق بخدمة حكومة السودان  
في عام ١٩٣٠ ، وتقلد منصب نائب السكرتير المالى عام ١٩٤٤ ، ثم عين سكرتيرا  
ماليا عام ١٩٤٩ ، وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٥٢ حينما نقل  
الى نيجيريا . وعندما عاد المستر روبرتسون الى محطة سكة حديد الخرطوم  
استقبله المستر لويس ، وأقاده بالاتي : (٢١)

" ... حدثني المستر لويس ، بعد وصولي الى محطة السكة  
حديد بالخرطوم ، بأن بولين المدن الثلاثة ، الخرطوم ، بحري ،  
وأم درمان ، قد دخلوا في اضراب عن العمل واحتلوا الثكنات الخاصة  
بهم ، بما فيها مخازن السلاح والذخيرة . وقد نفذ الاضراب كافة

(٢٠) جريدة الصراحة ١٩٥٦ يونيو ١٩٥١ ، ص ٢ .

Sir James R., Transition In Africa, P.142

(٢١)

رجال البوليس وفي مختلف الاقسام والنقاط مما فتح الباب على مصراعيه للمجرمين واللصوص للنهب والسرقة وقد شهدت مدينة الخرطوم بحرى احراق أحد اللجاري من قبل بعض من المتطولين الماطلين عن العمل ، وبعد هذا شيء يسير لما يمكن توقعه من أحداث - سلام وفوضى لاحقة . ولكن من حسن الحظ أن مفتشى المراكز قد جندها بعض الجنود كقوات خامة أو قوات طوارئ . كما استأجرت بعض العصابات للحفاظ على الدوريات بحسب جداولها . وبعد التشاور مع سلطات البوليس فى الخرطوم والمديريات الاخرى ، قررت استجلاب قوات اضافية من المديريات ، والفعل استدعيست قوات الهجانة من الابيض ، واخرى من القنارف . وفى هذه الاثناء تواصلت الجمود من قبل الضباط والحاكم العام بالانابة ( المستر روبرتسون ) لائشاء أفراد البوليس المضربين واقناعهم بالعودة الى العمل . وقد تكشف لى من خلال محادثاتى مع المستر لوبيس ( الحديث هنا مازال للمستر روبرتسون ) . أن لجنة البوليس ، لا تحبذ اللجوء الى استخدام العنف ، وانها تأثرت كثيرا بنفوذ بعض قادة الشيوعيين المتمرسين من أمثال محمد السيد سلام والشيخ الشفيع ( ويقصد الشيخ أحمد الشيخ ) والذين تسللوا ليلًا الى مكمن أفراد البوليس ، وخرصوهم على الفتنة والاضراب وذلك بتوزيع عمود

من المنشورات التي تحتوى على شعارات تناهض السلطة الحاكمة  
وتدفع بهم لتنفيذ الاضراب والعصيان .

لقد أكد المستر روبرتسون ما كنا قد أوردناه سابقا ، وأمن على نقاط  
هامة أثر فيها بالآتي :

( ١ ) وجود لجنة البوليس مخططت للاضراب بعد عمل سرى نقابى  
متصل ومنظم .

( ٢ ) اعترف بعبود رباط قوى وتفاعل كامل بين رجالات البوليس  
والشارع السياسى تمثل فى ما أسماه " باتصالات بعض قيادة  
الشيوعيين بالبوليس " محرضين اياهم على الاضراب والثورة .

( ٣ ) تدهور الموقف الامنى بالخرطوم والخرطوم بحرى وأم درمان  
هدد أركان الادارة البريطانية وقوى من سلطاتها الشىء الذى  
دفعها لاستدعاء قوات من خارج العاصمة .

( ٤ ) رغب عن قمع مخازن السلاح داخل منطقة اعتصام أفراد  
البوليس ، أن مسلحهم لم يشر الى العنف وهو فى ذلك  
كانما به مسترجي أحداث ثورة ١٩٢٤ .

( ٥ ) استمرار المحاولات للوصول الى صيغة توفيقية ترضى كلا  
الطرفين ، حتى يعود بعدها أفراد البوليس الى أعمالهم

## ويستتب الامن •

وقد كشفت الاحداث فيها بعد ، أن قرار فصل أعضاء لجنة البوليس كان قد تم بتصريف فردى من المستر برايس قنندان بوليس مديرية الخرطوم ، وتواطأ معه مساعده ، وهو عبد النور خليل آفندى وكان سودانيا . (٢٢)

فى ٦ يونيو ١٩٥١ بعد أن صدر قرار فصل أعضاء لجنة البوليس بيوم واحد اتصل مدير مديرية الخرطوم بالسكترير الادارى بالانابة وهو المستر دنكان كمنق TUNCAN CUMMING والذي التحق بخدمة حكومة السودان منذ عام ١٩٢٥ ، وتدرج فى المناصب المختلفة حيث عين مديرا لمديرية كردفان عام ١٩٤٩ ثم سكرتيرا اداريا بالانابة عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، ونقل بعدها ليشغل منصب رئيس ادارة الحكومة المحلية لاقليم ارتريا ، كان سبب اتصال مدير مديرية الخرطوم بالمستر دنكان ، اطلاع علم فحوى مذكرة بوليس الخرطوم المطالبة والتي تسببت فى الاضراب . وقد شملت المذكرة نقاط ثلاث هي : (٢٣)

- ١- اعادة جميع المسؤولين من أعضاء اللجنة الى عملهم .
- ٢- ابعاد قنندان بوليس مديرية الخرطوم ومساعدته من الخدمة .

---

(٢١) جريدة الشعب ، السبت ٩ يونيو ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٢٢) جريدة الصراحة ١٩٥١ يونيو ١٩٥١ ، ص ٢ .

٢- قبول فكرة قيام " اتحاد للبوليس " على أن يضرب مدير عام  
البوليس دستور الاتحاد المعنى .

وفي ٩ يونيو ١٩٥١ ، استطاعت إحدى وحدات قوة دفاع السودان أن  
تدخل ثكنات البوليس ليدّ حيث كان الكثير من أفراد البوليس نائمون ، وحملت  
الذخيرة والأسلحة من المخازن ، ثم أصدرت السلطات بحد ذلك بالقبة ، على  
أعضاء اللجنة التمهيدية للبوليس ، كما منحت مهلة قصيرة لأفراد البوليس للعودة  
إلى أداء واجباتهم ورفض الاضراب أو مواجهة الفصل من الخدمة .

وفي العاشر من يونيو ، وجه السير روبرتسون نداءً للبوليس من محطة  
راديو أم درمان وصف فيه توقف البوليس عن العمل واداء واجباته بأنــــه  
مخالف للقانون ( قانون ابوليس لعام ١٩٢٨ ) واعتبر ذلك تعسفا ، ومما جاء  
في النداء : ( ٢٤ )

" ١٠٠٠ ان الحكومة ستعتبر أي فرد من أفراد البوليس ، لم يقدم  
نفسه حتى الساعة السادسة من صباح اليوم الاحد ١٠ يونيو  
للقيام بواجبه ، كأنه قد ترك الخدمة وأخل بالعند المبرم

بينه وبين الحكومة ، والحكومة لا تثبت نفسها بأعادة استخدام أى  
 شخص متعرب من أداء واجبه .”

وتد تفاقم الموقف عند صدور هذا النداء ، إذ لم يجد لمواصلة العمل  
 سوى عدد قليل من الانفار . بينما في أثناء ذلك ، تعرض سرق أم درمان  
 ومعه ، ممتلكاتها للنهب ، ولسرقة . وأمعانا في فضل الحكومة وتخطيط سياستها  
 تم القضاء القبيح ، على محمد السيد سلام رئيس اتحاد العمال انذاك بوصفه  
 المحرض الاماسى من راء الاضراب .

ومن بيان الحكومة الذى اذيع عبر راديو أم درمان ، ويمكن أن نستشف نقدا  
 نقطتين أساسيتين لخصت فيهما السلطات الحاكمة الامر برمته :

- ١- يعتبر تعرب بوليس ، الخطيئة من أعماله وأداء واجباته ، وهو  
 قوة نظامية ، يعد تمردا وعصيانا للأوامر والتعليمات .
- ٢- ان من وراء رجال البوليس زعماء وقياديين دفعوهم للاضراب  
 ليتحرج موقف السلطات الحاكمة ، وليس من أغراض وأهداف أولئك  
 الزعماء نفع البوليس أو مصلحته ، لكنهم يبخون الضرر بالسودان  
 بوليسه .



ان اعتقاد أعضاء لجنة البوليس ومعضن النقابيين الآخرين لم يحدد من صورة رجالات البوليس بل انفجر الوضع واستفحل حينما وصلت برقيصة الى لجنة بوليس الخرطوم من بوليس السكة حديد بمطبعة «تؤيدهم وتساند موقفهم» • وشكل بوليس السكة حديد في مطبعة لجنة تمهيدية على غرار لجنة الخرطوم «واصدت قراراتين هامتين هما : (٢٥)

- ١- القيام بتظاهرة تأييد ومساندة لبوليس الخرطوم •
- ٢- الدعوة للشرب تضامنا مع بوليس الخرطوم والمطالبة باعادة المفصولين بالخرطوم دونما قيد أو شرط •

هذا الهد الجارف لاضراب البوليس • وداخل جهاز حساس • من المفترض فيه حفظ الأمن وكيان الدولة • رغم الادارة البريطانية الى اعلان حالة الطوارئ يوم ١٠ يونيو وذلك بتدبير قرار الحاكم العام رقم (١٢) مقتضى قانون قوة دفاع السودان لعام ١٩٢٩ على نطاق حدود مديرية الخرطوم ولاون مرة في تاريخ دولة الحكم الشاعى • ومنذ صدور قانون الطوارئ • وقد جاء في البيان تفصيلا طويلا : (٢٦)

(٢٥) جريدة السودان الجديد • العدد ١٢٣٦ ١٢٥ يونيو ١٩٥١ • ٣٠٠٠

(٢٦) جريدة السودان الجديد • العدد ١٣٢١ ١٢٥ يونيو ١٩٥١ • ٣٠٠٠

- ١- ان تباشر قوة دفاع السودان سلطات البوليس وذلك بجميع ضباطها وصف الضباط والعساكر .
- ٢- لهذه القوات ، واثاء تأدية واجباتها ، سلطة القبض بدون اذن أو الحبس لمدة لا تزيد عن أربع عشرة يوما بموجب أمر من قنصلان البوليس دون احضار المقبوض عليه أمام قاضى لتوجيه تهمة ضده .
- ٣- عند حدوث هياج أو ازطاج أو نهب مباشر البوليس جميع السلطات التى تمنح له لحفظ الامن والنظام العام مع وجود الاحكام العسكرية ،

وقد ذيل الامضاء فى آخر البيان بالكلمات " مكتب الاتصال العام " ولم يستطع المتهربون الصمود لفترة طويلة ، أما من جانب السلطات الحاكمة فقد انتهت المؤامرة بالخرطوم كما وصفها المستر روبرتسون فى ١٣ يونيو ١٩٥١ : ( ٢٧ )

" ٥٠٠ واستوعبنا مجددا حوالى ١٠٠٠ من رجال البوليس بينما أحلنا ٢٥٠ للمعاش "

لقد كان تعداد قوة البوليس الخرطوم ألف وثمانين شخصا ، والعديد الذى أهيل الى المعاش بالفصل يوازي ربع قوة البوليس تقريبا . بينما فى بورتسودان ، تقدم سبعة عشرة شخصا من أفراد البوليس للمحاكمة ، وتم فصل ثمانية عشرة آخرون ، واستوجب عشرون نفرا مجددا . ( ٢٨ )

لقد كان خروج البوليس فى تظاهرات منظرًا فريدا ، وكانت تلك أيام مشهودة لم يألفها المواطنون بعد . وجبلة باصده المزمين كانت سبعة أيام ، نفذ خلالها الاضراب بنسبة ١٠٠ % . وكان المتظاهرون من أفراد البوليس يجوبون شوارع الخرطوم وهم يهتفون : ( ٢٩ )

" تحرير تحرير يا بلادنا والاستقلال يا بلادنا "

وكانت الجماهير تقابل المتظاهرين على امتداد الطريق وتهتف معهم ، بل ان بعض المواطنين نزلوا الى الشارع وشاركوا فى التظاهرات .

أما موقف القادة الوطنيين وزعماء الاحزاب ، فقد كان غيما يبدو عدم مساندة الاضراب . ويتضح ذلك من نتائج لقاءات اللجنة الصغيرة التى شكلتها

( ٢٨ ) جريدة الصحافة ، العدد ٢٥٧ ، ١٩٦١ يونيو ١٩٥١ .

( ٢٩ ) تتيب (م) محمد عبد الله محمد ، تاريخ حياز الشرطة فى السودان ، ص ٦٠ .

لجنة البوليس للاتصال في زعماء الاحزاب . وقد التقت اللجنة المصغرة  
بالمسيدين عبد الرحمن المهدي وعلى الميرغني ، الا أن نقائهم حصلت بها من  
المقابلتين لم يكن ايجابيا . فكما يرى السيد عبد الكريم محمد الحسن ، عضو  
اللجنة والناطق الرسمي باسم اللجنة التمهيدية للبرليس : (٣٠)

" كان رد السيد على الميرغني : فليوفق الله الجميع . وسكت على  
هذا ، بينما قال السيد عبد الرحمن المهدي : سألناكم مطلب الشعب  
السوداني ، نتمنى استقلال البلاد " .

وعند لقاء أعضاء اللجنة بالسيد عبد الله خليل رئيس الجمعية التشريعية  
وتعذاك جاء رده : (١١)

" انتو ما يارفين ان هذه الحركة مخلة بالنظام والقانون ، وفي امكان  
الحكومة أن تجبركم عن آخركم "

وعند مناقشته من قبل أعضاء اللجنة ، واشتداد الحوار ، قام بطلونهم — من  
مكتبه .

(٣٠) نقيب (م) محمد عبد الله محمد ، المصدر السابق ، ص ٥١ — ٦٠ .

(٣١) نفس المصدر ، ص ٦٠ ، ٦١ .

ان هذه المواقف تجاه اضراب البوليس وحركته ، ومن قبل القادة الوطنيين وقتها يصعب تفسيرها ، وفي ذلك كتبت جريدة " الشعب " تحت عنوان " شعب لا قادة " ، كتبت تقول : ( ٣٢ )

" واعجب من هذا النظام وحكامه ( الادارة البريطانية ) ، امر هؤلاء القادة الوطنيين • وزعماء الاحزاب ••• أين هؤلاء القادة الوطنيون المجاهدون من هذه الاحداث ( اضراب البوليس و... صاحب من تاورات ) التي دارت رحاها في وطنهم هذا ؟••• اننا نؤمن ان نملئها صريحة في وجه قادتنا الوطنيين وزعمائنا المجاهدين اننا لم يعد لنا فيكم أمل ، ولم يعد لنا فيكم رجاء ، وهل يبقى مثل تخاذلكم أمل أو مثل انصرافكم وحبستكم رجاء ••• "

هذا التطرف صاحبه موقف يميز الحرائد المائل للحياة ، حيث اكتشفت بنقلصوص الاخبار حول الاضراب دونما تحليل أو تحليل ، ومثل ذلك ما كتبه جريدة " السودان الجديد " في عددها الصادر يوم ١٢ يونيو ١٩٥١ :

" نتيجة للوساطات والاندازات التي سبقت ، رجع الي العمل حتى صباح اليوم ( من افراد البوليس ) عدد كبير من صف الضباط وانتشار البلير ، وقد أمر جميع انتشار البوليس ، المضربين غير المتزوجين بالجله

عن القشلاو ، كما أعاد الذين يعولون أسرا فرصة خمسة أيام " .

ومع تعاقد الاحداث وتلاحقها ، والتزام القادة الوطنيين الصمت المطبق تواصل جريدة الشعب تناوولاتها في هذا لتكتب قائلة : (٢٢)

" يصب على من يريد ان يصور الموقف السياسي الداخلي فعل ذلك ولذا قد خطوت السياسة الداخلية أو لاختفائها مدة واحدة خاصة اذا اردنا ان نصور موقف المعارضة واحزابنا الوطنية ولقد مرت فترة اضطراب ، اعنى بها فترة اضطراب البوليس قسما العاصمة ...

اننا نكتب هذا لا المعودة الى حديث الاضراب وما انتهى اليه اليوم لاننا مازلنا نسمح عقابيل ذلك الاضراب لا من معينا رجال ابوليس الذين سجن منهم من سجن ورفق من رفق ... ولا من محيط العمل الذين ما زالت اجتماعاتهم مستمرة وحماهم يقوى ... . وانما نحن نلجج عقابيل ذلك الاضراب في صورة تدعو الى الخوف والاشفاق في محيط الاحزاب الوطنية والهيئات السياسية التي عاشت معنا في ظل ذلك الاضراب ، والاضراب في ظل قانون الدوائر ، باثناء المحاكمات القاسية ، وعاشت

معنا وهي تسمع مقراً تعليقات حكومة السودان على تلك الاحداث  
التي اهتز لها كيان ووجدان هذا الشعب ثم لم تقل شيئاً ولم  
تواجه هذه الاحداث برأى ولا عمل . ان المواطنين في كل موضع  
يتساءلون : أين احزابنا ؟ ويتساءلون أنهاية الجمد هذا الصمت ؟  
آخرة الجهاد هذا المكون ؟ ويتساءلون ويسألون ماذا أعادت  
الاحزاب لمستقبل الاحداث ؟ "

في ١٨ يونيو ١٩٥١ ، حوكت اللجنة التي نفذت الاضراب في جو  
عسكري رهيب . وكانت جلسات المحكمة قد عقدت في مباني محكمة جنائيات  
الخرطوم ، برئاسة المستر ترون ، قاضي محكمة جنائيات الخرطوم في ذلك الوقت .  
وقد مثل الاتهام نائب المحام العموم المستر هول . (٣٤) بينما مثل الدفاع  
الاستاذ الدرديري أحمد اسمايل ، وهو عضو مؤسس لمؤتمر الخريجين ، والعضو  
رقم (٤) في اللجنة التنفيذية للمؤتمر عام ١٩٣٨ ، والتي انتخب السيد اسماعيل  
الازهرى سكرتيراً عاماً لمؤتمر الخريجين . وقد وجست الى اعضاء لجنة البوليس  
انهم التالية :

١- مخالفة المادة (١٦) من قانون البوليس لعام ١٩١٨ .

٢- مخالفة المادة (١٢) من قانون عقوبات السودان لعام ١٨٩٩

ثم صدرت الاحكام بحسب ترتيب أعضاء اللجنة بحسب مناصبهم داخلها  
كما يلي : (٣٥)

١- عثمان عبد الرحيم " الرئيس "

٢- محمد الزبير محمد " نائب الرئيس "

٣- وداعة الله الديب

سنة سجننا لكل منهم لمخالفتهم لنص المادة (١٦) من قانون البوليس لعام  
١٩٢٨ ، وستين سجننا عن التهمة الثانية .

٤- محمد علي فذال

٥- مختار حسين

٦- عبد الفتى أبو عوف

٧- عوض الكرم قسم السيد

٨- مساعد مالك

٩- علي عبد الله

سنة واحدة سجننا لكل منهم عن التهمة الاولى وسنة أخرى عن التهمة الثانية .

أما بقية أعضاء اللجنة فقد حكم على حسن علي محمد نور بتسعة أشهر

سجننا وعلى عثمان عبد الجليل بستة أشهر سجننا .



هذا ولم تكتف المحاكمة بأعضاء اللجنة فقط ، بل شملت أفرادا آخرين من غير البوليس ، اتهموا بالتحريض ، وإثارة الفتنة ضد الحكومة . فقد حكمت محكمة جنائيات الخرطوم نفسها على رئيس اتحاد العمال محمد السيد سلام بثلاثة شهور سجنًا عن التهمة الاولى وستة شهور عن التهمة الثانية لمخالفته لنص المادة (١٢٧) " ١ " من قانون عقوبات السودان ، ثم حكم ثالث بسنة سجن لمخالفته نص المادة (٩٢) من نفس القانون . أما سكرتير اتحاد العمال ، الشيخ أحمد الشيخ ، فقد حكمت عليه بثلاثة شهور سجنًا عن التهمة الاولى وستة شهور عن التهمة الثانية وهي مخالفة المادة (١٢٧) " ١ " من قانون عقوبات السودان وستتان سجنًا عن التهمة الثالثة لمخالفته المادة (٩٢) قانون العقوبات . (٣٦)

بعد رفع الاضراب ، وانتهاء المحاكمات ، كونت لجنة لتقصي ودراسة أسباب الاضراب ، وذلك بقرار من الحاكم العام بالانابة السير جيمس ريمرتسون ، وتأسس اللجنة القاضي واتسون J.R.S.WATSON والذي التحق بخدمة حكومة السودان في عام ١٩٣٥ ، وعمل بالمديريات المختلفة ، ثم انضم لمكتب السكرتير القضائي عام ١٩٤٤ ، وبين في نفس العام قاضي بالمحكمة العليا . (٣٧) وقد رفعت اللجنة تقريرها وتوصياتها بعد أربعة أسابيع الى الحاكم العام بالانابة ، والذي أحالها الى المجلس التنفيذي ، حيث تمت اجازة معظم ما ورد فيها ، وقد

(٣٦) جريدة الشعب ، العدد ٢٩ ، السبت ٢٣ يونيو ١٩٥١ ، ص ٢ .

Sir James R., Transition In Africa , P. 143

(٣٧)

أقر الآتي من ضمن ما جاء فيها من توصيات : (٣٨)

- ١- ابعاد المحتر جيمس برايس قوندان بوليس، مديرية الخرطوم ومساعدته  
عبد النور أفندي خليل .
- ٢- تنظيم أعمال البوليس في المدن الثلاث والخرطوم والخرطوم بحري  
وأم درمان بحسب ما أوصت به اللجنة وذلك اعتبار خاص لقوة  
البوليس في العاصمة من حيث العدد والعدة .
- ٣- إعادة المفصولين فوراً دون شروط .
- ٤- الاعتراف باللجنة التمهيدية للبوليس والعمل على انشاء الاتحاد  
بشرط أن تضم الحكومة قانون الاتحاد ؛

على الصعيد الوظيفي المطلبى ، فيمكن القول أن الاضراب حقق نجاحا  
عظيما وكبيرا ولكن من الوجهة السياسية ، فقد اخفق ، لاختلاف الآراء حول هوية  
الاضراب ، هو سياسى لتحقيق مطلب فتوى نقابى ؟ أم العكس من ذلك ؟

لكن ، يستنتج مما أشاعه الانجليز - وذلك عهدهم وديدهم تجاه  
حركات التحرير الوطنية ضد المستعمر - ما أشاعوه مخافة لدى المستر  
رورتمون من أن الاضراب كان شيوعيا ، ان الشارع السياسى لم يلتفت كثيرا

لخلفيات الاضراب بل كان من الواضح أنه قد تعباً منذ فجر الاربعينيات  
وامتلاً بالحساس الوطني ، الا أن قاداته وما خطط لهم المستعمر الجاشم  
على أرض بلادهم تصارعوا حول كراسي الحكم وتولى المملطة منهم من  
داهن الادارة البريطانية المستعمرة فجاء سندهم لقوة البوليس في حركتها  
نكحها وتخاذلا . ومنهم من مثله تجارب العمم النقابي وسندته وحفزته  
للوقوف في صف رجالات البوليس ، أيا كانت مطالبهم كما فعل محمد السيد  
سلام والشيخ أحمد الشيخ ، ماهايا المستعمر ولا تقاعسوا عن دورهم الوطني  
في نصرته أي من قطاعاته أو فئاته أصابها غبن أو غيم .

ومن كل ذلك فقد يبدو سادجا وغريبا ان نحن حاولنا النظر لاضراب  
البوليس هذا باعتباره مطلب فتوى بحث ، نشأ لظروف مادية سيئة أريد  
اصلاحها ، وأقرغناه من محتواء الوطني والسياسي . وتبقى ثمة ملاحظة ذلك  
الدور الذي الياذي انتزجه قادة العمال بانحيازهم للبوليس فسي  
مقت تقاعس فيه زعماء حزيون وقادة وطنيون ، وأخيرا يمكن اقتباس ماخلصت منه  
جريدة الشعب في تحليلها الختامى لاضراب البوليس بأن كتبت تقول : ( ٢٩ )

” . . . . . ومهما كان من أمر رجال البوليس فانهم من أبناء هذه الامة  
الساخنة ، التي تحكمها حكومة الانجليز في السودان . . . . . واضراب

رجال البوليس، هذا الاضراب الفريد المجيد، ما هو الا الدليل  
 الرائج والدليل الاكبر على انه لم يبق في السودان سودانس  
 واحد يرضى عن حكومة السودان (الملكات البريطانية الحاكمة)  
 ويطلبون الى ادارتها وحكمها • وليس أحرّ هزيمة لحكومة السودان  
 من أن يخذلها بوليسها الذى تستنصر به • وانما هي البداية ••  
 بداية شعب لا ملتب له الا الحرية •

## الفصل الخامس

"قوة البوليس قبيل الاستقلال"

## آثار الاضراب على قوة البوليس

على اثر اضراب البوليس عام ١٩٥١ هـ والذي يمكن أن ترجع جذوره الى مذكرة البوليس عام ١٩٤٨ هـ فقد تمت في الفترة من عام ١٩٥١ وحتى اعلان الاستقلال عام ١٩٥٦ هـ الاستجابة لكثير من المطالبات التي نادى بها رجال البوليس، أدت الى تحديثه . فقد شملت الاصلاحات المجالات الادارية والفنية لكل أجهزة السجون، كما شملت الجانب الاجتماعي للبوليس، في الضوابط العائليّة والمدريات الاخرى .

فبعد حوالي شهر من الاضراب، رفع مدير مديرية الخرطوم مذكرة حول أعضاء البوليس، في مديريته لمدير عام البوليس هـ وذلك في ١٦ يوليو ١٩٥١ هـ، جاء فيها : (١)

"... ان زيادة ميزانية بوليس مديرية الخرطوم ضرورة لمواجهة التزاماته وبيّدي واجباته الجسيمة . ثم لا بد من تعديل شروط خدمة البوليس، حتى تكون منيرة ومجزية ( مقارنة بالشروط الحالية ) . وحتى تضمن سلامة اختيار العناصر المربحة والتي سيتم استيعابها في بوليس العاصمة الثلاثة ، لا بد من تقديم الطلب من أن يستوفي الشروط التالية :

- ١- أن يكون حسن السير والسلوك،
- ٢- اقوى الشخصية ،
- ٣- ذكـ
- ٤- نقي السيرة ،
- ٥- أن يلتزم بالنظام والطاعة ،
- ٦- ( وهو شرط جديد ) استبعاد كل من يقل عمره عن ٢٥ عاما .

وقصدنا من ذلك خلق قوة صغيرة في عديديتها ، لكنها ذات كفاءة ومقدرة عاليتين ، ويتطلب هذا :

- ١- تحسين شروط الخدمة من مرتبات وعلاوات وبدلات ؛
- ٢- تحسين فوائد ما بعد الخدمة حتى يتحفز رجال البوليس في أعمالهم ويقبلون تجديد عقود عملهم حال ما تنتهي مدده .
- ٣- توفير السكن الجيد والمريح لتوات البوليس . مع هذا فيجب التـ... أنى والتربيت في تدريب المجندين المستجدين وعدم التسرع بتفجيرهم والمـ باسم في أعمال البوليس دون دراسة كاملة وتدريب متقن ومؤسس ."

كأن مدير مديرية الخرطوم ، ورأس جهاز البوليس في العاصمة أكبر المسئولين تأثرا بالاضراب . لذا فهو أول من عمل على تحسين أوضاع البوليس كما نصت عليه المذكرة المرفوعة منه أعلاه ، وذلك كضمان وحيد لكسب ولاء رجاله .

لقد قطعت السلطات الحاكمة لحال البوليس وبوضعيته الادارية مؤخرا ، زاد من اهتمامها تلك المذكرة ، فوجد في ١٣ يوليو ١٩٥٢ أ. ب. بعد حوالي العام من الاضراب منشورا صادرا من مدير عام البوليس الى كل مديري المديريات الخرطوم الشمالية ، كسلا ، النيل الأزرق ، كردفان ، دارفور ، أمالي النيل ، الاستوائية وبحر الغزال ، جاء فيه : (٢)

"على كل المديرين امداد رئاسة البوليس بأمر ما يمكن بموقف السلطات الممنوحة منهم الى قيادات البوليس في مديرياتهم بموجب الفقرة ٨ (١) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ . (٣) وما اذا كان هنالك أي تفويض كتابي سابق للقيادات أم أن سلطاتهم كانت تخول لهم شفاهة من المديرين ."

وقد جاءت ردود جميع المديريات سلبية وأي لا تفويض لديها ممن المديرين الى القيادات ، عدا مديريتي كسلا ودارفور . فمدير مديرية كسلا

(٢) رئاسة شرطة السودان ، أرشيف ، المصدر السابق .

(٣) لند ، المادة ، راجع الفصل الثاني .



أوضح في رده أن هناك توجيها صادرا من مدير مديرية كسلا المستر هانكوك G.M.HANCOCK في ١٩ مارس ١٩٤٩ بتفويض بعضا من صلاحياته السي تمندان البوليس في مديرية كسلا وقتذاك . وهو تفويض محدود اقتصر على بعض الصلاحيات للإدارة والميزانية العامة والمخازن وكانت في السابق من اختصاص مدير المديرية ، كما ختمتمندان البوليس وفقتشى المراكز بصلاحيات التعيين والتفويض للرتب مادون رتبة الصول والفصل . أما حاكم دارفور ، وهو المستر هندرسون K.D.HENDERSON فقد أصدر أوامره بصورة لمدير البوليس بتفويض بعضا من صلاحياته بموجب المادة (٨) (١) ، من قانون البوليس ماثلة لتفويض مدير مديرية كسلا . وذلك في الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٢ (٤) وقد خص بصلاحياته المفوضة كل من القمندان وفقتشى المراكز ، بمعنى آخر ، كان من نصيب المفتشين في دارفور ومن حقهم ترقية الانفاز في البوليس السي أونباشية . وعلى هذا التفويض تلقى حاكم دارفور ردا قاطعا من مدير البوليس وقتذاك المستر بيتي ب C.C.BEATY Pownall يحلمه فيه بأن تزاره بتفويض سلطاته للمفتشين للترقيات غير قانوني ، بأن المادة (٨) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ تخول له تفويض القمندان وليس المفتش .

---

(٤) رئاسة شرطة السودان ، أرشيف صندوق ٥٤ ، ملف ١٧ - ١ - ٢٠٣

هذا الخلط ، يبرز لنا ، الصراع بين البوليس والاداريين ( مفتشين  
ومأمير ) والذي لم يحسم منه اصدار قانون البوليس لعام ١٩٢٨ .

في ١٧ نوفمبر ١٩٥٢ ، أصدر المستر بيتر C.C.BEATY توجيها  
الى السكرتير القضائي جاء فيه : (٥)  
" بموجب الفقرة ٤ (٢) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ ، قرر  
سعادة الحاكم العام (المستر روبر هاو ١٩٤٧ - ١٩٥٥ ) منح  
ملاحيات وسلطات بوليس السودان كاملة لقوات حرس الصيد بمنطقة  
حظيرة الدندر فقط ، الرجاء المبر على نشر هذا الاعلان في  
العدد القادم للجريدة الرسمية ( النازقة ) ' .

وقد أرسلت صورة من الخطاب الى قائد قوات حرس الصيد . وقد  
دعنا هذا الحديق عن قوات حرس الصيد توضيحا لما تنفرد به السلطات  
الحاكمة من موضوعات غير ذات بال وتهمل جوهر أعمال البوليس والتي لا يكاد  
يقوى على تنفيذها بفعالية قانونه ( لعام ١٩٢٨ ) معجز قناداته في الخرطوم .

في السابع من ديسمبر ١٩٥٢ ، أصدر مدير عام البوليس منشورا الى كل

مديرى المديريات ومدير السكة حديد وحكمدار بوليس، مورتسودان أورد فيه  
الآن : (٦)

” لقد وافق سعادة الحاكم العام على ادخال بعض التعديلات  
فى زى البوليس، ستطبق هذه التعديلات كما فى الملحق (أ) •  
فى منتصف العام القادم (١٩٥٣) • أما الزى الحالى فيجب  
أن يرتدى البوليس فى المناسبات الرسمية الزى الابيض لكل من  
مديرية الخرطوم ومورتسودان • ويشاركهم فى ذلك بوليس المرور •  
بينما فى المديريات الأخرى • يجب لبس الجبة • مع عمة كاكس •  
بالكفة عوضا عن البرنيطة الجديدة • وموجب التصديق المالى  
الذى تحصلنا عليه • فتصرف جبة وحدة سنويا وثلاثة قصبان  
لبوليس الأرباب • بينما تصرف جبتان وقصبان لبوليس المدينة • ولذا  
فلبس البوليس العادى أثناء خدمته قميص وداء • وجبة مرداء لبوليس  
المدين • أما بالنسبة لبوليس المدينة • فلبس القميص والرداء متروك  
لتقدير سلطات مدير المدينة • ولذا • فقد أصبح من الضرورة •  
مبالنسبة الى الميزانية • تقسيم البوليس اداريا الى ارباب ومدين •  
عليه أرجو افادتى بالتقسيم لكل مديرية ” •

توالت ردود المديريات الى مكتب مدير البوليس، وفي مارس عام ١٩٥٢  
صدر كشف يفصل تقسيمات قوة بوليس السودان الى وحدات ريفية ومدنيّة  
لكل مديرية بما في ذلك بوليس المسكة حديث في عملية وخارجيا . ويتضح  
ذلك من الجدول الجين أدناه :

"بوليفر السودان مختلفا الى بوليفر ريفي ومدني"

ديسمبر ١٩٥٢/١٩٥٢

المديرية	البليد، المدن		السكان، الريفي	
	الوحدات	عدد القوة	المحطات	عدد القوة
١- رئاسة بليد السودان	كلها	٧٤	—	—
٢- المجلس التشريعي	كلها	١٧	—	—
٣- الخرطوم	كلها عدا المحطة	٩٨٨	المحطة	٤٨
٤- الشمالية	عظيمة وحلقة	٢٦٠	كل المديرية عدا حلقة وعظيمة	٢٢٧
٥- كسلا	—	—	كل الوحدات	٦٣٢
٦- بور سودان	كلها عدا المحطة	٤٤٨	المحطة فقط	١٣
٧- النيل الأزرق	مدني + كوست	٥١٧	باقى التوبة عدا مدني - كوست	٤٥٦
٨- كردفان	الأبيض	٧٧٠	باقى القوى عدا الأبيض	٤٧٣
٩- دارفور	لا توجد	—	كل الوحدات	٥١٩
١٠- أمالي النيل	لا توجد	—	كل الوحدات	٦٨٧
١١- الاستوائية	جوبا	١١٧	باقى القوة عدا جوبا	٣٠٥
١٢- بحر الغزال	واو	٧٥	باقى القوة عدا واو	٢٦٥
١٣- السكة الحديد	بئر قشور الخور	٢٠٩	باقى القوة عدا بئر قشور الخور	١٤٦

٣٠٥٢٥

٣٠٧٢١

١٧٠٦

=====

الجملة : ١١ القوة العامة لبوليفر والمدني

١١ قوة بوليفر الارياق

الجمالى القوة بالسكان

## الوضع الاجتماعي للبوليس بعد عام ١٩٥١ :

كانت أولى الخطبات التي اتبعت نحو توطيد علاقة رجل البوليس بزملائه، بعد رفع مذكرة عام ١٩٤٨ ثم اضراب عام ١٩٥١، ان انشئت ادارة لشئون الافراد برئاسة تميم بنشون أفراد البوليس وظروف معيشتهم والترفيه وكافة النواحي الاجتماعية .

لقد كانت مطالب البوليس في مذكرته • ومن ثم اضرابه عام ١٩٥١ • ترتكز على الجانب الاجتماعي المفقود بين أفراد البوليس، بهذا ما لمسه القمندان أمين أحمد حسين، وعند رحل الي مدينة ود مدني عاصمة النيل الأزرق وتسلم عمله بها عام ١٩٥٠ كمستول أول عن البوليس • فبعد استلام واجباته قام بعمل مسح اجتماعي لأفراد البوليس وتكشف له سوء أحوالهم وتدني أوضاعهم المعيشية • وتغشى سوء التغذية بين أطفالهم حيث أن ممكن بعض الامر كان في غرفة واحدة لا تزيد مساحتها عن ٤×٤ أمتار يلحق بها مطبخ صغير • وسبب اكتظاظ ثكنات السكن تفتت وانتشرت الأمراض الفتاكة بين الرجال والنساء • (٧)

وقد عمل السيد أمين أحمد حسين بعد تقاربه مستفيضة عن أوضاع البوليس السيئة هذه • عمل على الحصول على مبالغ كبيرة لتحسين ظروف اسكان

---

(٧) رئاسة شرطة السودان • قسم العلاقات العامة • ورقة عمل " حول المال

الخيرى " • أعدت في ٢٠ أغسطس ١٩٧٨ • ( من غير تصديق ) •

قوات البوليس بود مدن ، حيث ان حالهم ذات قد أثر في مسار الأمن واستتبابه في المديرية . وأول ما انجزه ، أن عمل على تسوير كل غرفتين متلاصقتين كمزول واحد . يشتمل أيضا على مطبخ في كل منزل ، ولتصبح المساحة لكل منزل ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ متر .

وعلى عهده ، انشئ ما كان يعرف بالسندوت أو المال الخيري ، وقد بدأت التجربة بمدن ، وكان الاشتراك لكل من يرغب من رجال البوليس خمسة قروش ارتفع فيما بعد إلى خمسة وعشرين قرشا شهريا . وبعد الاستطلاع ، كانت الاموال تصرف على مشروعات خدمية مختلفة شملت :

- ١- انشاء دور حضنة لتعليم الصغار من أبناء البوليس ، وقد نفذ هذا المشروع في مدن أولا ثم بعدها في الحماحيما .
- ٢- الاشراف ماليا على تعليم أبناء البوليس حتى المرحلة الجامعية (٨)
- ٣- انشاء دار للولادة لرعاية نساء البوليس أثناء فترة الحمل وحتى الوضع والعناية بهن حتى مغادرة الدار .
- ٤- منح مساعدات أو سلفيات مالية عند الزواج .
- ٥- منح مساعدات مالية للارامل من نساء البوليس المتوفين وترحيلهن إلى مواطنهن ، لتتأمل المال الخيري بتعليم أبناء المتوفى حتى .

(٨) المحل (م) سيد الجعل ، مدن ، ١٤٥٥ هـ " وقد اتفادني بأمر ابنه الأكبر -أبيي- تخرج في جامعة الخرطوم كلية الشريعة ، وقد باصل تعلمه بمنحة من مالية السندوت ، " .

## الجامعة

٦- يلتزم الدال الخيري بشراء الأدوية للعلاج لأى فرد من البوليس

أو بشرائها من الخارج ان لم تتوفر بالسودان •

٧- اعداء منحة لمن أقعده العمل من رجال البوليس أثناء تأديته

واجبه بجانب ما تمنحه الحكومة من معاش •

(٩)  
ويشرف على مال الصندوق الخيري مجلس يعرف " بمجلس الصندوق الخيري " ويتكون من جانب واحد بعثة من الانصار والمجلس الحق في النظر في أى حالة تستوجب البحث والبت في أمرها • كما تقع ضمن اختصاصات المجلس ايجاد المدارس المناسبة لابناء البوليس حسب سكنهم •

يقدر تطور مشروع الدال الخيري ليعرف فيما بعد " بمشروع التقدم الاجتماعي لبوليس النيل الأزرق • وذلك في مارس عام ١٩٥١ • واشرف على هذا المشروع كلية السيد أمين أحمد حسين ، الذى أنشأ جمعية تعاونية في شكل " كتتين " ماقتلاقي لبية الملايم ، والخردوات ، ويجاور ذلك "الكتتين" دكان آخر لبية اللحوم والخضروات كما استجلبت ماشية للتسمين ، وعرضها للبيد أو الذبيح ، بل وزع الكثير



من الخضروات في منطقة الحوش. (١٠) وعلى اثر تطور الجمعية هذه ، تبلور مجلس الصندوق أو المال الخيري في هيئة جديدة سميت " مجلس البوليس " ، وكان أعضاء المجلس ينتخبون لعضويته من قبل فوسم كالليارة والسجانة والسوار ، والطارق ، والموسيقى . ويرأس المجلس حكمدار البوليس ، كما انبثقت من المجلس عدة لجان منها لجنة المشتروات ، ولجنة تحصيل ديون الجمعية ، لجنة حساب اشتراكات المال الخيري .

وفي الخرطوم ، عمل بهذا النظام بصورة مختلفة في عام ١٩٥١ ، وقبل اضراب البوليس عام ١٩٥١ . ولكن في عام ١٩٥٢ ، تم نقل السيد أمين أحمد حسين الى رئاسة بوليس السودان بالخرطوم فعمل على تعميمه في كل مديريات السودان بما في ذلك المديريات الجنوبية .

ويروى اللواء (م) سدره ، ان من بوادر نشأة هذه الجمعيات وكجزء من برامج الترفيه أوحد ما عرف " بيوم البوليس " وهو عبارة عن يوم رياضي ، اجتماع حافل في شكل مهرجان متصل تبرز فيه أوجه النشاط المختلف لكل فرقة البوليس ، العاملة . كما توزع المنشورات التي تحتوي على التعريف بالبوليس وجمعياته وأهدافه ، الشيء الذي كان له أليق الاثر في نفوس المواطنين .

---

(١٠) اللواء (م) لويبر ، سدره ، المصدر السابق .

بالأثر على كثير منهم ورغمهم في الالتحاق بالبوليس وحمل بوليس المديرية  
الأخرى محمد مغير بصورة أو ما علو ما وصل اليه خطا بوليس مديرية النيل  
الازرق من تعاقد وتكاتف وتقديم ورقى .

وفي الخرطوم ، تأسس أول نادى لبوليس ، وذلك بعد اضراب عام ١٩٥١ ،  
وعرف " بدار البوليس بالسجون " . وقد تكلفت بتشيدته السلطات الحاكمة بينما  
في مدني تم بناؤه على حساب المال الخيري . ( ١١ ) وقد اهتم النادى  
في الخرطوم بالنشاطات المختلفة لضباط البوليس لمد الفراغ والترفيه ، فكان  
قبلة أنظار الاداريين والصحفيين . كما دأب على اقامة الحفلات الترفيهية ، التي  
كانت تنقل الاعضاء من جو الرتابة في العمل الى مجال آخر تتجدد به  
الهمم وتسدو به النايات وتزيد به روابطهم مع بعضهم البعض ومن موظفي الدولة  
في امراق الأخرى .

الى جانب ذلك ، فقد كان للنادى دور ايجابي في تطوير الاداء الامنى  
العام ، بما كان ينافى فيه عبر الجلسات بين الحضور من سلبيات العمل ،  
وأوجه القصور المختلفة . كما كان الاعضاء ملزمين بسداد الاشتراكات حتى أولئك  
الذين هم خارج الخدمة كانت تستقطب منهم رسوم الاشتراك الشهرى . ( ١٢ )

( ١١ ) اللواء ( م ) لميس سدره ، المصدر السابق .

( ١٢ ) نقيب ( م ) محمد عبدالله محمد ، تاريخ جواز الشرطة في السودان ، ص ٢٨ .

لقد كان الدافع والمؤثر وراء كل ذلك ، انقضاء العمل النقابي  
 السرى بين البوليس فى أواخر الاربعينيات ثم ترابطه أكثر فدا بعد الانحلال  
 هذا الى جانب مساهمة توجهات الحركة الوطنية باستعداد عدتها وتأسيس  
 الشارع السياسى بفعل مؤتمر الخريجين والدور الفزجة والرياضية والاجتماعية  
 الأخرى فى أفراد البوليس، وهيئاته .

وضه البوليس بعد توقيع اتفاقية حرة تقرير الحير فى ١٢ / ٢ / ١٩٥٣ هـ

#### وسودنة وظائف البوليس :

شهدت البلاد تطورات خلية من الناحية السياسية بعد نجاح الثورة  
 المصرية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فقد تحسنت الاحزاب السياسية السودانية  
 لتسجد مالبها لنيل الاستقلال وتضافرت فيها جهود النقابات والاتحاد  
 كان لابد لبريطانيا من أن ترضى لهذه الضغوط خاصة بعد انحياز مصر الى  
 جانب المطلب الذى تقدم به حزب الأمة خلال مفاوضات مصر فى مايو ١٩٥٢  
 بالخاء ، بحق تقرير الحير بمنح الحكم الذاتى للسودانيين ثم تلاه أيضا مفاوضات  
 الحكومة المصرية مع الاحزاب الاتحادية بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٥٢ . ( ١٢ )

توثيق اتفاقية حق تقرير المصير والحكم الذاتي بعد جولات من التفاوض بين مصر وبريطانيا في ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، وكانت أهم ملامح تلك الاتفاقية : (١٤)

- ١- تكونت الاتفاقية من خمسة عشر مادة و٤ ملاحق
- ٢- نصت الاتفاقية على فترة انتقالية تنقضي بعدها إدارة الحكم الثنائي بالسودان ،
- ٣- تشكل " لجنة " من خمسة أعضاء ، اثنين سودانيين ، ومصري ، وبريطاني وباكستاني لمساعدة الحكم العام في تصريف دفة الحكم وتنفيذ مهامه ،
- ٤- يتم تشكيل لجنة " للانتخابات " من سبعة أعضاء ٣ سودانيين ومصري ، بريطاني ، وأمريكي وهندي ، للاعداد والإشراف على الانتخابات البرلمانية السودانية ،
- ٥- تشكل لجنة " للسودنة " من خمسة أعضاء ٣ سودانيين ومصري ، وبريطاني ، لتنظيم عملية سودنة الوظائف في ثلاثة قطاعات هي : الإدارة ، الجيش ، البوليس ، وأي وظائف أخرى تراها ضرورية في فترة لا تتجاوز ثلاثة سنوات .

بدأت تلك اللجان أعمالها بعد تشكيلها مباشرة وكان من لجنة الانتخابات أول الخطوات الجادة نحو تنفيذ بنود اتفاقية عام ١٩٥٣ ، واجريت الانتخابات في نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ ، وفي أول يناير ١٩٥٤ ، اكتسح الحزب الوطني الاتحادي الانتخابات محرزاً أغلبية ساحقة على منافسيهم من حزب الأمة محدثاً مفاجئة غير متوقعة ، وانتخب السيد اسماعيل الأزهرى كأول رئيس سوداني لمجلس الوزراء . وفي ٩ يناير ١٩٥٤ أعلن تشكيل أول مجلس وزراء سوداني من الاكثية بالبرلمان - الوطني الاتحادي ، وكان عدد الحثائب خمسة عشر حقبة وزارية .

كان أول رد فعل لتشكيل الحكومة الجديدة للفترة الانتقالية ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ، وبعد خروج حزب الأمة ، أحداث مارس ١٩٥٤ ، والتي بدأت باعلان انعقاد الدورة البرلمانية الثانية في أول مارس ١٩٥٤ ، والتي يشرفها اللواء محمد نجيب رئيس وزراء مصر ورئيس الوزراء . جاء رد الفعل في أوساط الانتصار ، حمود هائلة وقد بعضا من الأقاليم ومظاهرات اجتاحت العاصمة احتجاجا على حضور الضيوف وللحساسية المفرطة من التواجد المصري والسببى بمسالى حكومة اسماعيل الأزهرى ، وقد من تلك الأحداث عدد من مسميات الاصابات توفي بعض الاعضاء ، فيها وتم القبض على مساعد سكرتير حزب الأمة بالذى حكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم فيما بعد الى السجن أربعة عشر عاماً .

وبعد هذا مؤشرا لرفض حزب الأمة التام لأيّة صيغة من الاتحاد مع مصر . (١٥)

وما تصاعد الأحداث هذه ، سارت أعمال لجنة المودنة ، واستطاعت خلال ثمانية أشهر اقراء من أعمالها وذلك في أغسطس ١٩٥٥ ، وأجاز البرلمان التقرير المرفوع اليه من اللجنة . وقد نجحت اللجنة في بداية أعمالها ومنذ الشهور الأولى في سودنة وظائف الجيش والبوليس ، وكان عسدد ضباط البوليس الذين تم استبدالهم ثمانية ضباط ، (١٦)

بدأت اللجنة سودنة وظائف البوليس في مديرية الخرطوم ثم مديريات النيل الأزرق وكردفان ، دارفور ومقبة المديريات الأخرى في أواخر عام ١٩٥٤ . ففي الخرطوم ظهرت بأكبر استبدال وظائف البوليس بالسعدانيين في مايو ١٩٥٤ ، وذلك حينما تسلم مدير مديرية الخرطوم في ١٣ مايو ١٩٥٤ خطأ من قسندان بوليس مديرية الخرطوم وجاء فيه : (١٧)

---

(١٥) جريدة الأيام وعدد خاص عن الاستقلال ، ١٩٨٦/١/٢٤ ص ٤٦ ، وأيضا :

(١٦) M.O.Beshir, Revolution And Nationalism In The Sudan, P.180

(١٧) رئاسة شرطة السودان ، الشيخ ، صندوق ٥٤ ، ملف ١٧ - ١ - ٣

الرتب والألقاب الجديدة للبوليس .

" في ٢ مايو ١٩٥٤ واحتج ٢١ ضابطا من بوليسر المديرية  
وتساءلوا عن عدم ملائمة الألقاب العربية للرتبتين Chief Inspector  
Inspector وتقدموا على اثر ذلك بثلاثة اقتراحات  
لاستبدال تلك التسميات ، وقد فاز الاقتراح رقم (١) بأغلبية  
عشرة أصوات :

(١) مفتش Inspector

ملاحظ Chief Inspector

تم بالفعل ارسال تعميم في هذا الخصوص من مدير عام البوليس  
الى كل قنصليات البوليس في مديريات ، كسلا ، كردفان ، دارفور ، أعالي  
النيل ، الاستوائية ، بحر الغزال ، النيل الأزرق ، إضافة الى بوليسر السكة الحديد  
عظيمة وحكمدار بوليسر بورتسودان ، وذلك بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٤ . ويلاحظ  
من المنشور الذي عجم نقطتين أساسيتين : (١٨)

١- لم يتم توجيه المنشور في عنوانه الى مديري المديريات ، كما  
كان والى وقت قريب ، وتم اصدار المنشورات الى مديري المديريات  
من مكتب السكرتير الاداري .

٢- ظهور شعار البوليس على رأس الخطاب كاملا ، تبين صندوق  
البريد ٢٨٨ الخطوط .

وقد جاء رد المدرّسات في عمومياته ماثلاً نحو تأييد ما اقترحه بوليس  
الخرطوم • وشذت عن ذلك مديرية كردفان والتي اقترحت تبني القاب ورتب  
قوة دفاع السودان العسكرية • وبعد أخذ ورد استقر الرأي على الأخذ  
بمقترحات بوليس الخرطوم بشأن الرتبتين •

اكتملت سيطرة وثلاثين بوليس مديرية الخرطوم في مايو عام ١٩٥٤  
حينما عين القندان الحاج أبو شرا مديراً لبوليس الخرطوم • ثم في أكتوبر  
١٩٥٤ السيد أمين أحمد حسن أول سوداني لمنصب مدير عام البوليس •  
وله مساعدان هما عثمان جاد الرب ومالك محمد طاهر • ففي ١٣ أكتوبر  
١٩٥٤ أرسل مدير عام البوليس خطاباً إلى السيد الوكيل الدائم لوزارة  
الداخلية جاء فيه : (١٩)

- |                          |                                      |
|--------------------------|--------------------------------------|
| ١- منزل المستر شارلو     | للسيد مدير عام البوليس               |
| ٢- منزل المستر ايفانز    | للسيد مساعد المدير للإدارة           |
| ٣- منزل السيد محي الفضلي | للمسيد مساعد المدير لشؤون<br>البوليس |
| ٤- منزل المستر شالز      | للسيد قندان بوليس للأمن              |

---

(١٩) رئاسة شرطة السودان • أنيف • شنودة • ٢٢٢ • ملك رقم ٩ - ١ - ١ •



- ٥- منزل المستر                      للسيد مساعد العدير للمباحث
- ٦- منزل المستر دانيال              للسيد قنديل بوليس الخرطوم
- ٧- منزل المستر بير                  للسيد قنديل كلية البليص

التوقيع : أمين أحمد حسين  
مدير عام البليص

أما منازل بقية الضباط للرتب الأخرى فقد جاء تقسيمها على النحو  
التالي : (٢٠)

- ١- رئاسة مجلس السودان : ٦ منازل حكومية ومنزل مستأجر بيانت  
في أم درمان .
- ٢- منطقة الخرطوم : ٧ منازل منها ٥ حكومية واثنين بالايجار  
وهناك ذابان يسكنان في منزل واحد ، كما أن هناك أحد  
الضباط يسكن البركة الشرق .
- ٣- منطقة أم درمان : ٦ منازل ، منها ٤ حكومية ومنزلان بالايجار  
وجميعها بحس الملتزمين بأم درمان .
- ٤- منطقة الخرطوم بحري : ٤ منازل ، واحد جنوب ثلاثة بالايجار .

نستنتج من هذه الاحصائيات أن عدد المنازل الحكومية بمديرية الخرطوم للضباط (الكبار والرتب الأخرى) اثنين وعشرين منزلاً أجريت بتبسة المنازل . وقد صادق الوكيل الدائم على تمكن ناز الضباط بتلك المنازل بعد أن تمت سودنة وظائفهم .

أما في المديريات الأخرى، فنجد نهاية عام ١٩٥٤ كانت سودنة «دعاء» القنصانات بالمديريات المختلفة بما في ذلك المديريات الجنوبية . في مديرية النيل الأزرق، يصب مدير المديرية وهو رئيس جهاز البوليس أيضاً رسالة إلى المراكز مودعاً لهم وشاكراً لهم حسن تعاونهم معه وإخلاصهم بالشجاعة والمستوى العالي . وهو يدلل ما كان قد ذهبنا إليه في قدرة وكفاءة عالية للبوليس بمديرية النيل الأزرق : (٧١)

لقد كانت أقسام رئاسة بوليس السودان في ١٩٥٢ على النحو التالي : (٧٢)

مدير عام البوليس	Commissioner Of Police	—
مساعد مدير البوليس "إدارة" "Assit. Commissioner Of Police"	Assit. Commissioner Of Police	—
مساعد مدير البوليس "مباحث" "Assit. Comm. Of Police (C.I.D.)"	Assit. Comm. Of Police (C.I.D.)	—

(٧١) راجع حجة الخياط بالملحق ( ) .

(٧٢) رئاسة شرطة السودان ، أرفيف ، صندوق ٢٥٤ ، ملف ٢٨ — أ — ١ .

— مساعد مدير البوليس لشئون الأفراد Asst. Comm. P. Persons & Welfare

— قائد الأمن Commandant Security

— حكمدار الادارة superindendent Administration

— حكمدار الأمن (أ) داخل Supt. Securty Branch(A)

— حكمدار الأمن (ب) خارجي Supt. Securty Branch(B)

— مساعد الحكمدار للجنية والسجلات Assit. Supt. Crime & Records

— رئيس ذباط الجوازات Chief Passport Officer

— رئيس الكتبة قسم الأمن Head Staff Clerk security

ثم بعد اكتمال المردقة ، تبدل الوضع ، لنجد في مالم الفترة الانتقالية

١٩٥٤/١٩٥٥ ان ادارات البوليس علم مستوى الرئاسة توسعت لتشمل الآتي :

١- فروع الادارة ، ويشمل : الادارة ، وشؤون الأفراد ، والاجتماعات ،

والتدريب .

٢- فروع الحمايات ويشمل قسم الأمن الداخلي ، والخارجي ، ومجالات

الجريمة ، وبكافتها .

### الجنسية السودانية :

لقد اشتمل فرع الإدارة على قسم للجوازات والجنسية والهجرة • وبعد هذا القسم من أهم الأقسام بعد تزايد الطلبات على استخراج الجنسية السودانية والحاجة الملحة إليها في الانتخابات •

في عام ١٩٤٨ صدر قانون تعريف السودان الدستوري لعام ١٩٤٨ •  
يتم جاء في القانون: (٢٢)

"... يعتبر السودان هو (أ) الشخص المولود شرعاً في السودان من أب من أهالي السودان الأصليين أو غير شرعي لأُم من أهالي السودان الأصليين أو استوطن من أسلافه الذكور من قبل يناير ١٩٤٨ •

(ب) الشخص المولود في خارج السودان إذا كان مولوداً من أب سوداني أصلي أو مولود غير شرعي لأُم سودانية الأصل •

(ج) الزمجة المولودة داخل أو خارج السودان إن كان زوجها مدانياً الأصل أو أن لا تحتفظ بجنسيتها السابقة •

أما المستوطن فهو أي شخص لا يكون سودانياً بحقبة السادة (ب)

أعلاه ويقتض السكتر الإدارى باستيفاءه للشروط الآتية :

(١) مستواج فوق السودان (أ) و (ب) - لي... حاصلا على خمسة أخرى .

لكل شخص مستوطن بالسودان أن يدعى ذلك ويطلب من السكتر الإدارى شهادة بذلك .

" للسكتر الإدارى الحق فى إلغاء أية شهادة صادرة اقته بذلك أو لأى من الأسباب التى يراها تستوجب السحب أو الإلغاء " .

وفى عام ١٩٥٣ أصدر الحاكم العام المير روبرت ٢٠ أملا للتتويج هوية السودان بناء أساسا على مشروع تعريف السودان لعام ١٩٤٨ . ويتبع ذلك إنشاء قسم منفصل للجوازات والهجرة تحت إشراف مدير إدارى ليكون مديرا الجنسية . وانحدرت مئة القسم فى استصدار شهادات الجنسية . (٢٤) . واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٥٧ حينما صدر أول قانون للجنسية السودانية . وقد شهد عهد (١٩٥٨ - ١٩٦٤) الحكومة العسكرية الأولى ، اندمجت وزارة الحكومة

---

(٢٤) اللاء (١) لمير، سدة ، الخولام ١٩٨٥ .

المحلية وتم سحب كل الإداريين من مختلف المصالح ممن خدم مدير الحفصة  
معين عليها شهاب بدرجة مساعد مدير البلدية لشئون الجوازات والهجرة والجنسية،  
وتضمن الهجرة هنا شئون الأجناب وحركتهم .

لقد تزايد تعداد قوات بلدية السودان على النحو التالي : ( ٦٥ )

١- ١٩٥٣/١٩٥٢ ٧٢٠٦ رجل بـ ٧٢٠٦

من غير الزياد

٢- ١٩٥٦/١٩٥٥ ٧٤٦٩ " ٧٤٦٩

الزياد والرتب الأخرى

٣- ١٩٥٦/١٩٥٨ ٨١٨٦ " ٨١٨٦

الزياد والرتب الأخرى

هذه القفزات لمحمو قوة بوليس السودان موزعة على مديريات السودان  
التسع يعزى الى ما أفرزته الصحوة الوطنية والشعور القومي نحو نيل الاستقلال  
بالتالى حوجة السلطات الحاكمة الى تحديد أعداد كبيرة من أفراد البوليس  
لتوليد دعائم سلطتها . هذا الى جانب التفاعلات السياسية التي تشعبت من

قوى الأحزاب تجاه السلطة فيما بينها . ويلاحظ تزايد قوة البوليس بصورة  
 سرية منذ عام ١٩٥٤ حينما أرسل مفتش عام البوليس، وختان المستر وابن  
 A.F.WYNNE رسالة بتاريخ ١٦ يونيو الى مدير مصلحة المخازن والسلاح  
 يعلمه فيها أن القوة الجديدة والتي تحتاج الى زى البوليس ومناعه ، يزيد  
 عددها على الألف من ضباط الصف والجنود ، وهي سيتم استيعابها ضمن  
 الخطة الزامية للتوسيع في قوات البوليس . (٢٦)

### تقرير المصير :

في يونيو عام ١٩٥٥ وضع للأحزاب والقوى السياسية المختلفة ، أن فترة  
 الانتقال تقرب من نهايتها ، وحدث خارجيا أن احتج بالقاهرة مشلو بريطانيا  
 ومصر لمناقشة تكوين لجنة دالية لتشرف على تقرير مصير السودان . تلا ذلك  
 أن تم تنحية اللواء محمد نجيب من رئاسة الحكومة المصرية في يوليو ١٩٥٥ . (٢٧)

في أغسطس اجتمع البرلمان السوداني وأجاز قرارا بجلاء القوات البريطانية  
 بإحصرية من السودان ، كما قرر تقديم طلب لحكومة السودان - دولتي الحكم  
 التام للموافقة على إجراء استفتاء شعبي لتجديد مستقبل السودان ، وقد وافق  
 على ذلك كل من السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المدي . كما أبدت

صر موافقتهما في أكتوبر ١٩٥٥ شلتها بريطانيا في نوفمبر من نفس العام .

بدأت عمليات جلاء القوات العسكرية والبريدانية من السودان منذ نوفمبر ١٩٥٥ . وكان السير ريمون هاو الحاكم العام قد غادر الخرطوم منذ مارس ١٩٥٥ ، وخلفه السير أنوكس هلم ، وهو آخر حاكم عام لدولة الحكم الثنائي بالسودان . وأصدر البرلمان السوداني في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ قراراً بإعلان استقلال السودان ، وطلب من الحكومتين المصرية والبريطانية الاعتراف بذلك (٢٨) ، على أن تخول سلطات الحاكم العام الدستورية إلى مجلس السادة يتكون من خمسة أعضاء أحدهم من مواطني جنوب السودان .

وتم المشهد الأخير لاستقلال السودان في أول يناير عام ١٩٥٦ ، حين نبتد جميع غفير من المواطنين يتقدمهم السيد اسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء ، شهدوا انزال العلمين المصري والبريداني للمرة الأخيرة ، ورفع علم السودان عالياً في سماء الخرطوم .



### فترة ما بعد الاستقلال :

بعد اعلان الاستقلال ، وفي عام ١٩٥٦ ، كان تعداد قمة بيليس  
لسودان كالآت :

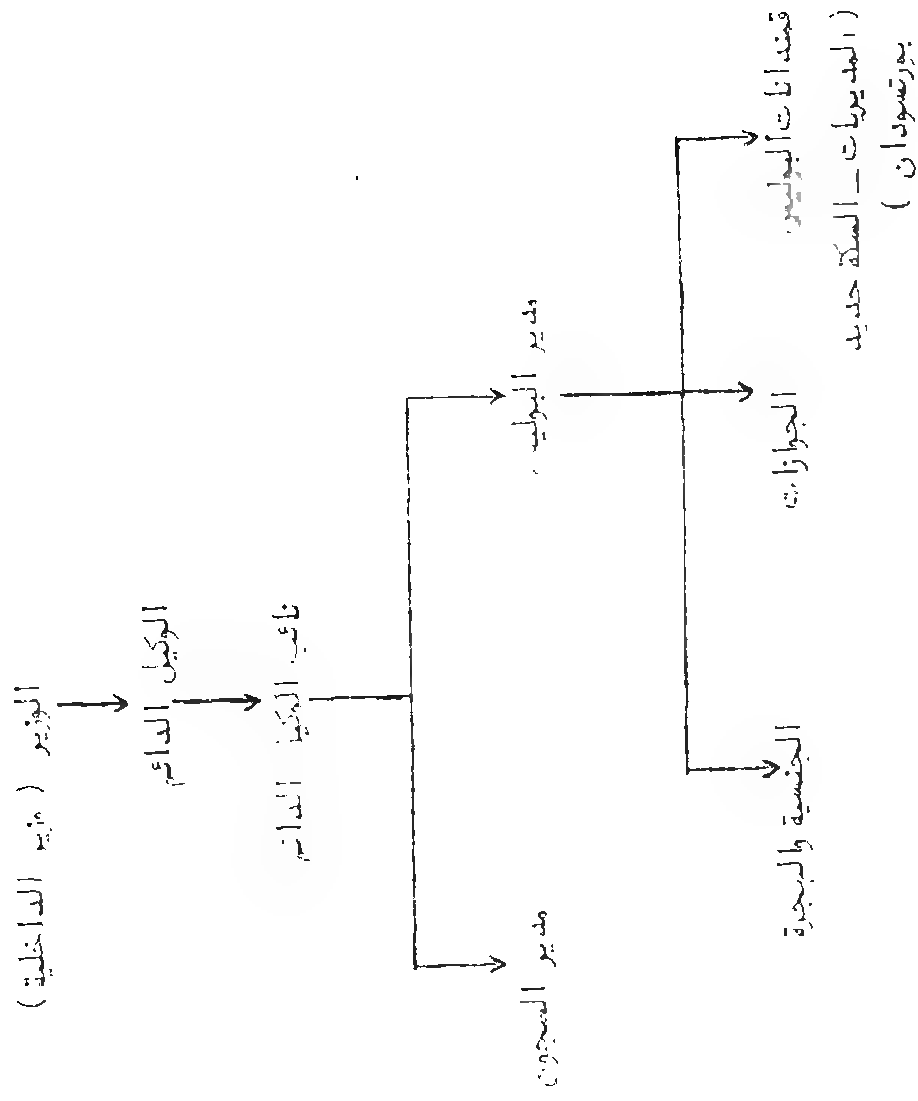
١٦٩	ضابط
٢٢٠٠	من الرتب الأخرى

قد تزايد هذا العدد بصورة كبيرة ليصبح في عام ١٩٥٩ كما يلي :

١٨٦	ضابط
٨٨٠٠	من الرتب الأخرى والانفرد (١)

أما قيادة رئاسة البيليس ، بالخطوط ، فقد كان أول مدير بيليس سمدان  
هو السيد أمين أحمد حسين ، وكان له مساعداً هما : عثمان جاك الرب ومالح  
محمد طاهر ، وكلاهما برتبة ثكنان ( عميد ) ، بينما كان مدير البيليس بدرجة  
" اللواء " . وفي عهد أول حكومة وطنية عام ١٩٥٦ ، أقيى السيد أمين أحمد  
حسين بعد تولي حزب الأمة السلطة بحجة أن والد أمين أحمد حسين كان  
" بمباشي " في الجيش المصري واتهموه ضمناً بأنه يحمي الجنسية المصرية مما

( ١ ) Harlod D.Nelson&Others, Area Hndbook For The Democ-  
ratic Republic Of The Sudan,  
(Washington 1973), P.306



يفقده الأهلية في تولي منصب دستوري ، وظل المنصب شاغرا لفترة . وكان مدير البوليس بالانابة هو السيد صالح محمد طاهر ، والذي ظل يعمل لفترة تقارب العامين وحتى تم تعيين السيد عباس محمد فضل مديرا للبوليس . وكان خلال فترة السوينة يتولى منصب مدير مصلحة السجون ، ثم عين لمنصب مساعد الوكيل الدائم لوزارة الداخلية وكان أول سويدات يتقلد هذا المنصب . (٢)

بعد حدوث تغييرات في أساليب البوليس كاستخدام الكلاب البوليسية لدى قسم المباحث ونشأة بوليس المرور "الحركة" ، وقسم النجدة ، وإنشاء الفرق المتخصصة في مكافحة المندرات ثم ارتباط البوليس بأجهزة الشرطة الغربية والدولية . (٣)

وقد أدى هذا إلى خلق ادارات جديدة ، لتصب ادارات البوليس .  
تالآتي : (٤)

- ١- الادارة
- ٢- الترفيه والاجتماعات
- ٣- التدريب
- ٤- الجوازات والهجرة والجندية

---

(١) اللواء (م) لويس سمرة ، الخرطوم ، ١٩٨٤ .  
(٢) ترشيح محمد فاروق الشراف ، حامي العدالة بين المجتمع الماهرة ويسده  
القادرة ، حريدة الحانة ، ٢٧ ابريل ، ١٩٨٤ ، ص ٣ .

(a)  $\log_{10} 100$

خانہ

أما فرع الجنایات ، فكان يضم الأقسام التالية :

١- الجنایات بشتیه ، الأمن والجريمة

٢- الأمن الداخلي

٣- الأمن الخارجي

بعد الاستقلال بدأ جهد كبير في تنظيم هذه الأقسام المختلفة من تحت قيادة البوليس الاوائل ، وهم كثر ، تذكر منهم علي سبيل المثال " الحصر " السيد بابكر الديب والذي أثمرت جهوده بأن قسم ادارة الأمن الداخلي ، وخارجي ، وحفظ القسم الداخلي بنشاطات المنظمات السياسية والأحزاب وتحركات النقابات والفعلات العمالية ، وتحت شعار محاربة الشيوعية نورد نشاطاتهم واضراباتهم • بينما انحصرت مهام قسم الأمن الخارجي في تعقب ومحاربة التجسس والعلماء • وقد نفاذ السيد الديب أفكاره هذه اذارة الخارجية عندما انتدب للعمل قديراً ، حينما نادى بضرورة توحيد البوليس في السفارات بالخارج لرصد النشاطات المعادية فنشأ ما عرف مستقبلاً بالقطاعات التي لعبت دوراً مهماً في سفارات السودان بالخارج في كاديون نبروه والقاهرة ولندن وأديس أبابا وخاصة بعد بداية التمرد في الجنوب في عام ١٩٥٥ •

أما تنظيم البوليس بالمديريات فقد ظل العمل بقانون البوليس لعام ١٩٢٨ سواء المفعول والقوة، لتفديرات بمليار المديريات من قبل المديرين جاري الصل به . بينما تعدلت شروط تجنيد البوليس بالمديريات لتصبح كالآتي : (٦)

- ١- أن يكون الشخص سودانيا بالميلاد
- ٢- لا يقل طوله عن خمسة قدم وثمانية بحات
- ٣- أن يكون صحيح البنية والهندام
- ٤- أن يكون لائقا للخدمة بعد الكشف عليه فيما
- ٥- أن يكون حسن السير والسلوك
- ٦- يستحسن أن لا يكون متزوجا
- ٧- أن لا تكون سنه أقل من عشرين سنة ولا أكثر من خمسة وعشرين سنة .
- ٨- لا يقل تعليمه من السنة الرابعة نصاب
- ٩- فترة التدريب لا تقل عن أربعة أشهر

وبلاحظ هنا ، أن شروط الابتعاث في العهد الذي قد زادت فيه تنجمت هنا بمليا . فالشروط الأول الخصة بالأهلية وشروط اثبات ذلك

(٦) رئاسة شرطة السودان ، الأوامر ، ٦٢ ، ملك ٢٠٢ - أ - ٥ - ملك ٢٠٣

الميلاد ، وكان ذلك بعد صدور قانون الجنسية لعام ١٩٥٢ . أما الشروط الفنية فقد شملت ضرورة الطول المعين ، " خمسة قدم وشانية بحبات " ، ثم زيادة حسن السمع واللمس ، والتي تشبها بإدارة المباحث ، التعليم والسنة الرابعة كتاب وكان يكتبها بعد المرء الذي يكمن تعليمه " الابتدائي " من ضمن المثقفين والتعلمين ، ثم عُمر الهيئة المتقدم والواقف في العمل بالبوليس حدد ما بين ٢٠ - ٢٥ سنة . أما الشروط العطفية فشملت صحة الجسم واكتساب حسن الملبس بتناسق الأجزاء تأملية وطبقها في أداء جميع الواجبات ، ومنه ذلك خضوع المتقدم للعمل بالبوليس للكشف الطبي ، ثم يأتي بعد ذلك مدة التدريب والتي حددت بموجب الخطاب المذكور ضمن اللوائح الخاصة بالبوليس بأربعة أشهر ، وهي عملية وثاقية لتخريج نفع البوليس وتأهيله . ولم تكن في السابق فترة بزم أو جدول معين ومنه من مدرسين محدد ، إذ كانت تختلف من مدرسة لأخرى في المديريات المختلفة .

•

ومن الشروط العملية ، النصح بالخطية استجاب غير المتزوجين تفاديا

لمشاكل السكن للمتزوجين .

أما بالنسبة لأبناء البوليس فيمل بعد الاستقلال ، وقد تعدلت شروط

استيعابهم ، تباعا ، كما حددت فترة الدراسة يستلزم وكانت نسبة الالتحاق

(٧)

- ١- أن يكون مقدم الداليل ليهودانيا
- ٢- أكمل تعليمه الثانوي أو حائز على شهادة الخدمة المدنية
- ٣- أن يكون من صف الضباط مع استثناء بعض الشروط

وقد اشتمل برنامج تدريب الضباط على دراسة العلوم القانونية والثقافية والعلوم الشريعة، هذا إلى جانب ألعاب اللياقة بالسلاح وركوب الخيل ورياضات الدفاع عن النفس وتمارين لملء وتركيب السلاح.

وفي تاريخ دولة السودان لفترة ما بعد الاستقلال نجد أن أول ضابط بليب، بقدرته في الرتب حتى يرتقى رتبة الفريق، هو السيد محمد بخاري، بينما تولى السيد علي محمد أنه أول من أستعان بمستشارين قانونيين وفنيين لتطوير البوليس، السيد لميس، مدرة أول عميد لكلية الشرطة بعد انتقالها من أم درمان إلى الخرطوم وتلاه السيد عبده كاهن وقد جعلها من الكلية مؤسسة متفوقة لتدريس العلوم الشرعية، ومنهم أيضاً تسم المباحث الجنائية السادة بابكر الديب وابراهيم خليل وأحمد عبد الله أهارو زيادة سائق، وعلى عهد مدير

(٧) مقدم شرطة عبد اللطيف من الملك، تنمية القيادة الإدارية لنهباء الشرطة بالسودان، بحث غير منشور، معجم الدراسات العليا لدراسة الشرطة النجاشي



البوليس مكي حسن أبو شهيد قطاع البوليس، ادخال التحسين المالي أو ما عرف  
 "بمعهد تدريب ضباط البوليس" لخدمة المؤهلات الدراسية الجامعية موزع  
 الجامعية • بينما يعتبر السيد مالك أمين نائب أول من اسس ادارة للمحافظات  
 العامة بالبلدية، ويوصف السيد حسين حمو "بأب البلدية" في جنوب السودان  
 السيد محمد ميرغني مبارك "بأب الانضباط في البوليس" ومن رواد التفاني  
 في خدمة البوليس المشهورين، الصول ضوار "أبو شنها رب" والصول ميرغني  
 عبد الواحد "انون" وهما متوفيان • (٨)

---

(٨) ترحى محمد فاروق الشراة وعلامة العدالة ومن المحتمل الساهرة بيده

القادرة جريدة الصحافة ١٩٨٤/٤/٢٧ ص ٣ •

### خلاصة البحث :

لقد تأثرت قوة بوليس السودان من حيث نشأتها وتطورها بموامل اجتماعية واقتصادية وسياسية • وقد انعكس التطور التاريخي امتساع هذه القوة مما يجعلها وكأنها ظهرت فجأة من غير جذور أو أن تجربة حفظ الأمن في العهد التركي - المصري ( ١٨٢٠ - ١٨٨٥ ) كانت قد أفوت جيلًا أمنيًا يخلط شكلًا بضمونًا عن الذي أقامته دولة المهدية ( ١٨٨٥ - ١٨٩٨ ) •

إن تجربة قوات " الباشيزق " في العهد التركي - المصري ، لا يمكن اعتبارها بأية حالة قوات بوليس نظامية • ولا هي نهاية لبوليس الحديث بالمعنى النظامي العسكري لما، هذه اقباط • ولكنها كانت محاولة امتثال بالمساوي والسلبات ما فادت كثيرًا سلطات الحكم الثنائي - بعد الفتح واستعادة السودان - في محاولاتها لإنشاء قوة لبوليس في السودان • ورغم فظاظة وسوء معامل " الباشيزق " للمواطنين ، ورغم عما سببته من تقويض وتعجيل بقاء دولة الأتراك المصرية ، إلا أن بعض المشكلات والمسيات قد ابقيت كما هي واقتبست وأصبحت في الجيش والبوليس في دولة الحكم الثنائي ، رغم تعارض دولة المهدية بين المهديين ولفترة امتدت لأكثر من ثلاثة عشرة عامًا • على أنه ، ومن أهم المآخذ التي كانت تحسب على قوات الباشيزق ، يخلطها

بين مفهوم حفظ الأمن وإدارة البلاد ، مع انعدام تقنين الميزان الموكلة اليها وتركيز تلك القيات على جمع الضرائب ، والأطاوات ، الجزية والعوائد مستخدمين العنف بكل أنواعه بأساليبه . فترسبت بذلك صورة سيئة في أذهان السكان والآهلين للباشيزوق وكان قيات حفظ الأمن فيما بعد .

بقيام دالة المبدية ، وانتهاجها للحضد الديني السلفي ، كإيدولوجية واضحة المعالم ، كان من المتوقع بل من المفترض أن تأخذ الدولة بالنمط الاملائي في مفهوم حفظ الأمن وذلك ستكون قيات المروطة علم نحو ما كان في عهد عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين أو كما كان على عهد الأمويين . ولم يحدث شيء من هذا طوال الأشهر التي حكم فيها الامام المهدي بعد سقوط الخوارج ، وربما كان مرد ذلك الى أن الامام المهدي كان قائم شورة ، والثورات لانعرف الاستقرار ولا يمكن للقانون فيها أن يتزعزع أو ينهض حتى يسود الأمن . كما وأن الناس منذ اندلاع الثورة لم يكتموا بحاجة لحفظ الأمن النظام أو النظام ، انبهم في حالة حرب وجهاد دائمين . ورغم عن استقرار الأحوال في بادئ الأمر لخليفة عبد الله بعد وفاة الامام المهدي ، الا أن الأمر صار أكثر صعوبة بسبب مشاكل السياسة الخارجية وإعلان الجهاد شمالا وشرقا ثم اعتماد الممارسة الداخلية وتعاقد الذراع مع الاشراف ولعدم وجود جواز أمن مقتدر تعرض نظام الخليفة الى محاولات من قلب نظام الحكم قام بهذا الاشراف

الأولى عام ١٨٨٦ والثانية عام ١٨٩١ واستطاع الخروج منتصرا في هاتين الجولتين ، وسارح في تكوين قوات "الجهادية" وهي شبيهة بالكثائب العسكرية المدنية ، ولها مهمة خاصة وأوكل لها ضعيفا حقا الأمن وإقرار النظام .

ان الاختلاف الأيدولوجي بين المدنيين والتكلم - المصري ودولة المهديّة جعل من الحسير بل المستحيل استمرارية نظام أمنى واحد لعقد من الزمان في السودان . يعكس ما كان يجري في مصر فعلى عبد محمد علي باشا مثلا أرسلت مجموعة من الجنود في عام ١٨٦٣ للتدريب الفشرى والعمل على نأف الشرطة الحديثة في أمريا ، وعند عودتهم أطلق عليهم ولأول مرة اسم "البوليس" . وفي عام ١٨٨٣ جددت تلك القوات لقبها قوة مدنية تتسبب لوزارة الداخلية المصرية اداريا ، وجريلا تشرف عليها وزارة البحرية .

عند قيام دولة الحكم الثنائي في السودان عام ١٩١٤ ، وحسبت السلطات الدرية ، مبدأ لسد الفراغ الأمنى الذى خلفته دولة المهديّة . فكانت قوة البوليس الجديدة بعد صدور عدة قوانين اجرائية مجتابة تمت وجود مشى هذه القوة لتنفيذ تلك القوانين وحماية السلطات الحاكمة . وسببت هذه القوة "بالبوليس" والتي سادت السكك السكان وله تشيهر كلمة "شرطة" الا بحسب اجازة قانون الشرطة لعام ١٩٧٠ . ولقد قبل السكان القوة الجديدة والستر تمسحت عليهم لانها كانت أقل وئاة من "البابوزى" بفضل ما لها من نأف

وقوانين وواجبات محددة • فهي لم تكن قوات فوضوية لا هدف لها ، تقهر وتذل ، وتتعسف ، هكذا بدأت هذه القوة منذ نشأتها •

وقد تعددت الجهود والدراسات لتطوير هذه القوة والرقى بها ، وكان من أهمها علم الاطلاق ، جهود الخبراء آ . هـ . بلومبيرج ، والمستر جون ايوارث ، ود . أ . هـ . مرشال ، وقد بحث جميع هؤلاء الخبراء أحوال قوات البوليس من مختلف جوانبها ، فنيا وإداريا وعسكريا واجتماعيا ، ثم رفعوا عدة توصيات لم يعمل بها جميعها بل أهمل الكثير منها • ولقد كان غرض الوضع الجديد من خلق قوة حديثة لحفظ الأمن هو خدمة أغراضه والتي تمثلت في :

١- العمل على تثبيت أقدام السلطة الحاكمة بخطة محكمة تمثلت في قصر وظائف الحكمداريين ونوابهم ، بالمأمير ونوابهم ومندائات سولير ، المديريات وكبار ضباط البوليس من البريطانيين وقلما كان يعين من المصريين الا في الوظائف الدنيا •

٢- تعمد الوضع الجديد عند تشكيل هذه القوة أن يفرد بنيتها عرقيا وقبليا وذلك من وحي سياسته " فرق تسد " وبخامة بعد أن تلاشى الشعور الوطني وتبلور في أوساط الفئات المتعلمة وداخل جهاز الخدمة المدنية ومن بين هؤلاء أفراد البهليي • وأعمل في ذلك أيضا تجاهل تعليم وتدريب

هذه القوة ، ثم وجبها فيما بعد الى اخاد صهوة الوطنيين ضد المستعمر .  
 فقد كان الاختيار للتجديد يرتكز في أساسه على القبيلة بتومية العدة أو  
 الزعيم أو الناظر .

٣- سعى الوضع الجديد في أوساط البوليس وأفراد القوة بالانضمام  
 بعدالة المحتلين وذلك بنشر السلحية في العمل متخذاً في ذلك الأساليب  
 عدة من بينها ، خاط الاختصاصات وعدم الفصل في السلاسل وخاصة أمر  
 ادارة قوة البوليس لتحديد واجباته وأهدافه ، ومن تلك الأساليب أيضاً  
 ابتداء ما عرف " بثناعات الحاكم العام " وثناعات " مديري الإداريات " ، وهي  
 مجموعة نياشين وانوط جدارة تمنح لأفراد القوة عند انجاز مهمة معينة تلخصت  
 دائماً في اخاد تحركات بعض الفئات الوطنية حزبية كانت أو نقابية .

لم تقتصر سياسة السلطات الحاكمة وأهدافها الاستراتيجية تجاه تكوين  
 قوة البوليس على ما ورد من نقاط أعلاه ، بل كانت هناك مخططات أخرى تنفذ  
 بطريقة مرحلية طوال فترات النضال الوطني في السودان والتي استمرت منذ  
 تأسيس مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨ وحتى الاستقلال ، على أنه ، برزت عدة  
 نتائج من جراء تطبيق السياسة الاستعمارية في البوليس تجاه السكان ، اشرت  
 على أداء القوة نفسها ، وكان من أهم تلك السمات والبرزها :

( ١ ) قصور في أداء قمة البوليس ، لازم القوة منذ نشأتها لاسباب

عدة منها افتقار قوة البوليس للتخطيط والذي يفقدانـــــــــــــــــه  
 الا يمكن أن تتطور الامكانات البشرية والمادية للقوة لمواجهة  
 الاحتياجات الملحة لجهاز البوليس بنوعيتها ، ومن هذه  
 الاحتياجات المستديمة كالمباني للنقاط والمراكز والاقسام  
 أو الاحتياجات غير المستديمة كالسليح والعهد واجهزة  
 المواصلات والنقل .

- (٢) بذور بذرة العرقية والقبلية أثر في قوات البوليس مستقبلا ،  
 فتفشيت الطائفية والحزبية في أواسط القوة ، وظهرت واضحة  
 جليلة ابان الاستقلال بعده ، فاهمل القانون ولوائحـــــــــــــــــه  
 واستشرت المحسوبية والقرية والنسب صلة الدم في كل معاملات  
 البوليس ، فانهدام الاداء الجيد الملتزم جانب الصواب والحق .
- (٣) عدو المستعمر بسياساته الجفيرة بين البوليس والسكان ،  
 "قسموا بالانجليز السود" ابان فترة الفضال الولائي ، من جراء  
 تنفيذهم لسياسات السلطات الحاكمة في قمع الحركات السياسية  
 في وجه المستعمر ، ومار البوليس رمزا للقبيل والتسلط والجبروت  
 للمستعمر في أشنع صورة .

- (٤) أبرزت سياسات الحكم الثنائي تجاه قوة البوليس ، مزية سوء  
 التنظيم والذي هو أساس متين لانتاج أعمال<sup>أي</sup> قوة نظامية أو

مدنية • فالبتنظيم تحدد الاختصاصات والمسؤوليات والتي  
تشتمل على الضبط والربط وتطبيق اللوائح والنظم والقوانين •  
( ٥ ) غياب عنصر المتابعة والاشراف والذي يحتاج الى قيادة مقتدرة  
ومؤهلة ومتخصصة • وقد رأينا كيف طالبت بذلك مذكرة البوليس  
لعام ١٩٤٨ • والتي نادى برفع ذلك بانحاء مصلحة خاصة  
بالبوليس تحت اشراف ضابط بوليس مؤهل • بمسلطات فعلية  
ومحددة •

( ٦ ) ضعف مستوى التدريب والذي يهدف الى الحصول باعمال  
البوليس الى مستوى يضمن سلامة القائمين به وبمكتهم من  
الأداء الجيد ورضا السكان والسلطات • ونجد مع ذلك  
انعدام الكادر المؤهل من المدربين مع تذبذب فترات التدريب  
من مديرية لأخرى •

ومعيدا عن تلك الأهداف التي أرادها المستعمر لقوة البوليس، الا  
أن التفاعل السياسي بين البوليس والمواطنين تبلور رغم الخناق الضيق بالعقبات  
الرادعة التي فرضتها السلطات على أفراد قوة البوليس ردا ومنعا لهم من  
التجاوب مع أحداث البلاد الكبرى والتي انفجرت منذ توقيع اتفاقية عام  
١٩٢٦ • فتلاحقت الأحداث وتعاقد الحس الوطني داخل أوساط البوليس



وزاد من ايقاظه نردى أوضاع أفراد القبة وتدهورها ، فرفعت مذكرة البوليس ،  
لعام ١٩٤٨ تطالب بوضع أفضل للبوليس ، ولم تكن فى كلياتها مطلوبة فتوية بل  
احتوت على بعض الجوانب الوطنية كالتى تمس علاقة البوليس بالجمهور . ثم  
تبلور ذلك الجهد فى اضراب البوليس عام ١٩٥١ . ومنذ النظر عن الاتجاهات  
أو التيارات السياسية التى ساندت الاضراب ودعمته ، إلا أن الحدث نفسه  
يبقى معلما بارزا وشاهدا قويا على أن قوات البوليس ورمها عما خطط له من  
بأن تكون أداة قهر ووسيلة تسلط ، استطاعت كسر ذلك الطوق الذى أفرغها  
من كل محتوى وضمى ولاء نضالى ، لتتبدل مقعدها وسط التنظيمات النقابية  
والجبهات السياسية التى كانت تقود مسيرة النضال الوطنى وقتذاك .

وفيما بعد الاستقلال ، وعلى عهد الميادنة والحرية ، اتسعت مهام  
البوليس لتشمل وظائف ثلاث :

أولا : وظيفة ادارية وهى تقليدية وأساسية ، تعنى بحفظ الأمن والنظام  
العام وتأمين السكنة والهدوء وملاحقة المجرمين وسلامة الأفراد  
وممتلكاتهم ورعاية أمن الفرد والمجتمع والدولة . وقد اصليخ الأسلوب  
الغالب لتنفيذ هذه المهمة بصيغة استخدام القوة بالزجر حتى لا يبدل  
القانون من قبل أحد .

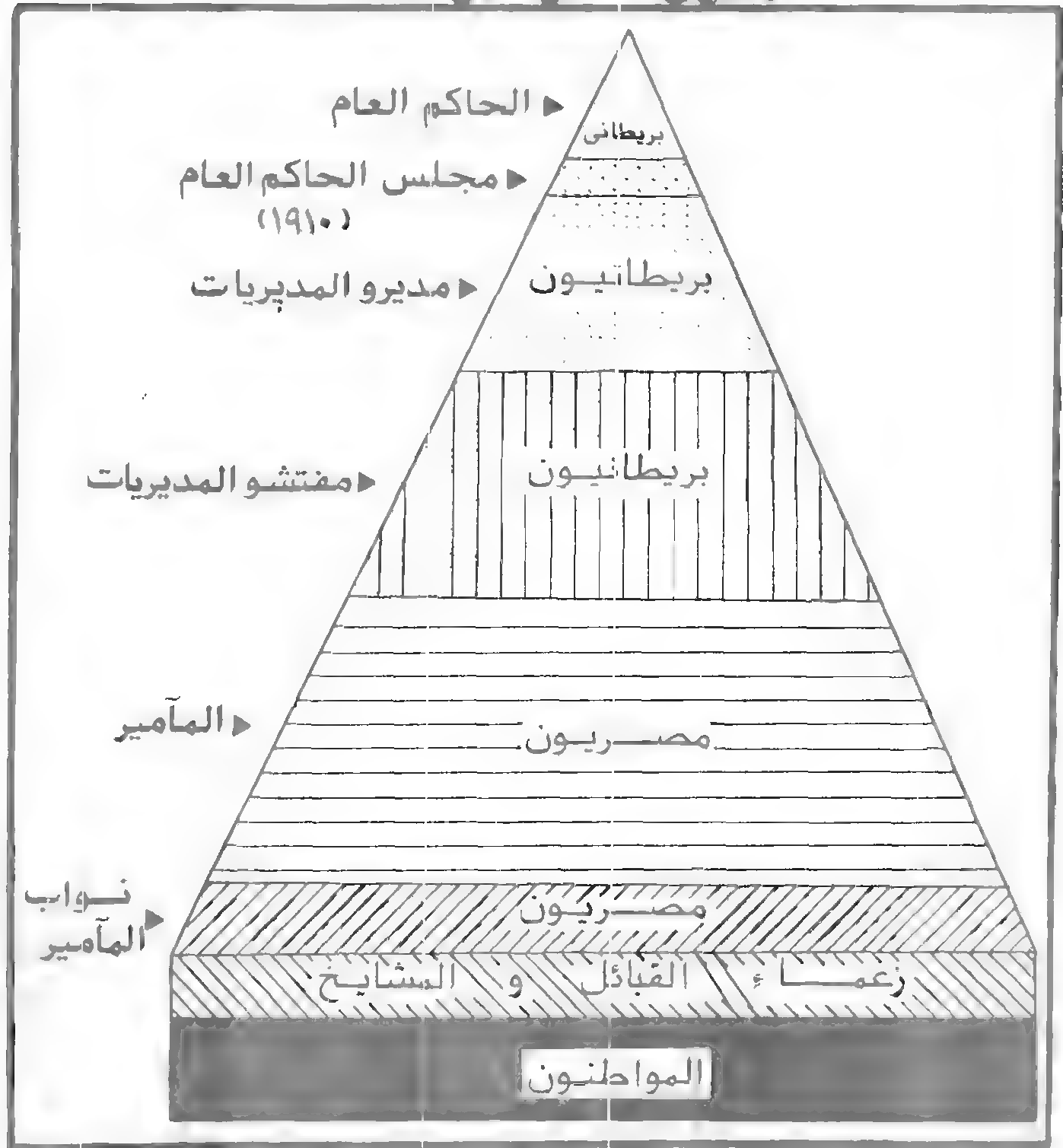
ثانيا : وظيفة قضائية ، ويقوم فيها أفراد البوليس بتنفيذ أوامر الحكام والقضاة وممارسة التدابير ذات الصبغة القضائية مثل التحريات والتحقيق المبدئي ،

ثالثا : وتقتصر مع هذه الوظيفة البوليس الاجتماعية وعلاقته بالجمهور وحتى تتحقق هذه الوظيفة يجب على كليهما توافر مبدأ سيادة القانون واستقلال الدولة ولا تخلف الحرية الشخصية للفرد على القانون والنظام والاعراف ،

ان تاريخ البوليس في السودان له انعكاسات وآثار منها السلبى ومنها الايجابى والذي نذكره ماثل أمامنا اليوم . فقد أثرت قوات "الباشيزق" بممارستها على السكان والاهليين ، ثم أردفتها قوة البوليس طوال عهد دولة الحكم الثنائى ، وإذا أضفنا لذلك عوامل أخرى منها النفسى والذي ينجح فيه الانسان الى الحرية ونفوره ما يجد من سلطاته حتى وإن كان الخوف من ذلك تنظيمه كل ذلك قاد الى تردى أحوال البوليس وتدهورها . وهذه التراكبات عمق في سوءها بعض العوامل التى ترد الى مسلك بعض رجال البوليس منها جهل بعضهم بالقانون وسوء الاداء عند التحرى مثلا ، وضعف الامكانيات بينما من الجانب الآخر نجد تخلف الوعي بين السكان لمهام رجل البوليس الشئ الذى يؤدى لارتفاع معدل الجريمة ثم افسادهم لافراد القوة بتقديده

الرشاوى وافراقهم بالمال والذي يقابلة تخفف مرتبات البوليس • وحديثا •  
أثرت رسائل الاعلام من صحف وغيرها في تشكيب الجمهور وزيادة وعيه فسمين  
البوليس ونفس القدر ملهم بعض منها في نشر ما يساعد على ارتكاب الجرائم  
ويشجع على ولوب دورها • ويجب في كل الأحوال وفي ظل سيادة الدولة  
وحكم القانون تواجد علاقة طيبة بين البوليس والجمهور ان ان بانعدامه  
تزداد الحوادث والجرائم ويضطرب حبل الأمن والنظام •

# التسلسل الهرمي لنظام الحكم والادارة الانجليزي المصري للفترة من (١٨٩٩-١٩٣٧)



THE SUDAN POLICE FORCE

بوليس السودان

This Excellency The Governor-General's  
Commendation

توصية من حضرة صاحب المعالي الحاكم العام

Number

الرقم

Rank

الرتبة

Name

الاسم

قصاص أفر

احمد الكنان

The Commissioner of Police has brought your name to my  
notice and I have great pleasure in commending you for :—

من الله قد ذكرت لي سعادة مدير البوليس فلهذا يسرني كثير ان اثنى على :  
مقدرتك الفائقة في اقتفاء آثار قطع الطرق بعد قيامك من مدني لمساعدة بوليس الدويم  
بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٢٥ وتمكنك من معرفة آثار جمال العمارة بعد ان مضت عليها  
امام ما ادى الى قبض المتهمين ومحاكمتهم .

THE PALACE,

KHARTOUM.

Dated

17th April 1950

GOVERNOR GENERAL OF THE SUDAN

حاكم عام السودان

السراي الخرطوم في ١٧ أبريل ١٩٥٠

" صورة من شهادة ثناء منحت من قبل الحاكم العام لنفر بوليس "

كشف بالابتعاث، التي تم خدمة المعلمين الإداريين

التوقيف : خميلة محتوية : قمند ان يولييه كسلا

No. of Revolvers	عدد البنجيات	District	المركز
١			البلد، رئاسة مدرة كلاً • مأمور البلدي. • فلاحا المسجون.
١		Sub Mamur	(١) مركز الجبال • مساعد المأمور سنكات
١		" "	• " " أرميا
١		Atabi Dis.	• معاون - تناب
١		" "	• " - نجر رجب
١			• ابدل بوليس
١			• سجن - ملاك
		Mamur	١١١ مركز كسلا : • مأمور • مساعد المأمور • ابدل بوليس • مسؤول
١			١٧ مركز القناريات، أم " المنطقة الخنونة " : • مأمور • مساعد مأمور • نائب بوليس، القناريات • " " الحدود • " " آية دلو • سجن القناريات • فلاحا مسجون القناريات
١			٢٠ مركز التمسير : • مأمور • نائب بوليس
١٧	بنجية	الجملة	

(ملحق ز)

13-7/1307

الى قائدان ونيها دل ورجال البوليس  
بمديرية النيل الازرق

بمناسبة تقاعدى من الخدمة بالسودان اود ان  
أبحث تحياتى واطيب تمنياتى الى بوليس مديرية النيل الازرق  
فقد عرفتهم ومعلت منهم عدة سنوات فى الحرب والسلام  
واعرف جهدا شجاعتهم ومستواهم العالي وان اسفى  
لقبائى من السودان مختلفه علمى بان هذه السودنة  
فاتحة عهد جديد عظيم بالسودان وأتمنى ان يكون  
تعاون الادارة والبوليس متكاملا على الدوام كما كان فى  
الماضى - واتمنى لكم جميعا الرخاء والنجاح \*

مديرية النيل الازرق

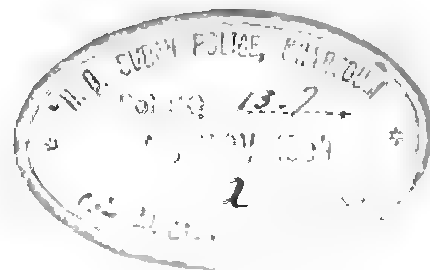
ت. ه. ب. م. م. م.  
مدير مديرية النيل الازرق

وادمين يوم 1954/11/1

مصطفى اص

صوره الى :-

ق قائدان بوليس النيل الازرق  
فتش مركز شمال الجزيرة  
فتش مركز جنوب الجزيرة  
فتش مركز سينار  
فتش مركز كوست  
فتش مركز الدويم  
فتش مركز شمال القويج  
فتش مركز جنوب القويج  
مدير البوليس



المصادر الأولية

(أ) دار الوثائق القومية :-

Civil Secretary Files  
CIVSEC NO.

(١) ملفات السكرتير الإداري

- 36/1/3, Report Of Ewarth, Indian Police On The Organization Of Public Security In The Sudan
- 99/1/4, Police Training School File, 1925-1936
- 5/3/11, Provincial Reports, White Nile Province

(٢) مذكرة أبوسنة عن مديرية دارفور (١٩٦٨)

(٣) تقارير الحاكم العام (G.G.R.) - Governor General Report

(٤) إجراءات دورات اللجنة الاستشارية في السودان للعلوم

١٩٤٤م إلى ١٩٤٨م

(ب) مقابلات :-

- (١) السؤل (م) سيد أحمد الجعلي : ما دمتم، طرابلس، ١٩٨٥م.
- (٢) الرائد شرفة يوسف عبد الرحمن والسد محمود جلالين - كوستي يناير - مارس ١٩٨٥م.
- (٣) اللواء (م) لبيب مدرة - الخرطوم - أبريل - مايو ١٩٨٥م.
- (٤) الفريق (م) شرفة علي - بورت سئف - الخرطوم السابق وزير الداخلية - الخرطوم -
- (٥) العميد (م) "شرفة فرح" فاروق - الخرطوم -
- (٦) العميد (م) محمود حامد حماد - الخرطوم -



(٧) الرائد شرطة أحمد حسن الحاج - سنار -

(٨) الرقيب حسين أبو زيد - سنار -

(ج) ملفات قسم الارشيف - رئاسة الشرطة - الخرطوم -

<u>رقم الملف</u>	<u>رقم الصندوق</u>	<u>الموضوع</u>
٣-١-١٧	٥٤	ملابس البوليس
١-١-١٧	٥٤	قوانين البوليس
٢-٥-١٥٢	٩٠	التجنيد
١-١-٥٢	٩٠	"
١-٣-٥٢	١١٦	شعاعات
١-٤-٩	٢٢٢	سكن البوليس
١-٥-١٥٥	٢٧٨	كلية البوليس
سرى أ-١-٢٢٠٢-٦	٣٤٠	التوسع في قوة البوليس
مجلد ٤		
١-١٣-١٥٥	٣٧٤	التقرير السنوي الإداري

### تقارير

(١) تقرير د.أ.أ. مارشال حول "الحكومة المحلية في السودان- الخرطوم

ابريل ١٩٤٩م.

(٢) ورقة عمل حول "المال الخيري بالبوليس" رئاسة وزارة السودان قسم

العلاقات العامة - أغسطس ١٩٧٨م.

(٣) ورقة عمل حول " مشروع موحّد لإدارة الشرطة العربية " أعدها وفد السودان المارك فو، منتمر قادة الشرطة العرب في الباطنة، المملكة المغربية ٨ يونيو ١٩٨١م.

### المصادر الثانوية

#### صحف ومجلات

(أ) صحف :

- ١- صحيفة الأيام : (١) الحلقة ١٢٥٧١ يوليو ١٩٥٧م  
(٢) عدد خاص عن استقلال السودان  
٢ يناير ١٩٨٦م
- ٢- صحيفة الرائد : (١) العدد ٢٩٥٤١ يناير ١٩٤٨م  
(٢) العدد ٤٥٤٤ مارس ١٩٤٨م
- ٣- صحيفة الرأي العام : ١٤ ديسمبر ١٩٤٥م
- ٤- صحيفة السودان الجديد : (١) العدد ٢٣٤٤ ١٠ يوليو ١٩٥١م  
(٢) العدد ٢٢٦٦ ١٢ يونيو ١٩٥١م
- ٥- صحيفة الشعب : (١) ٩ يونيو ١٩٥١م (٢) ١٦ يونيو ١٩٥١م  
(٣) ٢٣ يونيو ١٩٥١م (٤) ٣٠ يونيو ١٩٥١م  
(٥) ٩ يوليو ١٩٥١م
- ٦- صحيفة الصحافة : ٢١ فبراير ١٩٨٤م
- ٧- صحيفة الصراحة : (١) العدد ٣٥٢ ٩ يونيو ١٩٥١م  
(٢) العدد ٢٢٥ ٩ يناير ١٩٥٤م

(ب) مقالات :

- بابكر أحمد عبيد : " أعرف بوليس بلادك " مجلة بوليس السودان ،  
الاعداد يونيو ١٩٦٦م ، أكتوبر ١٩٦٦م .
- زكريا أببكر : الرتب والالقباب العسكرية " مجلة بوليس السودان ،  
نوفمبر ١٩٦٤م .
- عبد الرازق الفضل : " دور العسكريين في الحركة الوطنية " بحث  
قدم في مؤتمر " الحركة الوطنية في السودان "   
جامعة الخرطوم ، يناير ١٩٨٦ .
- د . عمر بلال صديق " نظرة تاريخية لتطور نظام الشرطة في المجتمع  
العربي " مجلة المركز العربي للدراسات الأمنية ،  
الرياض ، ١٩٨١م .
- نقيب (م) محمد عبد الله محمد : " تاريخ الشرطة في السودان " مجلة  
التوجيه المعنوي ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٠م .
- د . عوض عبد السادي : " الشايقية " تاريخهم وثقافتهم حتى العهد التركي "   
مجلة الدراسات السودانية ، العدد الثاني ، أبريل  
١٩٧٢م .
- رائد محبوب ناصر : " الخلفية النفسية والاجتماعية للجيش السوداني "   
المجلة العسكرية ، العدد ٢٩ ، الخرطوم ١٩٨١م .

### أطروحات لم تنشر :

- القمندان عبد الحلیم عثمان وحاتم بابكر مالاوی : " مذكرة عن تاريخ الشرطة في السودان " في غير أعمال الشرطة العسكرية " كتيب غير منشور من الحجم الصغير ، مطبعة كلية البوليس ، الخرطوم ١٩٧٦م .
- حسن أحمد ابراهيم : " الى أي حد نجح محمد علي في تحقيق أغراضه بفتح السودان عام ١٨٢١ " ماجستير ، جامعة الخرطوم ، ١٩٦٥ .
- نقيب (م) محمد عبد الله محمد : " تاريخ جهاز الشرطة في السودان " دبلوم معهد الدراسات الافريقية والآسيوية — جامعة الخرطوم ، ١٩٨١م .
- عقيد (م) محمود حامد حماد : " دور ومهام جناز الشرطة في السودان بعد قيام الحكم الانليسي ، دراسة لمركزية ولا مركزية الشرطة " دبلوم ، شعبة العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٨٤ .
- م مقدم شرطة : عبد اللطيف حسن الملك : " تنمية القيادة الادارية لضباط الشرطة بالسودان " بحث غير منشور ، معهد الدراسات العليا ، لضباط الشرطة ، الخرطوم ، ١٩٧٣ .

## الكتب

### ١/ باللغة العربية :

- د. أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية في السودان ١٩٣٨م - ١٩٥٣م ( الكويت ١٩٨٤م )
- أحمد خير: كتاب جيل ، (الدار السوداوية للكتب ، الخرطوم )
- د. إلميدروس السنهوري : تقويم السودان لعام ١٩٤٩ ، (أم درمان ١٩٤٩م).
- بكرى مكي : تقرير عن المالية والحالة العمومية في مصر والسودان ، ( القاهرة ١٩٠٩ ) .
- د. بشير كوكو حميدة : صفحات من تاريخ التركية بالمهدية ( الخرطوم ١٩٦٩م ) .
- د. جعفر محمد علي بخيت : الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، (بيروت ١٩٧٢م) .
- خضر حميد ( مذكرات ) الحركة الوطنية السودانية ، (الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م) .
- سليمان كشه : سوق الذكريات ، (الخرطوم )
- عبد القادر الأمين : مرشد السودان الحديث ( القاهرة ١٩٥١م )

- على بلدو : مرشد الشرطة والجمهور ، ( القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٥٩ م ) .
- عقيد فوزى عبد الفتاح : الموسوعة الشرطة القانونية ( القاهرة ١٩٧٦ م )
- د . محمد ابراهيم ابراهيم سليم : ( ١ ) تاريخ مدينة الخرطوم ( الخرطوم ١٩٧١ م )  
 ( ٢ ) ( تحقيق ) منشورات المهدي ، ( الخرطوم ١٩٦٩ ) .
- محمد أحمد محبوب : ( ١ ) الحكومة المحلية في السودان ( القاهرة ١٩٤٥ م )  
 ( ٢ ) الديمقراطية في الميزان ، ( بيروت ١٩٧٣ م ) .
- مبارك بابكر الربيع : ثورة ١٩٢٤ م السودانية ، ( الخرطوم ١٩٥٤ م ) .
- د . مكي شبكة : السودان عبر القرون ، ( بيروت ١٩٦٥ م )
- د . هنرى ريلان : موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان ، ( بيروت ١٩٦٧ ) .

## ب/ الكتب باللغة الانجليزية.

- Abbas, Hekki: The Sudan Question: The Dispute Over The Anglo-Egyptian Condominium, 1884-1951, (Faber, London 1952)
- Arkel, A.I.: A History Of The Sudan From The Earliest Times To 1821, (London 1961)
- Barrier, M.: Republic Of Sudan, (London 1961)
- Bennet, Cecil H.A., (Editor): The Laws Of The Sudan, Vol. 2, Titels IV-IX, Printed By The Haycock Press, London
- Beshir, M.O.: Revolution And Nationalism In The Sudan, (London 1974)
- Duncan, J.S.R.: The Sudan Path To Independence, (London 1957)
- Harlod, M.: The Anglo-Egyptian Sudan, (London 1959)
- Harlod N. & Others: Republic Of Sudan, (Washington 1973)
- Hassan, Y.F.: The Arabs And The Sudan, (Edinburgh 1967)
- Henderson, K.D.D.: (1) The Making Of Modern Sudan, Life And Letters Of Sir D. Newbold, (Faber 1963)  
(2) The Sudan Republic, (London 1955)
- Holt, P.M.: A Modern History Of The Sudan, (London 1972)
- Macmichael, H.A.: A History Of The Arabs In The Sudan, Vol. 1 (London 1922)
- Mohammed, A.E.: Sudan Defence Force: Origin & Role, (Khartoum 1984)

Percy, F.M.: The Sudan In Evolution, (London 1921)

Robertson, Sir James: Transition In Africa , (London, 1974)

Wingate, Roland : Wingate Of The Sudan , (London 1955)



ABSTRACT

This is a study in the history of the Sudan Police Force between 1898 and 1956. It thus covers the period between the inception of the Force to Independence.

The question of Security was a longstanding one, both to the Turko-Egyptian regime and to the Mahdist State. The first task for the Anglo-Egyptian government was how to preserve peace and stabilize the new governmental institutions. The first pioneer regiments which formed the nucleus of the Sudan Police Force, were seconded from the Army in 1905. In 1908 a legislation was issued to organise the newly born force. In order to improve the performance of the force, the legislation of 1908 was subjected to amendments in 1912 and 1925. During this period, foreign experts were especially hired with the idea of making proposals and recommendations towards the modernisation and promotion of the Police Force, but despite these efforts, the performance of the Force remained poor.

In 1928, a significant step was taken by the issue of a police ordinance, which came into force the same year. The ordinance was a complete set of laws, detailed articles, regulations and supplements. It is interesting to note that the Ordinance remained operative up to 1970, although the condominium authorities were unable to apply it properly. This failure resulted in severe grievances and dissatisfaction among the policemen. The prime causes behind this failure were; mal administration, unjustifiable conditions of services and the absence of discipline and order.

The decade of the 1940s, witnessed the awakening of national consciousness and the escalation of the Sudanese struggle against colonial rule. The Graduate Congress and other national associations, political parties and trade unions, were the driving force in this struggle to achieve independence. Policemen, being a part of the Sudanese society, were also affected by this general trend which swept the whole country. In 1951, the Police Force went on strike, protesting the political situation and pressing for their own demands. However, It is still debatable whether the policemen were driven in to the strike by their own grievances or whether they were instigated

by certain political groups of the nationalist movement.

After independence in 1956, the police became a basic organ of the state. New provisions for recruitment were adopted. Physical condition as well as education became necessary provisions for recruitment. Thus members of the Police Force began to ~~feel~~ that a Policeman's job ~~was~~ no longer required blind obedience to his "Masters", but it was a constructive, interesting and an important one.